مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٧٠**

الخميس، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد وو هايتاو/السيد شين بو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة محمدزانوفا
	إسبانيا	السيد غارسيا – لاراتشي
	أنغولا	السيدة جورج
	أوروغواي	السيد ريفاس
	أوكرانيا	السيد بونديوك
	السنغال	السيدة دياغن
	فرنسا	السيدة بونيفاس
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيدة تشان شوم
	ماليزيا	السيد هيو
	مصر	السيد الشناوي
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد باتشيت
	نيوزيلندا	السيد والبريدج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد واتسون
	اليابان	السيد كوباياشي

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

مكافحة الإرهاب

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2016/306)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالتكرم بقصر بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخ مختصرة عند التكلم في القاعة. كما أناشد المتكلمين أن يلقوا بياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى توفير ترجمة شفوية دقيقة.

أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي، السويد.

في البداية، أرحب بمبادرة الرئاسة الصينية إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تأتي في الوقت المناسب، ولا سيما في ضوء الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الممتازة هذا الصباح.

إن آفة الإرهاب لا تزال تجتاح مجتمعاتنا. ففي الشهر الماضي استهدفت ثماني مدن على نطاق أفريقيا وآسيا وأوروبا بهجمات إرهابية – هجمات ضد الركيزة الأساسية للمجتمعات السلمية والديمقراطية والمفتوحة. في مثل هذه الأوقات، هناك خطرا من أن نسمح بأن تكون للانقسام والخوف والكراهية اليد العليا. فالخطاب السياسي يدعو إلى منع المسلمين من دخول أراضينا أو إلى مساواة اللاجئين السوريين بالإرهابيين. علينا أن نقاوم جميع أشكال التهويل وإشاعة الخوف. إن استهداف دين أو منطقة أو جنسية أو مجموعة عرقية بعينها يخدم أيديولوجية الإرهابيين التي نسعى إلى مكافحتها.

وهناك حاجة إلى تنفيذ شامل ومتوازن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ويجب علينا التركيز على الركائز الأربع جميعها. أولا، نحتاج إلى مواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن. فالقتل هو القتل، بغض النظر عن أي أيديولوجية يُحتج بها في الدفاع عنه، والإرهاب جريمة أيا كان سببه. ومن الضروري أن تتم، من دون تأخير، كفالة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن تمويل الإرهابيين وبشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب وبشأن الجزاءات.

ثانيا، نحن بحاجة إلى زيادة التشديد على دعامتين كثيرا ما يتم المرور عليهما مرور الكرام، وأعني التعامل مع الظروف المؤدية إلى الإرهاب وضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وهما ضروريتان لاستدامة عملنا في مكافحة الإرهاب على المدى الطويل كذلك. إن خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف حسنة التوقيت وبالغة الأهمية على حد سواء. ونتفق كلنا على أن التعامل مع الأسباب الجذرية للتطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف أمر ضروري. وفي ذلك الصدد، فإن المبادرة التي أطلقها المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة: ”منع التطرف العنيف في أفريقيا والتصدي له: نهج إنمائي“، مثال جيد علىالكيفية التي يمكن أن تسهم بها المبادرات الإنمائية.

ثالثاً، سيكون ضمان تنفيذ يُصمم خصيصا على مختلف المستويات ضروريا. وعلى الصعيد الإقليمي، يجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة مع منظمات مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. فهذه المنظمات تحقق قيمة مضافة، نظرا لما لها من شبكات وبرامج قائمة وتعاون داخلي فيما بين الدول الأعضاء فيها. وعلى الصعيد الوطني، يجب على الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الحكومات والوقوف على أهبة الاستعداد لدعم وضع خطط عمل وطنية، متى ما دعيت إلى ذلك. وعلى الصعيد المحلي، يجب تحقيق إمكانية العمل مع المجتمع المدني تحقيقا كاملا. وتضطلع الجماعات النسائية وشبكات الشباب

والمنظمات الدينية بدور أساسي في تعزيز التسامح والحوار والشمول الضروري، إن كان لنا أن نأمل في أن ننجح في منع التطرف العنيف والإرهاب.

وأخيراً، من الضروري أن تتبع الأمم المتحدة نهجا أفضل تنسيقا، بغية الاستفادة من الموارد الشحيحة بكفاءة ودعم البلدان في مجال بناء القدرات. وينبغي تعزيز الترابط بين قرارات مجلس الأمن وإجراءات اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مع سائر أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج.

فالإرهابيون يسعون إلى تقسيم المجتمعات ونشر الخوف. والحوار هو أفضل أسلوب طويل الأجل لتحييد قوى العنصرية وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام المسببة للشقاق. ولا أحد يولد إرهابيا. والشمول أقوى خطاب ضد الاستقطاب. وفي هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ، يجب أن نكون حازمين وأن نقف صفا واحدا. وستسنح لنا فرصة في حزيران/يونيه لإظهار وحدتنا وتبني نهج شامل وإعادة تأكيد دعمنا للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من اغتنام تلك الفرصة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تشكر سويسرا الرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشدد على عنصرين هما: أولا، أهمية الوقاية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وثانيا، مؤتمر جنيف الذي عقد مؤخرا بشأن منع التطرف العنيف، والذي نظمته سويسرا والأمم المتحدة.

وما يزال الإرهاب ينتشر في جميع أنحاء العالم، ويمثّل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، بل يزداد خطورة بظهور الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش الذي يسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي وعلى السكان المقيمين فيها ومواردهم أيضا. ويجب علينا – في سياق معركتنا ضد الإرهاب – أن نستفيد من التدابير العقابية والوقائية على حد سواء. ويقتضي منع الإرهاب والتطرف العنيف تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي في حالات النزاعات المسلحة .

وتمثّل مكافحة الإرهاب بواسطة منع التطرف العنيف أولوية بالنسبة لسويسرا، الأمر الذي يتم التعبير عنه بطريقة ملموسة في الإطار السويسري للالتزامات إزاء السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ونحن مقتنعون بأن الأمن القومي يرتبط ارتباطا لا فكاك منه مع الأمن البشري وحقوق الإنسان، وثانيا، أن منع التطرف العنيف يمثّل أنجع وسيلة لمكافحة الإرهاب. وتأكيدا لالتزامنا بالوقاية، فقد وضعت سويسرا خطة عمل للسياسة الخارجية بشأن منع التطرف العنيف.

ونرحب بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، التي تعطي دفعة جديدة لأنشطة الأمم المتحدة في مجال الوقاية، وللركيزتين الأولى والرابعة من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦. وفي يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل، نظمت سويسرا، بالتعاون مع الأمم المتحدة، مؤتمر جنيف بشأن منع التطرف العنيف. وحضر المؤتمر ١٢٥ من الدول الأعضاء وأتاح للمشاركين فرصة لطرح آرائهم بشأن خطة عمل الأمين العام.

وساعد المؤتمر على التشديد على الحاجة إلى اتباع نهج أشمل وأكثر توازنا للتصدي للإرهاب ويتضمن اتخاذ تدابير منتظمة لمنع التطرف العنيف. وأشار المشاركون إلى أنه ليس بوسع الحلول الأمنية وحدها أن تحل مشكلة الإرهاب، وكرروا التأكيد على أنه لا ينبغي ربط التطرف العنيف بأية ديانة أو جنسية أو حضارة أو مجموعة عرقية. وعلاوة على

ذلك، أتاح المؤتمر الفرصة للتشديد على أهمية الركيزتين الأولى والرابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، قبل استعراضها المقرر عقده في حزيران/يونيه في نيويورك. ويمكن الاضطلاع على النتائج الأخرى لمناقشات المؤتمر في استنتاجات الرئيسين المشاركين التي عُممت في نهاية المؤتمر. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المؤتمر من الإسهام بطريقة مجدية في أعقاب المناقشات التي جرت في المجلس بهذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة إيباراغويري (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر الفلبين الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

ولا ريب أن الإرهاب والتطرف العنيف اثنان من أكبر الأخطار التي تهدد الأمن الدولي. وعليه، يجب أن تستند الإجراءات الفردية والجماعية التي نتخذها إلى مسارين متوازيين: منع الإرهاب ومكافحة انتشاره. ولا يلغي هذان المساران أحدهما الآخر ويجب اتخاذهما بشكل متزامن لكي تكون جهودنا فعالة.

وتدعو الفلبين إلى اتّباع نهج يشمل الأمة بأسرها كي يتسنى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ومنع انتشارهما داخل حدود بلداننا. ويقتضي ذلك إشراك الوكالات الحكومية غير التقليدية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في تنفيذ حملات التوعية المجتمعية والبرامج الرامية إلى تحصين الهدف. وتشارك الفلبين أيضا بصورة استباقية في مختلف التعهدات المحلية بهدف زيادة تأهبها في مجال مكافحة الإرهاب. ونواصل سن القوانين الهادفة إلى المساعدة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وقد صدر قانون مكافحة غسل الأموال وقانون مكافحة تمويل الإرهاب وتم تعديلهما بغرض زيادة تعزيز جهودنا المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وقد بلغ قانون الأمن البشري لعام ٢٠٠٧، بوصفه قانونا وطنيا تاريخيا بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المرحلة النهائية من مراجعته.

وما زلنا نتعاون أيضا مع الشركاء القُطريين عبر المحادثات الثنائية والاتفاقات والمشاريع المشتركة، ومع المنظمات الدولية للتأكد من أن وكالاتنا ومكاتبنا العاملة في خط المواجهة تتّبع نهجا متكاملا ومتزامنا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن قدرتها على مواكبة التطورات الدولية ذات الصلة. وهنا في الأمم المتحدة، فإن الفلبين عضو، إلى جانب ١٠ بلدان أخرى، في مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة المعنيين بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والإدارة الأمنية السليمة لتلك المخاطر، التي تسعى إلى تسليط الضوء على المسائل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، بما في ذلك ما يتصل منها بالإرهاب والتطرف العنيف.

ويؤدي تقاسم المعلومات دورا رئيسيا، ليس في كفالة قدر أكبر من التنسيق فحسب، بل أيضا في تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية بين الوكالات الحكومية. وأنشأنا أفرقة التقارب التابعة لمجلس الفلبين الإقليمي المعني بمكافحة الإرهاب في مختلف مناطق البلد، وهي مكلفة بضمان الاستجابة السريعة لأي تهديد محتمل. وقد وضع الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالأشخاص المطلوبين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب في مناطق النزاع خطة عمل بشأن جمع المعلومات وتصنيفها ومعالجتها. ونعتزم إنشاء لجنة خاصة للتحقيقات بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب بغرض دراسة قوانين العقوبات التي تمكننا من مقاضاة الأشخاص الذين يسافرون إلى الخارج لأغراض الإرهاب أو التدريب المتصل به، عملا بالقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وفيما يخص الوقاية، لا تزال الفلبين تواصل تنمية قدراتها على كشف ومنع التهديدات الداخلية التي يمثّلها المتطرفون

العنيفون. ونؤيد الجهود الشعبية الرامية إلى مساعدة المجتمعات المحلية على فهم كيفية حماية أنفسها ضد المتطرفين أو الدعاية الإرهابية. ويجري تعزيز برامج القضاء على نزعة التطرف عبر الشراكات مع الزعماء الدينيين المحليين والمدارس الدينية بغرض تحسين قدرتها على تعزيز التعاليم الدينية المتسامحة أو المعتدلة. وما يزال المركز الدولي لمكافحة الإرهاب يقدم لنا المساعدة أيضا في ذلك الجهد. وقد شرعنا في إجراء دراسة على أساس البحث المقارن عن التطرف في مدينة زامبوانغا في إقليم مينداناو، في مسعى لتحديد وعزل القوى التي تعمل على إغراء الفئات الضعيفة وتحفز أفرادها على أن يصبحوا متطرفين عنيفين. ونعمل من خلال هذه الدراسة أيضا على وضع نموذج مفاهيمي لكيفية نشر نزعة التطرف في المجتمعات المحلية، ومن شأنه أن يعزز جهودنا الوقائية في هذا الصدد.

وإذ نستعرض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه، فإننا نأمل في أن نتمكن من ضخ أفكار جديدة وفعالة في نهجنا الجماعي كي يكفل لنا النجاح الطويل الأجل في كفاحنا ضد الإرهاب والتطرف العنيف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ويلسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب أستراليا أيضا بالمبادرة الحسنة التوقيت لجمهورية الصين الشعبية بعقد هذه المناقشة المفتوحة. ويجري النقاش في فترة من التحديات الكبيرة التي تسببها المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، وغيرهما من الجهات الفاعلة من غير الدول التي تهدد النظام العالمي.

وتدين أستراليا بقوة جميع أعمال الإرهاب أينما ارتكبت وأيا كانت دوافعها المزعومة. ويؤكد تزايد طابع الإرهاب العابر للحدود الوطنية، بما في ذلك التجنيد وتيسير التمويل والطابع العشوائي للهجمات وضحاياها، أهمية التعاون الدولي لأجل مكافحة هذا الخطر الخبيث.

وللأمم المتحدة دور دولي فريد تؤديه في مجال منع ومكافحة الإرهاب. وقد وضعت اتفاقياتها وقراراتها المتعلقة بالإرهاب صكوكا قانونية وقواعد دولية راسخة وقيّمة. وتوفر نظم جزاءات الأمم المتحدة أداة إنفاذ هامة أيضا، وخاصة في وقف مصادر تمويل الإرهاب.

وأنشأت أستراليا شراكات هامة للغاية في مجال مكافحة الإرهاب في منتديات عديدة، كالأمم المتحدة، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف. ونواصل العمل أيضا بشكل ثنائي مع مختلف الشركاء القُطريين، ما يساعد على بناء قدراتهم على مكافحة الإرهاب. وتؤيد استراليا بقوة أيضا الدور الحاسم الذي تضطلع به جماعات المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة التطرف العنيف والرسائل المتطرفة. ويتعين علينا مكافحة الخطاب الصادر عن الجماعات الإرهابية مثل داعش، التي تستخدم وسائط التواصل الاجتماعي لنشر إيديولوجيتها الهدامة. ويتعين على الحكومات أن تعمل معا في فضاء وسائط التواصل الاجتماعي. وعلينا أيضا إشراك القطاع الخاص والصناعة، لما لهما من دور هام في مكافحة التطرف العنيف والرسائل المتطرفة. ويتعين علينا أيضا تهيئة بيئة مواتية للتسامح الاجتماعي والديني وتحقيق الوئام والتماسك.

إن مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب هي مصدر قلق كبير في أستراليا، حيث يقدر أن ٢٥ ٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي ينحدرون من أكثر من ١٠٠ من الدول الأعضاء منخرطون في النزاع في سورية والعراق. وتواصل أستراليا الدعوة إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي يركز الاهتمام الدولي على خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وتؤيد أستراليا خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. ونرحب على وجه الخصوص بدعوة الخطة البلدان إلى وضع خطط وطنية وإقليمية لمنع التطرف العنيف. وتتماشى الخطة جيداً مع استراتيجية أستراليا لمكافحة التطرف العنيف وتوفر إطاراً للنهوض بنتائج مؤتمر القمة الإقليمي لأستراليا لمكافحة التطرف العنيف الذي عقد في سيدني في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

واستشرافاً للمستقبل، فإن استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه سيكون فرصة رئيسية أخرى للتأكد من أن جهودنا الدولية لمكافحة الإرهاب هي أفضل ما يمكن.

وتظل أستراليا ملتزمة التزاماً راسخاً بالعمل على جميع المستويات من أجل تعزيز الإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب. ونحثّ الدول الأعضاء على أن تضمن أن تتماشى أيّ تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب مع ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي؛

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد سوبرال دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جمهورية الصين الشعبية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وتتيح هذه الجلسة فرصة حسنة التوقيت لتبادل وجهات النظر بشأن كيفية تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب. إن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لتحديد السبل والوسائل اللازمة للتصدي لهذا التهديد العالمي. وتقدّم المناقشات التي جرت قبل بضعة أيام في اتفاقية جنيف بشأن منع التطرف العنيف أيضاً إسهامات مفيدة للاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

والبرازيل بلد ملتزم بالقضاء على آفة الإرهاب. ويحدد الدستور البرازيلي نبذ الإرهاب بوصفه أحد المبادئ التوجيهية لسياستنا الخارجية. وعلاوة على ذلك، فالبرازيل طرف موقّع على ١٤ من الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب التي تم التفاوض عليها برعاية الأمم المتحدة.

وقد تُرجم التزامنا بمنع الإرهاب ومكافحته بفعالية، بما فيه تمويله، أيضاً إلى تشريعات محلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اعتمدت البرازيل قانوناً مصمماً خصيصاً لتيسير تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات ضد الأفراد والكيانات المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية. وفي الشهر الماضي، آذار/مارس ٢٠١٦، اعتمدنا أيضاً تشريعاً يعرّف جريمة الإرهاب. وبما أن البرازيل تحضّر لاستضافة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين لعام ٢٠١٦ في ريو دي جانيرو هذا الصيف، فقد ضاعفنا جهودنا لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال إنشاء منابر لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة، فضلاً عن تبادل المعلومات الاستخبارية.

إن عدم وجود تعريف متفق عليه عالمياً للإرهاب يضر بالغاية المشتركة المتمثلة في القضاء عليه. ونحن مقتنعون بأن سد هذه الثغرة القانونية من شأنه أن يُسهم في تعزيز التماسك في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. وسيكون من المناسب أيضاً تحديد العلاقة بين المفاهيم، مثل الإرهاب والتطرف العنيف. وهذا من شأنه إيجاد ظروف أفضل للمواءمة بين المبادرات الإقليمية والوطنية في مجال الإجراءات القانونية الواجبة والامتثال لحقوق الإنسان.

وكما ذكرتنا العديد من التقارير المتعلقة بالسلام والأمن في عام ٢٠١٥، فإن الوقاية هي أفضل السياسات دائماً، وينبغي أن ينطبق هذا النموذج أيضاً على مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، ينبغي لنا أن نولي الاعتبار الواجب للأسباب الكامنة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالإقصاء الاجتماعي

والسياسي والاقتصادي والثقافي. وبرهنت النُهج التي تعتمد حصراً على الاستراتيجيات العسكرية محدوديتها بطرق مأساوية؛ فالإرهاب اليوم أكثر انتشاراً ويودي بأرواح أكثر مما كان عليه الحال قبل ١٥ عاماً.

فالجماعات الإرهابية، مثل داعش، ما فتئت تجذب المجندين بإعطائهم شعوراً بأن لديهم هدفا وانتماء وهوية فشلوا على الأرجح في اكتسابها في أماكن أخرى. وما برح الإقصاء الاجتماعي وبطالة الشباب يزيدان من ضعف الشباب أمام الخطابات المتطرفة العنيفة المفضية إلى الإرهاب. إن تعزيز الإدماج الحقيقي في جميع البلدان سيُسهم بلا شك في تقوية مناعة المجتمعات ضد الإرهاب. وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضاً أن نلقي نظرة ناقدة على أنواع معينة من الاستجابات لأزمة اللاجئين. وهذه الردود قد تسبب تزايد المخاطر المرتبطة بالتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب لا إلى تناقصها. ولا يمكننا القول بأن ثمة مسؤولية عن حماية المدنيين عندما يقعون ضحايا لموجات الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان في مسارح عمليات بعيدة عن أوطاننا ثم نتجاهل محنتهم عندما يطرقون أبوابنا.

إن مكافحة الإرهاب هدف ذو إمكانات حافزة. ويمكن أن نبرهن على ذلك بأن المجلس كثيراً ما تمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، حتى وهو ما زال منقسماً بشأن مسائل هامة أخرى. وفي هذه الحالة الخاصة بمكافحة الإرهاب، ينبغي أن تشجع التجربة الأخيرة مجلس الأمن على تجديد التزامه بالجهود الدبلوماسية بوصفها وسيلة متميزة لتعزيز السلام القائم على العدل. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تغيب عن بالنا النزاعات التي طال أمدها والتي تغذّي برامج العمل الإرهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. إن إخفاقنا الجماعي في التعامل بشكل ملائم مع الأزمات الجارية في الشرق الأوسط، بما في ذلك النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، مثال واضح على ذلك.

ولم يعد بوسعنا ألّا نسلّم بأن الاستراتيجيات التي تحابي استخدام القوة والتفسيرات الانفرادية للولايات الصادرة عن مجلس الأمن قد ولّدت الضرر أكثر من النفع. فوجود داعش في بلدان مثل العراق وليبيا لا يمكن فصله عن انعدام الاستقرار المحلي والإقليمي الناجم عن التدخل العسكري.

إن ميثاق الأمم المتحدة خير حليف وأفضل دفاع نملكه ضد الإرهاب. ولن تكون جهودنا فعالة إلا بقدر ما تكون متفقة مع القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

وعلى المجلس واجب إدانة الإرهاب ومنع انتشاره بطريقة متماسكة وعالمية، أي أينما وكلّما ضرب الإرهاب الدولي.

ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للهجمات الإرهابية. وتؤكد البرازيل من جديد التزامها بالاستجابة المتعددة الأبعاد لهذا التهديد الخطير للسلم والأمن، وتظل مقتنعة بأن الحوار والتعاون داخل الأمم المتحدة سيعزز قدرتنا على تحقيق النتائج التي نرجوها جميعاً. ولن ننجح إلا إذا قمنا بتوحيد الجهود على أساس القيم المشتركة وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بولندا.

السيدة كاسانغانا – ياكوبوفسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة اليوم، وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

تؤيد بولندا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أبدي بضع ملاحظات من منظورنا الوطني.

لقد أصبح الإرهاب واحداً من أكبر التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، ولا توجد منطقة أو بلد آمن تماماً من آثاره الواسعة النطاق.

بيد أن هذه الحقيقة المحزنة ينبغي ألاّ تدفعنا إلى اليأس؛ إنما تدعو المجتمع الدولي إلى بذل جهود حازمة وموحدة ترمي إلى التصدي لهذا التحدي المشترك.

ونحن على وشك استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه من هذا العام. وبينما نمعن التفكير في أولوياتنا، يجب أن نضع في بالنا أن مكافحة آفة الإرهاب ليست ممكنة من خلال وسائل القوة وحدها. فيتعين علينا أن ندرك الصلة المباشرة بين الأمن والتنمية.

ولا يسعنا أن نكون فعّالين في مكافحة الإرهاب من دون التصدي لأسبابه الجذرية. وفي هذا السياق، ترحب بولندا بخطة العمل لمنع التطرف العنيف، التي قدّمها الأمين العام. وأثناء عملية تنفيذها، من الضروري كفالة مستوى عال من الاتساق مع المبادرات الجارية التي ترمي إلى مكافحة التطرف العنيف، والتي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية أخرى.

وبغية التصدي للأسباب الجذرية للارهاب، يتعين علينا أن نمعن التفكير أيضا في مسألة تطرف الشباب، وهي مسألة تشكل جانبا يتزايد صعوبة من جوانب مكافحة التطرف. وتشير الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في ركيزتها الأولى إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تفضي إلى انتشار التطرف. أمّا البطالة، ونقص التعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية، وقلّة وجود آفاق للتنمية الشخصية، فهي من بين العوامل الرئيسية التي تجعل الشباب ضعفاء أمام الدعاية المضللة. إذ يوفر لهم الإرهابيون صورة خادعة عن الأمن والسلطة. والدعاية المغرضة التي تطلقها الجماعات الإرهابية تتقن الاستفادة من النضالات الاقتصادية للشباب ومثاليتهم.

إن هذه العوامل هي وراء ظاهرة وجود نحو ٣٠ ٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين توجهوا بالفعل إلى مناطق الصراع. وبغية التصدي لها، نحن بحاجة إلى آليات قانونية كافية على الصعيد الوطني، فضلا عن قيام تعاون دولي وثيق بين الأجهزة الأمنية. ولدى اتخاذ هذه الإجراءات، ينبغي لنا، مع ذلك، أن نتذكر بأنّ الراديكالية والتطرف العنيف ليسا حكرا على أي دين أو جنسية. فيتعين أن تقترن جميع الجهود المبذولة في المجال الأمني بإجراءات لتعزيز زيادة مستويات الشمول الاجتماعي. وكفالة الحصول على التعليم، بما في ذلك العنصر المعني بحقوق الإنسان، فضلا عن العمل مع المجتمعات المحلية ووسائط الإعلام، وزيادة الوعي في أوساط الشباب من خلال البرامج التي يجري عرضها على شبكة الإنترنت وفي وسائط التواصل الاجتماعي، هي أمور تبدو لنا ذات أهمية قصوى في مكافحة التطرف العنيف.

وترحب بولندا بالإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن بهدف قطع مصادر تمويل الجماعات الإرهابية. ونحن ندين بشدة أعمال النهب والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية على نطاق غير مسبوق في سوريا والعراق، ولا سيما من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا صارما.

وكما جرى تأكيده في المذكرة المفاهيمية (S/2016/306، المرفق) التي أعدتها الصين لهذه المناقشة، فإن الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية. ونحن في حاجة إلى أن نبقى ملتزمين وموحدين بغية التصدي له.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): من بروكسل إلى اسطنبول ومن كوت ديفوار إلى تل أبيب، يواجه العالم طفرة لم يسبق لها مثيل من الإرهاب والتطرف العنيف.

إن الجماعات الراديكالية المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والقاعدة، وجماعة بوكو حرام،

وحركة الشباب قد أعلنت الحرب على مجتمعاتنا. والإرهاب هو العدو المشترك للبشرية، ويقتضي بذل جهد موحد لمكافحته. ودولة إسرائيل، دوليتي، تقف إلى جانب المجتمع الدولي في هذا الجهد العالمي.

والمؤسف أن واقع الإرهاب عرفه شعب إسرائيل منذ عقود من الزمن، وهو ما زال قائما اليوم. فمن هجمات الفدائيين في خمسينات القرن الماضي، إلى اختطاف الطائرات في سبعيناته والتفجيرات الانتحارية في تسعيناته، واجهت إسرائيل الموجة تلو الموجة من العنف الإرهابي.

وفي الأشهر الستة الماضية وحدها، واجهنا أكثر من ٣٠٠ هجوم. وهذا يعني هجومين إرهابيين في كل يوم على مدى نصف عام. فقُتل أربعة وثلاثون شخصا، وجُرح مئات الأشخاص.

وبغية دحر هذا الإرهاب، يجب علينا أن نتحلى بالوضوح الأخلاقي. فالقرار بحمل سكين أو ارتداء سترة ناسفة لا يتصف بطابع بشري. ليس هناك شيء طبيعي بشأن طعن امرأة بريئة مرارا أمام منزلها، أو إطلاق نار على شاب وزوجته أمام أطفالهما. يجب عدم التغاضي عن الارهاب أو تبريره أبدا؛ إنما يجب مكافحته. ولا يمكن ممارسة الكيل بمكيالين في هذا الكفاح.

ومنذ بداية هذه الموجة من الإرهاب، لم يشجب مجلس الأمن هجوما إرهابيا واحدا ضد إسرائيل، ولا حتى مرة واحدة. إن أرواح الإسرائيليين الذين قتلوا في شوارع القدس وتل أبيب لا تقل قيمة عن أرواح الأوروبيين الذين قتلوا في باريس وبروكسل. فيجب على المجلس أن يدين الهجمات ضد إسرائيل. فالإرهاب هو إرهاب هو إرهاب.

وبغية مكافحة الإرهاب بفعالية، يجب على المجلس أن يرفع صوته ضد جميع الجماعات الإرهابية، دون تمييز.

فحزب الله، وهو جزب إرهابي عميل لإيران، يهدد علنا بشن هجمات ضد المدنيين الإسرائيليين. وفي الآونة الأخيرة تحديدا، حذّر زعيم حزب الله، حسن نصر الله، من شن هجوم على صهاريج تخزين الأمونيا في مدينة حيفا الإسرائيلية. ووصفها ”بأنها كقنبلة نووية تماما“.

واسمحوا لي أن أذكّر جميع الحاضرين بأن حزب الله لديه ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ من الصواريخ والقذائف البعيدة المدى التي يمكنها أن تستهدف أي مكان في إسرائيل. ولقد حوّل قرى جنوب لبنان إلى بؤر إرهابية، ووضع قاذفات الصواريخ إلى جانب المدارس والمرافق التابعة للأمم المتحدة، وخزّن القذائف في غرف الجلوس.

إن الأمين العام لم يحذّر سوى مؤخرا من أن حزب الله على أهبة الاستعداد لاستخدام تلك الأسلحة. ودان خطاب حزب الله المثير للجزع. وأكد على النتائج الخطيرة جدا لهذه التعزيزات العسكرية ليس على إسرائيل فحسب، بل على المنطقة بأسرها.

وحتى دول الخليج والجامعة العربية دعت حزب الله منظمة إرهابية. وبالتالي، لماذا يرفض مجلس الأمن أن يسمّي هذه المنظمة الإرهابية باسمها الصحيح؟ إذا أطلق التهديدات كما تفعل منظمة إرهابية، وإذا خزّن الأسلحة كما تفعل منظمة إرهابية، وإذا أظهر لامبالاة تجاه حياة البشر كما تفعل منظمة إرهابية، فماذا هو إذاً؟

حزب الله منظمة إرهابية، وهو يستعد لإجراء جولة أخرى من العنف. ويجب على المجلس أن يتخذ إجراءات الآن. ويجب تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويجب نزع سلاح حزب الله.

إن المصدر الرئيسي للتطرف العنيف في منطقتنا هو إيران، الدولة الرائدة في العالم لرعاية الإرهاب.

فإيران ترعى الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك الأنشطة القاتلة لحزب الله في سوريا. ولقد أجرت

إيران مؤخرا تجارب على القذائف التسيارية. وهذه القذائف مصممة لنقل الرؤوس النووية التي وعدت بعدم بنائها. ومكتوب بالعبرية على جانب هذه القذائف ”إسرائيل يجب محوها عن وجه الأرض.“

وهذا التهديد من جانب إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضد دولة عضو أخرى أمر فظيع وغير مقبول.

فلا بدَّ للمجلس من إسماع صوته. ويجب إدانة إيران.

وبينما تدعم إيران حزب الله في الشمال، فهي ترعى حماس في الجنوب وتزودها بالامدادات. وحماس، المنظمة المسمّاة دوليا إرهابية، تستخدم أيضا أسلوب الإرهاب المشؤوم المتمثل في استعمال الهياكل الأساسية المدنية للعمليات الإرهابية. فهي لم تتوقف أبدا عن العمل على تحقيق هدفها: تدمير دولة إسرائيل.

منذ نهاية النزاع الأخير، عملت حماس على إعادة بناء ترسانتها من الصواريخ وإعادة بناء شبكة أنفاق الإرهاب لديها. عندما نجد جماعات مثل حماس وحزب الله مهتمة بقدر أكبر بالحرب مع إسرائيل أكثر من اهتمامها برفاه شعبها، فتلك وصفة لكارثة. ويجب على المجلس أن يشجب هاتين المنظمتين الإرهابيتين بالاسم.

بسبب الحاجة المستمرة إلى حماية شعبنا، وضعت إسرائيل تقنيات وتكنولوجيات وأدوات لمكافحة الإرهاب لا مثيل لها في أي بلد آخر. إننا ملتزمون بتقاسم هذه المعرفة والخبرة من خلال التعاون الثنائي والمشاركة البناءة هنا في الأمم المتحدة. وكما قلت في البداية، فإن إسرائيل تقف بحزم مع أسرة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. ونتوقع من المجتمع الدولي والمجلس مساندة إسرائيل في كفاحنا الذي نخوضه لمكافحة الإرهاب. إذا كنا متحدين، يمكننا هزيمة الإرهاب العالمي ومنع الذين يسعون إلى تقويض أسلوب حياتنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي أليدا (الاتحاد الأوروبي) تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨.. تؤيد هذا البيان عشرة بلدان أخرى، وهي: البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا وجورجيا.

أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة قبل الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والذي يصادف الذكرى السنوية لاعتمادها ولمتابعة خطة العمل لمنع التطرف العنيف التي قدمها الأمين العام. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن الهجمات الإرهابية المروعة في جميع أرجاء العالم تذكرنا بضرورة رص الصفوف وتقديم استجابة شاملة. فلا يمكن هزيمة الإرهاب بالتدابير الأمنية وحدها. بل يتعين علينا العمل معا ونحن بحاجة إلى تعزيز بعدنا الوقائي للتصدي للتطرف والتجنيد على نحو شامل. وينبغي لجميع هذه التدابير أن تحافظ على سيادة القانون مع احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين.

إن الاتحاد الأوروبي منخرط منذ أمد بعيدانخراطا شاملا في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف والتجنيد. ومع ذلك، لا يزال يتعين قطع شوط طويل في ذلك الطريق. جدد وزراء خارجية دولنا مؤخرا التزامهم بالتدابير الشاملة لمكافحة الإرهاب مع إجراءات معززة وأكثر تنسيقا. ولقد عززنا نهجنا على الصعيدين الداخلي والخارجي مع دول غير أعضاء في

الاتحاد الأوروبي وجهات أخرى. وعرضنا رؤيتنا الجديدة في خطة أوروبية تتعلق بالأمن.

إن المنظمات الإرهابية، فضلا عن فرادى الإرهابيين، بحاجة إلى التمويل للحفاظ على شبكات الإمداد وعمليات التجنيد لديها، لارتكاب أعمال إرهابية. فلا بد من قطع مصادر التمويل عنها، مع أن ذلك يزيد من التحديات بسبب الاتجاهات الجديدة التي ظهرت لدى داعش وعودة المقاتلين الإرهابيين، مثل الاتجار بالموارد وتحف التراث الثقافي. ويتعين التصدي لها من خلال التشريعات الحديثة وتحسين التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وتبادل المعلومات الأساسية.

عندما يتعلق الأمر بالكشف عن حركة الأموال، فإن نُظم التتبع من قبيل برنامج تعقب تمويل الإرهاب تعتبر أدوات رئيسية؛ ومع ذلك، هناك حاجة إلى التركيز أيضا على العمليات الإرهابية المنخفضة التكلفة التي لا يزال بإمكانها أن تحدث أثرا مدمرا، وعلى استخدام طرائق الدفع الجديدة التي يصعب تعقبها. وردا على ذلك، اتخذ الاتحاد الأوروبي بالفعل خطوات هامة. بعد اتخاذ القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، بدأنا باستعراض إطارنا التشريعي بغية تلبية الاحتياجات المعززة من أجل تجريم عملية تمويل الإرهاب. اقترحت المفوضية الأوروبية مشروع توجيه يتعلق بمكافحة الإرهاب من المتوقع اعتماده في نهاية هذا العام. يعكف الآن أعضاء المجلس الأوروبي، أي قادتنا، على التحضير لقرار لتعديل معايير الإدراج في قائمة الجزاءات وفقا للقرارين ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)؛ وسوف تستكملها لائحة المجلس لتحديد التدابير التقييدية المحددة التي ستطبق على الأشخاص والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات

أصدرت المفوضية الأوروبية أيضا خطة عمل لتعزيز مكافحة تمويل الإرهاب، وتحديد التدابير القصيرة والمتوسطة الأجل التي تستهدف في المقام الأول، معالجة مسألة استغلال نظامنا المالي لأغراض إرهابية، وثانيا، استهداف مصادر التمويل، بما في ذلك من خلال النظر في اعتماد رد أوسع نطاقا على الاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية والأحياء البرية. وهذه الطائفة من التدابير ترتبط أيضا بمشاركتنا على الصعيد الخارجي، حيث عملنا على زيادة دعمنا للبلدان الشريكة من أجل بناء القدرات والامتثال للمتطلبات القانونية وقرارات مجلس الأمن وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

ثمة تحدٍ معقد آخر يتمثل في وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومعالجة عودتهم حيثما يكون التعاون الدولي ضروريا. إننا نؤيد بقوة العمل في إطار القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) وتنفيذ التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية المعتمدة في مدريد في تموز/يوليه ٢٠١٥، فضلا عن الجهود المبذولة لتعزيز الإجراءات الدولية الرامية إلى منع التطرف العنيف.

وكلما تزايدت أهمية إزالة الطبقة العليا للإرهابيين أو تقديمهم إلى العدالة، يصبح من المهم أن نزيد الإجراءات الوقائية للتأكد من عدم استبدالهم بمجندين جدد، أصغر سنا وأكثر إلماما ومعرفة من الناحية التقنية. من منظور العدالة الجنائية، نحن بصدد التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع الإرهاب. ونحن الآن بصدد التفاوض بشأن أحكام القانون الجنائي الشامل في مشاريع الأوامر التوجيهية الأوروبية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وبشأن بيانات سجلات أسماء الركاب. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا جهود جارية من أجل دعم تقاسم المعارف داخل الاتحاد الأوروبي. إذ يوجد حوالي ٢ ٠٠٠ ممارس أوروبي – مثل المدرسين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية والشباب، وضباط السجون، والمنظمات غير الحكومية – يتبادلون الممارسات الجيدة المتعلقة بمنع التطرف. ويرتكز هذا النهج على فهم الأسباب الجذرية، والهدف منها اقتراح أدوات عملية وتوصيات لتقديمها إلى الممارسين وراسمي السياسات. ونحن على استعداد لتشاطر خبراتنا في إطار الأمم المتحدة.

أما على الصعيد الخارجي، فنحن عضو فاعل في المبادرات المختلفة، مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والأفرقة العاملة التابعة له، حيث يتبادل فيه الأعضاء وغير الأعضاء الممارسات الجيدة بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع المتصلة بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل لمنع التطرف العنيف. تشمل هذه المواضيع الاحتجاز وإعادة الإدماج، وسيادة القانون وجهود العدالة الجنائية اللازمة، ومنع التطرف العنيف، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. كذلك نعمل بنشاط على دعم ثلاثة مؤسسات مستوحاة من المنتدى العالمي، وهي: مركز هداية، والصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف الكائن مقره في سويسرا، والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مالطة.

إن التعليم، ومشاركة الشباب، والحوار بين الأديان والثقافات، فضلا عن توفير فرص العمل وتعزيز الاندماج الاجتماعي، أمور أساسية في منع التطرف عن طريق تعزيز القيم المشتركة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وبناء القدرة على التكيف، وتعزيز التفاهم والتسامح المتبادلين. ودعما للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تعكف المفوضية الأوروبية على وضع سلسلة من الإجراءات الملموسة. أما على الصعيد الخارجي، فنعمل أيضا على معالجة الأسباب الجذرية من خلال مواصلة توفير الدعم المادي وبناء القدرات لدى البلدان النامية، وتهدف إلى الحد من الفقر، وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والديمقراطية، وسيادة القانون والحكم الصالح، وحقوق الإنسان. تلك عناصر حيوية في التحدي لمكافحة التطرف.

وكما حددتم، سيدي، عن حق، في المذكرة المفاهيمية (S/2016/2016، المرفق) التي أُعدت لهذه المناقشة، فإن إساءة استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي من جانب الإرهابيين لاستهداف الفئات الأصغر سنا والأضعف من مواطنينا برسائل العنف هي تحد معقد آخر يتعين أن نتصدى له مع الحرص في الوقت ذاته على احترام حقوق الإنسان الأساسية، متمثلة في حرية التعبير وحرية الإعلام. وقد أطلق الاتحاد الأوروبي منتدى على شبكة الإنترنت، هو بمثابة منبر للجهات المعنية، مثل الوزارات ووكالات إنفاذ القانون وشركات الإنترنت والمجتمع المدني، للعمل معا من أجل تحديد الأدوات المشتركة وأفضل الممارسات وإيجاد حلول جديدة ومبتكرة لمعالجة جميع مسائل الإرهاب ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات. والأولويات الرئيسية في هذا المجال ينبغي أن تتمثل في تقليل إمكانية الوصول إلى المحتوى الذي ينشره الإرهابيون على الإنترنت وتمكين الشركاء من المجتمع المدني من زيادة حجم الخطاب الفعال الأكثر جاذبية بالنسبة للشباب من محتوى رسائل الإرهابيين. كما أنشأنا آلية إحالة تابعة لمكتب الشرطة الأوروبي لمساعدة بلدان الاتحاد الأوروبي وشركات الإنترنت في الاستدلال على المحتوى الذي يبثه الإرهابيون على شبكة الإنترنت. وجاءت النتائج الأولية إيجابية للغاية ونعرب، مرة أخرى، عن استعدادنا لتشاطر تجربتنا المتعلقة بهذه المبادرة مع الأمم المتحدة.

ونعمل بنشاط أيضا في إقامة اتصالات استراتيجية خارج الاتحاد الأوروبي. وقد أنشأنا فرقة عمل معنية بالاتصالات الاستراتيجية، تعمل مع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل تحديد القيم المشتركة والإعداد لإجراءات ملموسة في مجال الاتصالات.

في الختام، يشكل الإرهاب والتطرف العنيف تحديين عالميين، وينبغي للأمم المتحدة القيام بدور محوري في دعم الدول الأعضاء في هذا المسعى. والسبيل الوحيد لكي نتمكن من حشد ما يكفي من الموارد والخبرات اللازمة للتصدي لهما يتمثل في العمل معا. واتباع نهج مشترك على أساس قيمنا المشتركة شرط لازم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الصينية على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام للغاية المتمثل في الإرهاب، الذي يزعزع الأمن الإقليمي والعالمي على السواء في وقتنا الحاضر.

لقد ازداد الإرهاب الدولي شؤما. وتحول من أفعال معزولة في فرادى البلدان إلى عدوان إرهابي واسع النطاق في جميع أنحاء أوروبا وآسيا وأفريقيا. وأنشطة الجماعات الإرهابية تقوض أسس النظام العالمي الحالي في أماكن تبعد كثيرا عن مناطق النزاع في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، لدرجة أنها وصلت إلى منطقة آسيا الوسطى. ويتجلى ذلك تماما في حقيقة تجنيد أو تطوع مواطنين من مختلف الدول الأعضاء للقتال في سورية والعراق. وأدى التزايد المطرد في العنف إلى زيادة عدد الضحايا من المدنيين، لا سيما من النساء والأطفال، كما تسبب في الهجرة القسرية للسكان إلى أوروبا بمعدل لم يسبق له مثيل. وهذا النزوح الجامح، إلى جانب تدمير المدن والمواقع والآثار التاريخية، يشكل مصدر قلق كبير لنا جميعا في أسرة الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن وقوع الأسلحة النووية والتكنولوجيا التي تنتجها في أيدي الإرهابيين ربما يكون مجرد مسألة وقت. إن عالمنا معرض مرة أخرى للخطر ولا يمكن الاستهانة بالمخاطر. ومن هذا المنطلق، قدم الرئيس نور سلطان نزاربايف، رئيس كازاخستان، وثيقة لنموذج أمني جديد تحت عنوان ”البيان:. العالم في القرن الحادي والعشرين“ خلال مؤتمر قمة الأمن النووي الرابع الذي عُقد مؤخرا في واشنطن العاصمة. وتتضمن الوثيقة نظرة نقدية بشأن مسائل الحرب والسلام. واقترح الرئيس أن يُنشئ، تحت رعاية الأمم المتحدة، ائتلاف عالمي للدول من أجل السلام والاستقرار والثقة والأمن. وتتمثل مهمته المشتركة للعقد المقبل في:

”إنهاء الحروب والصراعات في أفغانستان والعراق واليمن وليبيا وسورية وفي شرق أوكرانيا والمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية “.

وفي أيلول/سبتمبر، اقترح رئيس بلدي أيضا أن تُنشئ، تحت رعاية الأمم المتحدة، شبكة عالمية موحدة تتألف من مختلف الكيانات لمكافحة الإرهاب بغية القضاء على هذه الآفة وتقديم الجناة ومؤيديهم إلى العدالة (انظر A/70/PV.13).

ووفد بلدي على اقتناع راسخ بأن مكافحة الإرهاب الدولي تتطلب اتباع نهج شامل وطويل الأجل وتعاونا على جميع المستويات في ظل المشاركة النشطة لجميع الدول الأعضاء والهياكل العالمية والإقليمية والمجتمع المدني. وكازاخستان طرف في جميع الاتفاقيات والصكوك الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب، كما أنها تسترشد باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويقترح بلدي جعل آليات الأمم المتحدة الحالية، بما في ذلك الاستراتيجية العالمية، ملزمة قانونا من خلال اتخاذ مجلس الأمن لقرارات ذات صلة. وندعو جميع الوفود إلى تأييد هذا النهج الاستشرافي والجريء والمسارعة باعتماد وثيقة شاملة بشأن الإرهاب الدولي الذي ما فتئ يعرقل جهودنا على مدار السنوات العشرين الماضية. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل معا بشأن خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. ونهنئ المنظمين الحاضرين هنا على الاجتماع الناجح جدا الذي عقد مؤخرا في جنيف.

وقد انضمت كازاخستان أيضا إلى عدد من الصكوك الإقليمية والعالمية بشأن مكافحة التطرف العنيف والاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات. ونشارك حاليا في ”خطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى“. وقد أعدت هذه الوثيقة خمس دول في المنطقة، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والقوى والمنظمات الإقليمية والعالمية. واستضفنا

اجتماعين في ألماتي بشأن هذه الخطة الإقليمية، فضلا عن حلقتي عمل تدريبيتين للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ”المؤتمر الإقليمي لمنطقتي جنوب ووسط آسيا بشأن مكافحة التطرف العنيف“ في أستانا. ونعتقد أن كل ذلك يرمز إلى مساهمتنا بإخلاص في المعركة الموحدة ضد آفة الإرهاب.

ومن أجل كفالة السلام والأمن في المنطقة الآسيوية بالكامل، كانت كازاخستان صاحبة المبادرة، هنا في مقر الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢، بعقد ”مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا“، وهو منتدى للتعاون بشأن كيفية التصدي للتحديات والتهديدات الإرهابية الجديدة. وأصبح المؤتمر منتدى أمنيا فريدا لعموم القارة. واستضافت كازاخستان، بصفتها رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠، مؤتمر المنظمة الأول بشأن منع الإرهاب. واعتُمد إعلان أستانا التذكاري في ذلك المؤتمر، مما يؤكد التزام الدول المشاركة من منظمة الأمن والتعاون والبلدان الشريكة بمكافحة الإرهاب. وما زالت تلك الأنشطة تجري حتى يومنا هذا في إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي وكازاخستان. وقد استمعنا بعناية شديدة إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلدي يتعاون أيضا في مسائل مكافحة الإرهاب مع منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار خطة العمل المتعلقة بالشراكات الفردية، وهو ما يترتب عليه زيادة التعاون مع ”مجلس الشراكة الأوروبية – الأطلسية“.

إن القادة الروحيين والدينيين يضطلعون بدور هام في تعزيز الوئام بين الأعراق وبين الأديان، ومن ثم تعقد كازاخستان بصفة دورية ”مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية“، الذي يجمع بين القادة الدينيين والسياسيين من أجل تعزيز السلام. وعلى الصعيد الوطني، اعتمدنا برنامجا لمكافحة التطرف الديني والإرهاب لضمان السلامة العامة والمجتمعية من خلال المشاركة المباشرة لمواطنينا في أنشطة الوقاية وإعادة التأهيل والتوعية. وفي غضون بضعة أسابيع، سينظم السيد ماغتر ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة، في ٦ أيار/مايو مناقشة رفيعة المستوى بشأن ”الأديان من أجل السلام“، وذلك بمبادرة من كازاخستان وبدعم من شركائنا، بهدف إظهار قوة الوحدة الدينية في مواجهة الطابع المدمر للإرهاب والتطرف العنيف.

ختاما، فإن كازاخستان ملتزمة بالعمل الوثيق مع المجتمع الدولي في إطار التزامها العميق بمكافحة آفة الإرهاب والتطرف العنيف الآخذة في التزايد على نحو مطرد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي، على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم. إن آفة الإرهاب من أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين في عصرنا. ونحن نقدر جهودكم للتركيز على هذه الظاهرة بغية تعزيز التعاون الدولي للتصدي لها.

وأود أيضا أن أشيد بوفد بلدكم على إعداد المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2016/306، المرفق) لتوجيه هذه المناقشة. ونتفق معكم على أن الإرهاب لا يمكن دحره إلا عندما تتحد جميع الدول الأعضاء وتنسق جهودها بفعالية. إن مبادرتكم، سيدي، حسنة التوقيت أيضا فيما نقترب من استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في الذكرى السنوية العاشرة لإطلاقها في حزيران/يونيه من هذا العام.

وبلدي يدين جميع الأعمال الإرهابية المرتكبة في أي مكان من العالم أيا كان سببها. ونؤيد تماما ضرورة تكاتف المجتمع الدولي لمكافحة هذا الخطر بشكل عاجل وفعال.

وقد قامت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، باستثمارات ضخمة في مجال مكافحة

الإرهاب. لكن، ورغم كل تلك الجهود، لا يزال هدفنا بعيد المنال. وحققنا نجاحات، وهي نجاحات كبيرة، ولكن مع كل نجاح، واجهنا أيضا تحديا جديدا، وأحيانا أكثر صعوبة من ذلك الذي تغلبنا عليه. وقد حان الوقت لتقييم أسباب ذلك.

كانت باكستان، قبل عشر سنوات، عندما ناقشت الدول الأعضاء مشروع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من الأصوات الرائدة في حث المجتمع الدولي على التركيز على الأسباب الجذرية للإرهاب. وفي رأينا، لا تكفي التدابير الأمنية وحدها لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب. وفي الواقع، كلما لجأنا إلى الوسائل الدينامية وحدها لهزيمة الجماعات الإرهابية، نشهد زيادة انشقاقها وانتشارها. وقد أصبح التهديد الإرهابي اليوم أكثر انتشارا وتطور في اتجاهات معقدة وغير متوقعة، مما يشكل خطرا أكبر على السلم والأمن الدوليين. والآن، بالإضافة إلى التحديات القائمة، ظهرت العديد من الخلايا الإرهابية الصغيرة والمتطرفين العنيفين الذين يتبعون أسلوب حرب العصابات أو الهجمات التي ينفذها إرهابيون يعملون منفردين.

والآن بعد أن اعترف المجتمع الدولي أخيرا بالحاجة إلى اتباع نُهج وقائية لمواجهة التطرف المصحوب بالعنف، من المهم أن نعالج جميع أسبابه على الصعيدين المحلي والدولي بطريقة شاملة. وفي عالم اليوم المعولم، لا جدوى تقريبا من العمل بشكل منعزل. ويجب أن نتعامل مع كل الأبعاد الداخلية والخارجية لهذه الظاهرة والإقرار بالارتباط المعقد بين العوامل المحلية والدولية لمنع التطرف المصحوب بالعنف الذي يؤدي إلى الإرهاب.

وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن يكون تركيزنا على اتباع نهج وقائي على حساب اتخاذ تدابير مضادة لمواجهة الإرهاب. حيث يجب على الدول الأعضاء مواصلة العمل بشكل فردي ومع الأمم المتحدة، لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك من أجل اتخاذ خطوات تتجاوز التزاماتها الدولية. إن التزام باكستان بالحملة ضد الإرهاب واضح وقائم وملموس. فقد اعتمدنا نهجا شاملا إزاء المسألة التي تشكل في النهاية ظاهرة متعددة الجوانب، ولدينا أدوات سياسة مختلفة للتصدي لها. وتركز نصف خطة عملنا الوطنية لمكافحة الإرهاب على اتباع نهج وقائي. ويركز النصف الآخر على اتخاذ تدابير أمنية. وتتجاوز أغلب نقاط العمل الواردة في هذه الخطة التزاماتنا الدولية.

لربما كانت باكستان من بين البلدان القلائل التي لديها لجنة وزارية تشرف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد اتخذنا على مدى السنوات الخمس الماضية خطوات مهمة فيما يخص تعزيز اجراءاتنا لمكافحة تمويل الإرهاب. ونوهت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بتلك الخطوات في العام الماضي، ونحن نواصل التعاون معها وتعزيز تدابيرنا الخاصة بالتنفيذ.

وحققنا على الصعيد الأمني مكاسب كبيرة. ونحن نسعى للقضاء على جميع الجماعات الإرهابية من خلال اتخاذ إجراءات قوة لإنفاذ القانون وعمليات وعسكرية محددة الأهداف. وتمثل عملية ”ضرب العَضب“ كما نسميها والتي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠١٤، أكبر حملة لمكافحة الإرهاب في أي مكان في العالم، وقد حققت نتائج ملحوظة. حيث تم قتل الآلاف أو القبض عليهم. والباقي هم في حالة فرار. وفي نفس الوقت، وبينما أتكلم الآن، تجري، من خلال عملية إنفاذ قانون تقوم على استخبارات منسقة تنسيقا جيدا في جميع أنحاء باكستان، حملة مركزة ضد الخلايا الإرهابية النائمة وأنصارها والمتعاطفين معها والممولين لها. وبعد أن بلغت العملية الآن مرحلة حاسمة في شمال وزيرستان، سيتم القضاء على بعض المخابئ المتبقية للارهابيين.

إن باكستان في طليعة الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد خسرنا عشرات آلاف الضحايا في هذه المعركة، ولكن ذلك لم ينل من عزمنا على مواصلة القتال حتى القضاء على آخر إرهابي من أرضنا. ولذلك، من المستهجن أن يطعن

البعض في إسهاماتنا. ولا تؤدي الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة إلا إلى إعادتنا إلى الوراء وتقويض جهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب.

وفي الختام، أود أن أقول إن ضرورة قيام جميع الدول بالعمل معا بطريقة منسقة وتعاونية للتصدي لهذا الخطر بشكل شامل، بجميع أشكاله ومظاهره، ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود سيدي الرئيس، أن أشكركم على عقد مناقشة اليوم. وتؤيد ألمانيا البيان الذي ألقي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

كما يتضح من الهجمات الأخيرة في تركيا وبلجيكا ونيجيريا وكوت ديفوار وباكستان، تواصل المنظمات الإرهابية مثل تنظيمي الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة، وغيرهما من الجماعات ارتكاب فظائع وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وفي حين زاد مستوى التهديد أيضا في أوروبا، لا يزال الإرهاب مركّزا للغاية، حيث يدور معظم نشاطه في خمسة بلدان فقط هي: العراق ونيجيريا وأفغانستان وباكستان وسورية. وتُكذب هذه الملاحظة المثيرة للقلق بشكل كبير أحد الادعاءات الأساسية للجماعات الإرهابية الإسلامية المتطرفة. فإنها ربما توجه خطابها المتعصب والمتسم بالكراهية إلى العالم الغربي، ولكن أفعالها تستهدف في الغالب المجتمعات الإسلامية، وهذا واقع محزن ومؤسف للغاية.

إن انتشار التطرف المصحوب بالعنف يتجاوز الحدود الدينية والعرقية. وهو يتطلب تعاونا دوليا معززا واستجابة موحدة. وبذل جهد جماعي أمر جوهري، وهو جهد يعالج بصورة متزامنة جميع العوامل الكامنة التي تؤدي إلى الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. ومن البديهي أن المعركة ضد هذه الآفة التي تهدد البشرية لا يمكن كسبها بالوسائل العسكرية وحدها، ولا يمكن أن ننتصر من خلال الاعتماد حصرا على تعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون لدينا أو تعزيز تبادل المعلومات بين أجهزة المخابرات. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين معالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. ويعني ذلك أن المطلوب هو مزيج ذكي من كل تلك الأدوات.

ولكن بطبيعة الحال، ينبغي أن تجري مكافحة الإرهاب من خلال اتخاذ إجراءات عسكرية، كما يتضح من التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في العراق وسورية. وألمانيا تقدم الدعم المادي والبشري وتقود الجهود الرامية إلى تدريب وتجهيز القوات الكردية في شمال العراق في الحرب ضد تلك المنظمة الإرهابية. ولا يمكن إلحاق الهزيمة بالإرهاب على المدى الطويل من دون التركيز على أسبابه الجذرية. وألمانيا تدعم خطة العمل لمنع التطرف العنيف، التي قدمها الأمين العام. ونثني على النهج الشامل للأمم المتحدة الوارد في خطة العمل، والذي يشير إلى التطرف المصحوب بالعنف بوصفه مسألة شاملة لعدة قطاعات بالنسبة تخص عددا من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها. وما نحن بحاجة إليه الآن أيضا يتمثل في وضع نهج بإجماع كل الدول الأعضاء لمواجهة هذه المسائل.

وبينما يتباين مسار تغذية نزعة التطرف من حالة إلى أخرى، تؤدي شبكة الإنترنت دون شك دورا حاسما في دعاية الإرهابيين وما يقومون به من عمليات التجنيد وتمويل. وقد تكون في أوجه قوتها خلال المراحل الأولى من عملية التطرف. وتعمل ألمانيا مع مقدمي خدمات الإنترنت لزيادة الوعي باستخدام المنظمات الإرهابية لوسائط التواصل الاجتماعي لكسب مجندين جدد. ويجب علينا أيضا التفكير بشكل إبداعي في ما يمكننا القيام به للحد من استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت، مع الحفاظ على طابعها المنفتح والآمن والمستقر والسلمي الذي يمكن الوصول إليه.

وتقع على المجتمع ككل مهمة مواجهة خطاب تنظيمات مثل داعش والقاعدة بنشاط عن طريق الكشف عن دوافعها الخفية التي تهدف للإساءة إلى الدين بدعوى الاستشهاد. ومن الضروري أن يتم التصدي لخطابها المتعصب بالحجج السليمة على لسان الزعماء الدينيين المعتدلين. ويجب فضح الصورة الرومانسية للنضال الجهادي من خلال كشف حقيقة أن وراء كل جهادي قتيل أسرة انفرط عقدها، وفقدت ابنا أو بنتا. والأهم من ذلك، نحن بحاجة إلى دحض التعارض المزعوم بين الغرب والإسلام من خلال الإشارة إلى أن المواطنين المسلمين يشكلون جزءا لا يتجزأ من المجتمعات الغربية.

ويتعين على المجتمع الدولي خوض المعركة ضد الإرهاب على العديد من الجبهات وباستخدام العديد من الأدوات المختلفة.

وهو جهد جماعي يستغرق سنوات، إن لم يكن عقودا. وتلتزم ألمانيا التزاما كاملا بالاضطلاع بدورها

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، والصين على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن مسألة لا يمكن ولا ينبغي ربطها بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

إن مساهمة إيطاليا في هذا الجهد المشترك متعددة الأبعاد. فنحن نعتقد أنه ينبغي أن تكون استجابتنا شاملة – سياسية وثقافية ودبلوماسية – ونركز على تدريب قوات الأمن المحلية وعلى مكافحة التدفقات المالية إلى الجماعات المتطرفة. وأود أن أشاطر المجلس السمات الرئيسية للنهج الذي نتبعه.

تأتي الوقاية في المقام الأول. وتعرب إيطاليا عن تقديرها لتركيز الأمين العام، في خطة عمله على منع التطرف العنيف. وينبغي أن تستند الحلول طويلة الأجل إلى فهم للعوامل التي تؤدي إلى إقصاء الأفراد، ولا سيما الشباب، وتدفعهم إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة. ولمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، نحتاج أيضا إلى معالجة مشاكل من قبيل انعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية؛ والتهميش والتمييز؛ وسوء الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ والنزاعات الطويلة الأمد التي لم تحل؛ وتغذية نزعة التطرف في السجون والمجتمعات المهمشة. وسيقوم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) بدور محوري في تلك المجالات، وكذلك تمكين المرأة وإشراك الشباب.

والسمة الثانية هي تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فقد وضعنا معا، على مر السنوات، مجموعة أدوات للجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الجماعات الإرهابية أمثال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة. وقد اتخذنا قرارات بغرض قطع مصادر تمويل الإرهاب ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومنع الإرهابيين من استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لارتكاب أعمال إرهابية، ومنع التحريض. وتتطلع إيطاليا، في ذلك السياق، إلى الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وتتمحور السمة الثالثة حول حقيقة أن المسؤولية عن منع أعمال التطرف العنيفة تقع على عاتق الدول الأعضاء، بدعم من منظومة الأمم المتحدة. وبغية تحقيق الفعالية، تقتضي الملكية الوطنية إشراك الزعماء الدينيين وقاده المجتمع والمرأة والتنظيمات الشبابية والقطاع الخاص ووسائط الإعلام. وفي الوقت نفسه، يظل التعاون الدولي ضروريا إذا أردنا أن نحقق نتائج ملموسة.

وتتمثل نقطتي الرابعة في أنه لا بد من تجفيف المصادر المالية للإرهاب بالتنفيذ الكامل للقرارين ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥). وتتشارك إيطاليا مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في رئاسة مجموعة عمل مكافحة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام التي اجتمعت في روما الأسبوع الماضي، بمشاركة الصين للمرة الأولى. وقد اعتمدت المجموعة خطة عمل تهدف إلى منع استخدام تنظيم الدولة الإسلامية للنظام المالي الدولي؛ ومكافحة ابتزازه واستغلاله للأصول والموارد الاقتصادية؛ وحرمانه من التمويل من الخارج؛ ومنعه من تقديم دعم مالي أو مادي للجهات الأجنبية المنتسبة له. وتشهد جهودنا المشتركة تحقيق نتائج هامة. وفي إطار المجموعة، تضطلع إيطاليا أيضا بمهمة تنسيق فريق مشروع معني التراث الثقافي يتمثل هدفه في مكافحة نهب السلع الثقافية والاتجار غير المشروع فيها، وهو أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجماعة الإرهابية.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالثقافة والتعليم، وهما في صميم إجراءاتنا الرامية إلى منع التطرف العنيف بدلا عن مكافحته. فالإرهابيون يسعون إلى زرع الشقاق بيننا على أساس العرق والانتماء الإثني والجنسية والقيم. ويشكل الاستثمار في التعليم وحماية تراثنا الثقافي عنصرين رئيسيين في جهودنا. ونعتقد أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يزدهر بدون الثقافة أو التعليم، ولا يمكن إقامة أي علاقات بدون احترام تاريخ وروح الشعب. وقد وقعت اليونسكو وإيطاليا، في ١٦ شباط/فبراير، اتفاقا تاريخيا لإنشاء فرقة عمل لحماية التحف الثقافية القديمة في مناطق الأزمات. ويقف ذوو الخوذ الزرق المعنيون بالثقافة، كما نسميهم، شاهدا بينا على التزام إيطاليا تجاه حملة التحالف من أجل التراث وتجاه حماية تراثنا الثقافي المشترك من الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): في البداية نود أن نهنئ جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، ونشكرها على عقد هذه المناقشة المفتوحة والهامة بشأن مكافحة الإرهاب. وأود أيضا أن أهنئ أنغولا على إدارتها الكفؤة لمجلس الأمن الشهر الماضي.

يدين العراق، وبأشد العبارات، الأعمال الإرهابية الوحشية التي تقترفها عصابات داعش الإرهابية العابرة للحدود والتنظيمات المرتبطة بتنظيم القاعدة. ونود أن نبين هنا أن التهديد الذي يشكله وجود هذه التنظيمات الإرهابية لا يقتصر على أمن وسلامة شعب ودولة العراق فقط، بل هو تهديد للأمن والسلم الدوليين ولباقي شعوب المنطقة من دون تمييز. ولعل الحوادث الإرهابية الأخيرة في بروكسل، تؤكد على أن خطر الإرهاب ليس ببعيد عن الجميع.

إن تعزيز آليات مكافحة تمويل الإرهاب يعد أمرا مهما جدا للحد من تمويل عصابات داعش الإرهابية والمجاميع الإرهابية المتعاونة معها. وإن الآليات المتبعة حاليا ليست فعالة بما يكفي للحد من عمليات التمويل، لا سيما عن طريق الاتجار بالنفط والمشتقات النفطية التي تسرق من العراق وسورية، والتي تتخذ مسارا معلوما لدى الجميع للتهريب خارج حدود هاتين الدولتين وبتعاون مباشر أو غير مباشر مع عصابات داعش الإرهابية. ونأمل أن لا يكتفي مجلسكم الموقر بإدانة ممارسة الأعمال التجارية المباشرة أو غير المباشرة، ولا سيما بخصوص تجارة النفط والمشتقات النفطية والأسلحة والآثار التي تقوم بها بعض الدول أو رعاياها مع عصابات داعش الإرهابية.

وألا تعتبر تلك العلاقات التجارية مع الإرهابيين دعما للإرهاب فحسب، بل تهديدا للأمن والسلم الدوليين. وأن يتم ردع تلك الدول التي تتجاهل عمدا قرارات مجلسكم الموقر الصادرة وفقا للفصل السابع وتتعامل مع عصابات داعش الإرهابية وتدعمها ماديا وعسكريا مما يزيد من قدرتها على التجنيد والتحريض على القيام بأعمال إرهابية في أي دولة تريد وفي الوقت الذي ترتئيه، كما حدث مؤخرا في بغداد

وبروكسل وتونس؛ مما يستلزم وضع الشركات والأشخاص الذين يتعاملون مع عصابات داعش الإرهابية في قائمة الجزاءات، وإلزام الدول بإيقافهم ومحاسبتهم وفق الأطر والقوانين الدولية.

إن كيان داعش الإرهابي، يستغل المناطق التي يسيطر عليها في العراق وسورية لينهب ويهرب ويتاجر في الآثار الثمينة لتمويل أنشطته الإرهابية وتجنيد الإرهابيين الأجانب، ويعتمد على شبكة من الوسطاء من دول الجوار في سورية وتركيا، يسهلون تمرير وبيع الآثار والنفط والغاز وإيصالها إلى أسواق الدول الأوربية والمناطق الأخرى. ونتطلع إلى أن يقوم فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، واستنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بالحصول على المعلومات ذات الصلة بتحديد دقيق لطرق ومسارات تهريب النفط والمشتقات النفطية التي يستخدمها كيان داعش وجبهة النصرة الإرهابيين لتهريب النفط العراقي والسوري والاتجار بهما في المناطق الحدودية، لا سيما وأن هناك تغطية جوية كاملة للأراضي التي تجري فيها عمليات التهريب. ويقترح وفد بلدي أن ينظر مجلسكم الموقر في تطوير آلية دولية قضائية استنادا إلى اتفاق أو قرار دولي ملزم لمحاكمة الإرهابيين الأجانب وتحميل الدول التي ينتمون إليها مسؤولية متابعتهم ومحاكمتهم عن جرائمهم الإرهابية الشنيعة التي ارتكبوها في العراق، والتي تعد جرائم إبادة جماعية، ولا سيما قيام عصابات داعش الإرهابية باستهداف الأقليات التركمانية في ناحية تازه التابعة لمحافظة كركوك بصواريخ تحمل غاز الخردل المحرم. وقدم العراق تقريرا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول الموضوع وطلب المساعدة التقنية من هذه المنظمة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على إحاطتها الإعلامية.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتحيط إندونيسيا علما مع بالغ القلق بتزايد حوادث الهجمات الإرهابية في كثير من الأماكن في جميع أنحاء العالم. وهذه الهجمات تذكرة مؤلمة لنا بأن نضاعف جهودنا العالمية لهزم الإرهاب. وفي ذلك الصدد، فإن دور الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، في تعاوننا المتعدد الأطراف من أجل مكافحة الإرهاب أصبح حاسما على نحو متزايد. وعلى نفس المنوال، تؤكد إندونيسيا أهمية استعراض فترة السنتين المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه. وسيتيح الاستعراض فرصة جيدة لتقييم ما قمنا به وما لم نقم به في تنفيذ الاستراتيجية، الذي ظلت قائمة طوال ١٠ سنوات، ولمناقشة خطة العمل لمنع التطرف العنيف، وفقا للتكليف الصادر بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٧٠. ويحدو إندونيسيا الأمل في أن يؤدي الاستعراض إلى إطار أكثر قوة وفعالية للتعاون على التصدي للإرهاب العالمي.

وللاستفادة من هذه المناقشة، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط هامة، على النحو التالي.

أولا، إن التدابير الأمنية وحدها لن تكفي لهزم الإرهاب. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل الإسهام تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة واتساقها، واتخاذ تدابير ملموسة ضد الإرهاب. إن المجلس، على سبيل المثال، يجب أن يكون حازما وموحدا وأن يعمل بقدر أكبر من الجدية في إدارة النزاعات وتسويتها، في ضوء الحقيقة المتمثلة في أن العديد من الجماعات الإرهابية ظلت لسنوات تستخدم مناطق النزاع كملاذات آمنة لتعزيز صفوفها. وقد اعتبُرت النزاعات والمظالم التي طال أمدها أيضا عناصر تعزز الظروف الملائمة لإيجاد التربة الخصبة لتأجيج دوافع الإرهاب.

ثانيا، يظل العمل مع الدول على زيادة قدراتها دورا أساسيا ينبغي للمجلس أن يواصل التركيز عليه من خلال لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية. ويجب وضع برامج بناء القدرات استنادا إلى الاحتياجات الموضوعية للدولة المعنية. ومن الأهمية بمكان أن يعمل المجلس، ومنظومة الأمم المتحدة، مع الدول والمنظمات الإقليمية، عند الاقتضاء، في وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وهناك حاجة ملحة لتعزيز آليات التبادل الآني للمعلومات الاستخبارية فيما بين الأعضاء.

كما يجب أن تظل الوقاية في صميم استراتيجيتنا. ونفهم أن هناك دوافع شخصية ومجتمعية للتروع للتشدد أو التطرف، وارتكاب أعمال إرهابية. وكما تتشكل تلك الدوافع كافة بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المترابطة على نحو معقد. وهذه الدينامية الفريدة والمعقدة تختلف أحيانا من بلد إلى آخر.

وفي ذلك الصدد، فإن إندونيسيا ترى ميزة في بناء شبكات منظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء العالم تركز على تبادل المعلومات بشأن الديناميات المحلية وتداعياتها خارج البلد أو المنطقة، فضلا عن أفضل الممارسات لمعالجتها. وهذه الشبكات ستكمل عمل الحكومات في تحديد الظروف المؤدية إلى الإرهاب وإعداد الاستجابات اللازمة. ويجب التأكيد على التدابير غير القسرية في إطار نهج وقائي يجب التشديد عليها، مثل التدابير المتخذة من خلال التعليم؛ ومشاركة منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام، بما فيها وسائط التواصل الاجتماعي؛ وتعزيز أدوار الأسرة والمرأة والشباب.

كما ينبغي للاستراتيجية أن تقدر فعالية الحوار في تعزيز الاحترام والتسامح، وأن تهدف إلى تعزيز مشاركة الجمهور وقادة المجتمع، فضلا عن التفاهم الديني والثقافي ونهجه. ويجب علينا أيضا معالجة اتجاهات الإرهاب المثيرة للقلق المتزايد، مثل تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب من وإلى مناطق التراع، وتدفق الموارد المالية للجماعات الإرهابية، واستخدام التكنولوجيا الرقمية لنشر الخطاب الإرهابي وتجنيد الإرهابيين.

وأخيرا، تؤكد إندونيسيا على خطر ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. فهذه الممارسة ليست غير صحيحة تماما فحسب، ولكنها تنشئ أيضا مشكلة أكبر. وهي لا تتسق مع المعايير والقواعد الدولية على النحو المنصوص عليه في المعاهدات المختلفة، وتتناقض مع جهودنا لإيجاد نهج منسقة ومتسقة على جميع المستويات.

ووفد بلدي يتفق تماما مع تأكيد الأمين العام في مؤتمر جنيف في الأسبوع الماضي، أن المتطرفين يسعون إلى التفرقة بيننا واستعداء بعضنا البعض. ويجب علينا أن نتجنب ذلك. إن الإرهاب ليس مشكلة أو خطأ بلد واحد أو عدد قليل من البلدان؛ إنه تحد عالمي. وفي مواجهة التهديد المروع الذي يشكله الإرهاب العالمي، فإننا بحاجة لتوحيد صفوفنا أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الصين على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونعول على بصيرتكم وحكمتكم المعروفتين جيدا، سيدي، في الإشراف على ذلك العمل. وأود أيضا أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى الورقة المفاهيمية التي قمتم بتعميمها في وقت سابق من هذا الشهر (S/2016/306، المرفق).

بادىء ذي بدء، أود أن أشيد بالأمين العام على إحاطته الإعلامية وقيادته في تنسيق جهود وإجراءات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

لقد تعرضت الجزائر على الأرجح لأفدح الخسائر جراء آفة الإرهاب، وترحب بتصدر التعاون الدولي في مكافحة

الإرهاب اليوم جدول الأعمال. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا إدانتها القوية والقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله، بغض النظر عن دوافعها، أيا كان مكانها وزمانها، وأيا كان مرتكبوها. ومن المروع والمثير للاندهاش دوما أن نرى جميع الأماكن والمدن التي تعرضت للهجوم والاعتداء بصورة شديدة. وينبغي أن نتصرف بسرعة وعلى نحو تعاوني. كما نشعر بالجزع حيال جسامة الظواهر الجديدة مثل ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

إن الكفاح ضد التطرف العنيف والإرهاب يجب أن يشمل أيضا مكافحة ظاهرتي كره الأجانب وكراهية الإسلام، اللتين تبرزان بوصفهما الوجهين الجديدين للتطرف العنيف. وسنواصل التحذير من جميع المفاهيم الخاطئة ومن القيام بربط الإرهاب على نحو خطير بأي دين أو حضارة أو منطقة جغرافية.

ولن يحقق نتائج ضد هذه الآفة سوى قيام المجتمع الدولي بإجراءات حازمة ومنسقة.

ويشكل الإرهاب تهديدا عالميا ويتطلب استجابة عالمية له. وفي ذلك الصدد، فإن إطار الأمم المتحدة هو المنتدى الأنسب والأكثر كفاءة للتصدي له. ولا يزال منع الإرهاب ومكافحته يتطلبان مستوى عال من التعبئة واليقظة فضلا عن التعاون المتعدد الجوانب على جميع الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. ولا يجوز أن تقتصر مكافحة الإرهاب حصرا على البعد القمعي الضروري، وإنما يتوقف أيضا على اتخاذ إجراءات أخرى على المستويين القيادي والقاعدي، تعززها استراتيجية متماسكة تستند إلى المنع والحوار والتفاهم. ولكن لا يزال السؤال عن لماذا يلجأ البعض إلى الإرهاب وكيف يحدث ذلك، عالقا دون إجابة. وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت الدول الأعضاء استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي توفر نهجا شاملا بدءا من منع ومكافحة الإرهاب، إلى التصدي للظروف المواتية له، ومن تعزيز قدرة الدول والأمم المتحدة، إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وسيشهد هذا العام استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونتطلع إلى تلك الخطوة الهامة، التي نعتبرها فرصة للحفاظ على أهمية استراتيجية الأمم المتحدة ومواكبتها في ضوء التهديدات الجديدة الناشئة والاتجاهات المتنامية للإرهاب الدولي.

وتؤكد الجزائر مجددا دعمها لعقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لبلورة موقف موحّد بشأن القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وفقا للعديد من قرارات الجمعية العامة. ويشدد وفد بلدي أيضا على ضرورة الاتفاق على تعريف دقيق للإرهاب تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وينبغي له تفادي أي خلط بين أعمال الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب الواقعة تحت الاستعمار والاحتلال الأجنبي لأجل تحقيق حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٥١/٤٦ وغيره من نصوص الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولا يزال تزايد عدد حوادث اختطاف الأشخاص وأخذهم رهائن على النحو الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية الباحثة عن الأموال أو الحصول على التنازلات السياسية مسألة مثيرة للقلق. وإن سياسة الجزائر القائمة على عدم دفع الفدية أو تقديم أية تنازلات كبيرة أخرى لآخذي الرهائن لمعروفة وواضحة جيدا. ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في حظر دفع الفدية. وفي سياق جهودنا المبذولة لمكافحة الإرهاب، ستستضيف الجزائر أيضا – في الجزء الأخير من هذا الشهر، وفي بداية أيار/مايو – حلقتي عمل بشأن دور الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، والإرهاب الإلكتروني، والديمقراطية في جهود مكافحة الإرهاب.

وتشمل الجهود التي تبذلها الجزائر التوعية والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في ذلك الصدد. وقد سعت

الجزائر منذ البداية إلى تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على المستوى الأفريقي. ولدينا اليوم العديد من الصكوك القانونية. وتؤدي تلك المبادرات المتخذة اليوم دورا هاما للغاية في تعزيز فعالية الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية. وفي ذلك الصدد، ما زال الاتحاد الأفريقي يؤدي دوره ويبدي التزامه الكامل بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله بواسطة قراره المتعلق بدفع الفدية للجماعات الإرهابية، وتعيين ممثل خاص للتعاون، وإنشاء لجنة فرعية بشأن مكافحة الإرهاب في إطار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي بيانه الختامي الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حث مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على أن:

”تتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بفعالية، بما يتوافق مع الصكوك الأفريقية والدولية ذات الصلة، وضمان عدم استفادة الجماعات الإرهابية من عائدات تلك الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات لتمويل أنشطتها“.

وفي منطقة الساحل، ما زال مفهوما التنسيق والتعاون يطوران إمكاناتهما الكاملة، لأن الحالة السائدة تتطلب تنسيق وتعزيز قدرات البلدان. وإذ تضع في اعتبارها مبدأ الملكية، فقد شاركت الجزائر في اتباع نهج منسق بواسطة العديد من الآليات التعاونية الرامية إلى تيسير تطوير التعاون بما يتسق وقرارات مجلس الأمن. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية، على سبيل المثال، في تنسيق وتعزيز تدابير مراقبة الحدود، فضلا عن تبادل المعلومات الاستخبارية بين بلدان المنطقة. وبزيادة تعزيز مراقبة حدود بلداننا، فإننا لا نفي بمهمة حماية أنفسنا فحسب، بل نسهم أيضا في تعزيز أمن واستقرار جيراننا القريبين والبعيدين على حد سواء. وفي السياق نفسه، تواصل الجزائر الإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في بلاد المغرب، الجزء الشمالي من مالي ومنطقة الساحل، استنادا إلى الاحترام الصارم للمبادئ العالمية للسيادة وعدم التدخل والتعاون.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بداية، أن أتوجه لكم بالشكر وبالتهنئة على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، وأشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة.

لقد اطلع وفد بلادي على المذكرة المفاهيمية التي قمتم بإعدادها مشكورين، (S/2016/306، المرفق)، ونشاطركم الإيمان بأن الإرهاب يمثّل أحد أخطر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وأنه عدو مشترك للإنسانية جمعاء، وبأنه يجب على المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة ومجلس الأمن، الاضطلاع بدوره في تنسيق وقيادة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

وفي حين تطالب القرارات والصكوك الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب الدول الأعضاء كافة باتخاذ جملة من الإجراءات التشريعية والعملية اللازمة لمكافحة آفة الإرهاب، تواصل حكومات دول أعضاء تعرفونها جميعكم، كالأنظمة في السعودية وقطر وتركيا، تقديم جميع أشكال الدعم للإرهاب والإرهابيين، من مال وسلاح وفكر تكفيري متطرف ومجندين ومرتزقة أجانب. كما تواصل حكومات دول أخرى، بعضها أعضاء في مجلس الأمن، تسييس قضايا مكافحة الإرهاب وتتعامل معها بازدواجية فاضحة وتغض الطرف عما تقوم به حكومات الدول الداعمة للإرهاب من انتهاكات صارخة تستوجب المساءلة الصارمة.

لسنوات خمس، واصل الإرهاب استهدافه لبلادي سوريا دولة وشعبا ومؤسسات وبنى تحتية ومنشآت علمية وثقافية واقتصادية واجتماعية وآثار تاريخية. وقد بلغ هذا الإرهاب

حدودا غير مسبوقة في إجرامه ووحشيته. وعانت الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضا من هجمات إرهابية مدانة اتّحدت في وحشيتها وهمجيتها وإن تعددت أشكالها وهوية منفذيها. إلا أن هذه الصورة القاتمة رافقتها إنجازات مشرِّفة حققها الجيش العربي السوري وحلفاؤه في معركة التصدي للإرهاب. وكان من أبرز تلك النجاحات مؤخرا تحرير مدينة تدمر التاريخية ومدينة القريتين من عناصر تنظيم داعش الإرهابي وكذلك تحرير العديد من المناطق والقرى من عناصر داعش وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات الإرهابية التي تنشط على أراضي الجمهورية العربية السورية.

ويؤكد وفد بلادي مجددا أن أي جهد لمكافحة الإرهاب لن يُكتب له النجاح في حال تمّ على نحو يتعارض وأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي، ودون التنسيق المسبق والتعاون الكامل مع حكومات الدول المعنية، وطالما استمر استخدام بعض الدول للإرهاب أداة لسياستها الخارجية، واستمر أيضا التغاضي عن ممارسات حكومات الدول الداعمة للإرهاب. ونؤكد في هذا الصدد، أن محاولة بعض الدول الأعضاء تبرير تدخلها العسكري في سوريا بذريعة مكافحة داعش استنادا للمادة ٥١ من الميثاق، ودون التنسيق مع الحكومة السورية، يمثّل تشويها لأحكام الميثاق وتلاعبا بالقانون الدولي.

ويبقى السبيل الوحيد المجدي والكفيل بمكافحة الإرهاب هو إقامة تحالف دولي فاعل ضمن إطار الشرعية الدولية وبمشاركة الدول المعنية، وفي مقدمتها الدولة السورية، التي تمثّل الطرف الأساسي الذي يتصدّى للإرهاب في المنطقة. وفي هذا الصدد، تدعم سورية الأفكار التي طرحها فخامة الرئيس فلاديمير بوتين لمكافحة الإرهاب.

وتجدد الجمهورية العربية السورية مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالقيام بما يلي:

أولاً، وضع الصكوك الخاصة بمكافحة الإرهاب التي اعتمدناها على مر السنين، بما فيها قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، موضع التطبيق الكامل والصارم بعيداً عن التسييس والتلاعب وازدواجية المعايير، والكفّ عن تجاهل التقارير والمعلومات الموثّقة التي تقدمها بعض الدول الأعضاء حول دعم بعض الحكومات للإرهاب.

ثانياً، مساءلة حكومات الدول الداعمة للإرهاب وإلزامها بالكف عن انتهاكاتها للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. وإن عدم قيام مجلس الأمن بذلك يوجّه رسالة تسامح خاطئة للإرهابيين وداعميهم.

ثالثاً، التصدّي لخطاب الكراهية وللأفكار التكفيرية والمتطرفة الهدّامة والتعاليم المغلوطة التي لا تمت للأديان ولا للحضارة الإنسانية بصلة، وللتحريض على العنف والإرهاب، ومنع القولبة النمطية والتمييز والاضطهاد القائم على أساس الدين أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الجنس أو غيرها من العوامل التي ما فتئت تمثّل نوعاً من العقاب الجماعي لجماعات من البشر.

رابعاً، دفع وتنسيق الجهود الرامية لمكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين تجاوز عددهم عشرات الآلاف، ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة أكثر من ٣٠ ٠٠٠ قدموا من ١١٥ دولة إلى سورية لقتل شعبها وتدمير حضارتها وإنجازاتها الاقتصادية وبناها التحتية. كما أنه لا بدّ من العمل على ضبط الحدود وتفكيك شبكات استجلابهم، وتبادل المعلومات بهذا الشأن.

خامساً، تجفيف منابع تمويل الإرهاب، بما في ذلك الدعم المالي المباشر الذي تقدّمه بعض الحكومات للتنظيمات الإرهابية، وكذلك من خلال التصدّي للاتجار غير المشروع بالنفط السوري ومنتجاته والآثار والممتلكات الثقافية المنهوبة. ونشير في هذا السياق إلى رفضنا لقيام ما يسمى بـ ”التحالف الدولي

ضد داعش''، بذريعة استهداف موارد داعش، بتدمير الحقول والمنشآت النفطية والمؤسسات والمرافق العائدة ملكيتها للدولة السورية والتي سيحتاجها الشعب السوري في عملية الإعمار.

سادساً، الحيلولة دون استخدام الإرهابيين لتكنولوجيات الاتصالات والإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والقنوات التلفزيونية والإذاعية للتحريض وللدعاية وللتغرير بالشباب وللتجنيد لصالح الجماعات الإرهابية.

سابعاً، منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أسلحة دمار شامل أو وسائل إنتاجها وإطلاقها، ومساءلة حكومات الدول التي تزوّد الجماعات الإرهابية في بلادي بالأسلحة الكيميائية التي قامت التنظيمات الإرهابية باستخدامها مراراً، وآخرها قبل أيام في الشيخ مقصود بحلب.

لا يزال أهالي الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى يعانون من الاحتلال الإسرائيلي ومن إرهاب الدولة الذي تمارسه سلطات الاحتلال بحقّهم وبحقّ غيرهم أيضاً. لقد ابتدأ هذا الإرهاب بمنظمات ''الهاغانا'' و''أرغون'' و''شتيرن'' في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي واستمرّ وتواصل وتجذّر على مرّ العقود برعاية الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وتجلّى خلال الأزمة السورية في الدعم الذي تقدّمه سلطات الاحتلال الإسرائيلي للتنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة التي تنشط في منطقة خط الفصل والتي قامت مراراً بخطف واحتجاز حفظة السلام العاملين في ''قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك''. وهذا الدعم الإسرائيلي للإرهاب موثق في تقارير الأمانة العامة ذات الصلة ولا بد من قيام مجلس الأمن بوضع حدّ له.

ختاماً، يؤكد وفد بلادي على أهمية دور المرأة والشباب ومنظمات المجتمع المدني والمعلّمين ورجال الدين والإعلام المهني في مكافحة الإرهاب. ويؤكد أيضاً أن المطلوب من الأمم المتحدة اليوم ليس مجرّد تقارير أو صكوك أو بيانات، وإنما إرادة صادقة وعزيمة متّقدة لمكافحة الإرهاب ومساءلة مشغليه وداعميه، بما يجنّب البشرية هذه الآفة ويساهم في حفظ السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس. وإجلالا للرئاسة الصينية للمجلس لهذا الشهر وحيث أنني عشت في بيجين لمدة أربع سنوات، فسأحاول أن أعرب عن هذا الشكر بأفضل ما أعرف من اللغة الصينية.

(تكلم بالصينية)

شكراً سيدي الرئيس.

(تكلم بالإنكليزية)

في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لجمهورية الصين الشعبية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة وعلى المذكرة المفاهيمية الممتازة (S/2016/306، المرفق)

تأتي مناقشة اليوم في رأينا في الوقت المناسب، بالنظر إلى الهجمات الإرهابية التي تواصل إلحاق الدمار بالمجتمعات في جميع أنحاء العالم. ولن تُسكتنا تلك الهجمات. وسنواصل الوقوف جنباً إلى جنب مع البلدان التي وقعت ضحية لتلك الأعمال الفظيعة. وبالتعاون مع شركائنا، سنواصل مكافحة الإرهاب في بلداننا وفي مدننا وفي مجتمعاتنا.

وتؤيد هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وبصفتي الوطنية، أود أن أضيف بعض الملاحظات بشأن الحاجة إلى التعاون وبخصوص دورة حياة التطرف وبشأن الموارد. ونظراً لضيق الوقت، سأتلو نسخة مختصرة من بياني، أما النص الكامل للبيان فسيكون متاحاً عبر رابط في حسابي على موقع تويتر.

بشأن أهمية التعاون، فإن الهجمات الأخيرة هي بمثابة تذكرة مؤلمة بالحاجة إلى هذا التعاون وبضرورة تبادل المعلومات. وعلينا أن نعمل معاً بشكل وثيق على جميع المستويات، دولياً، في المنتديات المتعددة المستويات والمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وهنا في الأمم المتحدة، وكذلك إقليمياً من خلال مؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأودّ أيضاً أن أسلّط الضوء، مقتبساً كلام زميلنا الإندونيسي، على أهمية المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب، الذي أنشئ في إندونيسيا لهذا الغرض. ويجب علينا أيضاً أن نعمل معاً بشكل أفضل على أساس ثنائي، فحتى ورغم أننا نأتي من خلفيات متنوعة، فإننا نواجه عدواً مشتركاً يتمثل في الإرهاب. ونحن فخورون بالمركز المذكور للتو، إذ عملت هولندا مع إندونيسيا على أساس ثنائي للمساعدة في إنشائه.

في رأينا أن الإرهاب لا يمكن مواجهته إلا بالعمل معاً على أساس ما نتقاسمه. إننا نتشاطر الرعب ونتشاطر الأسى ونتشاطر الغضب إزاء الهجمات الإرهابية والجناة الجبناء وما يخلفونه من عواقب مأساوية. ومع ذلك، علينا أن نفعل ما هو أكثر من مجرد تبادل المعلومات. كما يجب أن ننفذ القرارات المعروفة جيداً التي اعتمدها المجلس، وهي القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥). والآن وقت العمل الحقيقي وليس وقت الكلمات. ولا يمكننا أن نوقف الإرهابيين ونؤمّن أوطاننا إلا عن طريق التعاون والمشاركة والتنفيذ الكامل لقرارات المجلس. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نواصل التفكير في الأدوات الموجودة تحت تصرفنا. وينبغي أن نتذكر أن تلك الأدوات وضعت للدفاع عن حريتنا، وحقوقنا الإنسانية وأسلوب حياتنا.

والنقطة الثانية هي ما يسمى بدورة حياة التطرف. إن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنتديات الأخرى ينبغي أن تركّز على معالجة دورة الحياة الكاملة للتطرف، من الخطوات الأولى على الطريق نحو الإرهاب، حيث يتجلى التطرف، وصولاً إلى المراحل الأخيرة من الدورة. ويجب أن يعالج نهجنا الدورة الكاملة: الوقاية والحماية والملاحقة القضائية، ولكن علينا أن نفعل ذلك بشكل مناسب. فعلى سبيل المثال، إن إساءة استخدام الإنترنت من قبل الإرهابيين بغية استهداف أصغر المواطنين سناً وأضعفهم برسائل الكراهية والعنف يمثل تحدياً معقداً. ونحن بحاجة إلى التصدي لهذا التحدي بقوة، في ظل احترام حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في حرية التعبير وحرية الإعلام. وحقيقة أن هذين النهجين متلازمان مُبينة باقتدار في المذكرة المفاهيمية التي أُعدت لهذه المناقشة، والتي سبق لي أن أثنيت عليكم، يا سيدي، لأجلها.

ينبغي ألا ننسى أنه، في نهاية الدورة، فإن إعادة الإدماج مسألة أساسية.

وتتعلق النقطة الثالثة بتعبئة الموارد. إن استهداف دورة التطرف يتطلب موارد ولا تقتصر تلك الموارد على المالية منها. وأكبر الموارد لدينا هي صلابة المجتمع والدولة وصلابة شبابنا واجتماع طاقة وشجاعة مجتمعاتنا برمتها للدفاع عن قيمنا المشتركة. ونحن في هولندا نحاول القيام بدور نشط في دعم وتعزيز هذه الموارد وهذه الصلابة. ونقوم بذلك من خلال اشتراكنا في رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، إلى جانب المغرب، الذي يشاركنا في الرئاسة. ونهنئ المغرب على تولي هذا المنصب في وقت سابق من هذا الأسبوع ونشكر تركيا بوصفها الرئيسة المشاركة المنتهية ولايته على ما اضطلعت به من عمل شاق خلال السنوات الماضية وعلى التعاون الممتاز الذي كان قائما بيننا.

وينشط المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في المساعدة على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقد قدم أعضاؤنا مئات الملايين من الدولارات لبناء قدرات

مكافحة الإرهاب في بلدان أخرى. ويدعم المنتدى أنشطة مثل ”مبادرة أمن الحدود“ التي تهدف إلى مساعدة البلدان المعرضة للخطر في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل. وقدم المنتدى في هذا الأسبوع خطة عمله الاستراتيجية في لاهاي. ويؤكد المنتدى من جديد في هذه الخطة التزامه بمكافحة الإرهاب بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

وناقشنا في الأسبوع الماضي في جنيف خطة العمل لمنع التطرف العنيف وقريبا سنستعرض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وآمل أن يسهم بياني وبيانات الآخرين اليوم في تنفيذ خطة العمل وتقديم مساهمة قيمة في المناقشة بشأن الاستعراض. ولكن لن يبدأ العمل الحقيقي إلا بعد إنجاز الاستعراض. فكما قال كونفوشيوس، إن كان لي أن اقتبس كلام أحد أكبر فلاسفة الصين، تتجلى الفضيلية الحقيقية في تفاصيل السلوك اليومي للمرء. وعلينا جميعا أن نعمل على إظهارها في حياتنا اليومية.

في الختام، أود أن أكرر أن مملكة هولندا، كشريك من أجل السلام والعدالة والتنمية، على استعداد للعمل وفقا لذلك. ونحن على استعداد للعمل في شراكة، إذ لن نتغلب على آفة الإرهاب إلا من خلال التعاون الحقيقي لإحلال السلام لأننا جميعا نتوق إلى عالم خال من الإرهاب؛ وإلى العدالة التي ندين بها لضحايا الإرهاب؛ وإلى التنمية بغية الإسهام في التصدي للأسباب الجذرية المفضية إلى الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل هولندا على استخدام اللغة الصينية في بيانه.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة أوزا (تكلم بالإنكليزية): يتوجه الكرسي الرسولي بخالص الشكر إلى الرئاسة الصينية على إدراج هذا الموضوع البالغ الأهمية في مناقشة مفتوحة أمام مجلس الأمن.

تأتي مناقشة اليوم في وقت نواجه فيه التأثير المتجرد من الإنسانية للإرهاب الذي يؤججه التطرف العنيف. إن الاستخدام المستمر للإرهاب، وهو استخدام متصاعد في بعض المناطق، يشكل تذكيرا بأن هذا التحدي يتطلب التزاما مشتركاً من جميع الأمم والشعوب ذات النوايا الحسنة. وفي الواقع، يمثل الإرهاب خطرا أساسيا على البشرية جمعاء. وقد تأسست هذه المؤسسة في أعقاب عصر سعى خلاله أصحاب رؤية عدمية مماثلة للكرامة الإنسانية إلى تدمير وتقسيم عالمنا.

إن التطرف العنيف لا يعرف حدودا. وتوضح الأنشطة الإرهابية الأخيرة في أنحاء كثيرة من العالم وفي بلدان كثيرة أن الإرهاب الذي يمارسه المتطرفون هو ظاهرة عابرة للحدود الوطنية. كما توضح تجاهلا تاما لحصانة المدنيين إذ يقتل ويشوه المتطرفون النساء والأطفال والمسنين والمعوقين ويرتكبون جرائم شنيعة ضد النساء والفتيات. وتتحمل الأقليات الدينية والعرقية عبء قسوتهم. والوحشية المطلقة لسلوكهم وجرائمهم تروعنا ونتساءل كيف يمكن لقلب إنسان أن يخطط لمثل هذه الأعمال البشعة ويرتكبها.

وثمة مؤشر آخر على الطابع العابر للحدود الوطنية للإرهاب هو وجود نحو ٣٠ ٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من ١٠٠ دولة من الدول الأعضاء، الذين يدخلون المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عبر الحدود الوطنية. وبعد تدريبهم وتلقينهم بشكل كامل لأعنف الإيديولوجيات وأكثرها التواء، يسافرون لبث الرعب في بلدان أخرى.

ولا يمكن التصدي لتدويل الإرهاب إلا من خلال استجابة دولية جماعية. وهذه الاستجابة يجب أن تعالج أيضا الأسباب الجذرية التي تؤجج الإرهاب الدولي. وفي الواقع، فإن التحدي الإرهابي الحالي يشتمل على مكون اجتماعي وثقافي قوي. إن الشباب الذين يسافرون إلى الخارج للانضمام إلى صفوف

المنظمات الإرهابية يتملكهم الإحباط بسبب ما يعانون من حالة إقصاء وعدم الاندماج وغياب القيم في بعض المجتمعات. ويجب على الحكومات، إلى جانب الأدوات والموارد القانونية لمنع المواطنين من أن يصبحوا مقاتلين إرهابيين أجانب، أن تعمل مع المجتمع المدني لمعالجة مشاكل الفئات الأكثر تعرضا لخطر التطرف والتجنيد وتحقيق اندماجهم الاجتماعي على نحو مُرض.

وفضلا عن ذلك، فإن الطابع العابر للحدود للجماعات الإرهابية يتطلب من المجتمع الدولي السيطرة على التكنولوجيات الإلكترونية التي تستخدمها الجماعات العنيفة لتجنيد أعضاء جدد وتمويل أنشطتها وتنسيق هجماتها الإرهابية. ويجب حرمانها من إمكانية الوصول إلى الفضاء الإلكتروني. ويجب إيقاف إمكانية حصولها على التمويل. ويجب ألا يُسمح لأي بلد وأي شركة وأي فرد بالقيام بأعمال تجارية مع المجموعات الإرهابية، ولا سيما في مجال الأسلحة والذخائر. ويجب تجريم التعاون مع الجماعات الإرهابية، سواء كان ذلك لأغراض الربح أو التواطؤ الإيديولوجي. ويجب على المجلس أن يفرض تحديات كبيرة على الدول الأعضاء التي تحرض على التطرف العنيف أو تؤوي الجماعات الإرهابية. ولا بد من السعي بقوة إلى المحاسبة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وجميع الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية.

ولا بد لأي حل دائم لدحر التطرف العنيف والإرهاب الذي يرتكبه الأصوليون أن يراعي محورية حرمة كرامة الإنسان وحقوقه بغض النظر عن العرق أو الدين أو المعتقدات والاختلافات السياسية. فلقد تعرض كثير من المواطنين الأفراد والجماعات، وما زالوا يتعرضون، للموت وجميع أشكال العنف والتمييز بسبب الدين أو العرق أو المعتقدات السياسية. وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص، يجب ألا يُسمح للإرهابيين بتدمير عدة قرون من التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين في المنطقة.

ولا بد من التنديد علنا بأشد العبارات الممكنة بزيف الجماعات الإرهابية وتجديفها التي تدعي القتل وتقوم بالقهر باسم الدين. ويتحمل الزعماء الدينيون على وجه الخصوص مسؤولية جسيمة عن التنديد بأتباع دينهم الذين يسعون إلى تسخير الدين كمبرر للعنف. ويجب ألا يُسمح لأي شخص من أي دين أو ثقافة بالقيام بأعمال العنف والاضطهاد باسم الدين أو الثقافة أو تحت أي ذريعة كانت.

فمهما كانت خطورة التهديدات التي يشكلها الإرهاب على أمننا الجماعي، لا يمكن تنفيذ أي استجابة دائمة فعالة عن طريق القوة العسكرية فحسب، بل من خلال ترسيخ ثقافة الحوار واللقاء التي تولد القبول المتبادل وتعزز المجتمعات الشاملة للجميع. فذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية، سيدي، أن أهنئ بلدكم على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل وأن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة جدا بشأن آفة الإرهاب الرهيبة، التي أصبحت العدو الأول للمجتمع الدولي في فجر القرن الحادي والعشرين.

فلقد عانى العديد من البلدان من أعمال إرهابية شائنة في الأشهر الأخيرة، منضمة بذلك إلى قائمة طويلة من البلدان التي وقعت ضحايا للإرهاب. إن المملكة المغربية تعرب عن تضامنها مع البلدان المتأثرة بهذه الأفعال وتقدم تعازيها إلى أسر الضحايا. وتغتنم المملكة المغربية هذه الفرصة لتؤكد مجددا إدانتها القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله، وتؤكد أنه ما من شيء يمكن أن يبرر عملا إرهابيا على الإطلاق. وتود أيضا أن

تؤكد من جديد أن الإرهاب لا يرتبط بأي دين أو حضارة أو جنسية أو جماعة عرقية.

إن اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في أعقاب اجتماع القمة لمجلس الأمن يعبر عن إرادة المجتمع الدولي لوضع حد لهذه الآفة. إنه استجابة مناسبة في ضوء انتشار الإرهاب غير المسبوق، سواء في منطقة الشرق الأوسط حيث يتحكم تنظيم داعش في أراض شاسعة من العراق وسورية، وكذلك في منطقتي المغرب العربي والساحل والصحراء حيث تنشط جماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بصفة خاصة، وحيث استولى داعش على بعض الأراضي في ليبيا كنقطة انطلاق لتوغل جديد في المنطقة.

ويشكّل وصول تنظيم داعش إلى ليبيا وتنافسه مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بغية توسيع نفوذه في منطقة الساحل والمغرب العربي، تهديدا للاستقرار والسلامة الإقليمية لبلدان المنطقة. والهجمات الإرهابية ضد دولة تونس الشقيقة تبيّن هذا الهدف المعلن عن تنظيم داعش؛ ومن هنا يأتي نداء المغرب للاحتراس وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل كبح انتشار شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة.

وبدا التزام المغرب بمساعدة أشقائه الليبيين للتغلب على الخلافات والصعوبات بينهم من خلال استضافته، تحت رعاية الأمم المتحدة، محادثات بين الأطراف الليبية. وقد جرى تتويجها بالتوقيع في المغرب بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر الماضي على اتفاق الصخيرات السياسي الليبي، الذي يمثل أيضا أحد الجهود الكثيرة التي تبذلها المملكة للحيلولة دون سقوط ليبيا في قبضة تنظيم داعش، وبالتالي منع زعزعة الاستقرار في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل بأسرها.

وتقرير رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب (S/2016/49) يذكر بمنتهى الوضوح أنّ تدهور الحالة في ليبيا قد اجتذب الإرهابيين الذين يلتمسون اللجوء، وشجع على الاتجار بالأسلحة المرسلة إلى الجماعات الإرهابية الموجودة في المنطقة وفي أماكن أخرى.

إنّ الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم داعش، تمول أنشطتها الإرهابية من خلال التجارة غير المشروعة في النفط والآثار الثقافية والاتجار بالبشر. والقراران ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) هما الاستجابة المناسبة التي تسعى إلى قطع مصادر تمويل الإرهاب والمنظمات الإرهابية. أمّا الأموال التي بحوزتها، إلى جانب استراتيجية الاتصالات المتطورة التي تسخّر أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما فيها شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، فهي تمكّن المنظمات الإرهابية من تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أركان العالم الأربعة. لهذا السبب، لدينا الآن ٣٠ ٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينتمون إلى أكثر من ٩٥ بلدا. لذلك، من المهم أن نبقي أعيننا مفتوحة للتأكد من تنفيذ القرارات السالفة الذكر، وأيضا لكفالة أن تكون القوانين التي تصاغ قادرة على تنظيم شبكة الانترنت ووقف إساءة استخدامها، وذلك، بطبيعة الحال، مع الاحترام الكامل لحرية التعبير وحقوق الإنسان.

وتقرير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) قد دق ناقوس الخطر بشأن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، والتهديد الذي يشكله ذلك على بلدانهم والبلدان الثالثة، ومن هنا تأتي أهمية الفهم السليم لتداعيات هذا التهديد. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقرير الأمين العام الصادر عملا بالقرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) أقرّ بأن بعض الجماعات الإرهابية ترتبط ارتباطا مباشرا بشبكات الجريمة المنظمة.

وتعلّق المملكة المغربية أهمية خاصة على التعاون الدولي، وتعزيز أمن الحدود، وتبادل المعلومات الاستخبارية وتشاطرها، واستخدام قواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

(الإنتربول)، وبدء تنفيذ برامج القضاء على التطرف وإعادة الإدماج، لأننا نعتقد أن هذه الإجراءات هي أفضل سبيل لإحباط خطط الإرهابيين. ولقد استضاف المغرب مؤتمرات في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ بشأن أمن الحدود. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، شارك في اجتماع مدريد الذي تُوّج باعتماد إعلان يدعونا جميعا إلى وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وشاركنا أيضا في مؤتمر قمة واشنطن للأمن النووي، الذي يدعو بيانه الختامي إلى بذل المزيد من الجهود لمنع حصول الأعضاء من غير الدول على المواد النووية أو المشعة للأغراض القاتلة. كما شاركنا في مؤتمر جنيف بشأن التطرف العنيف.

إن استعراض الأمم المتحدة الخامس للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب سيكون فرصة مثالية لكي نقيّم فعالية هذه الاستراتيجية، ونقيم خطة العمل بشأن منع التطرف العنيف. وبالإضافة إلى هذه الأنشطة، فإن المملكة المغربية تشارك مملكة هولندا في رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نشيد بهولندا لأن كل هذا هو نتيجة عمل عميق الجذور بين بلدينا ونتيجة التعاون بينهما، وسوف نسعى إلى البناء على العمل الذي أنجزته بالفعل الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في هذا السياق.

ولقد اعتمد الاجتماع الوزاري للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ مذكرة لاهاي – مراكش بشأن الممارسات الجيدة للتصدي بمزيد من الفعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بالإضافة إلى أن المغرب وهولندا يترأسان أيضا الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب ضمن المنتدى العالمي.

وعلى الصعيد الوطني، وضعت المملكة المغربية نهجا شاملا ومتسقا يقوم على الوقاية والإجراءات التي تتوافق تماما مع أحكام الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، التي شارك بلدي في تقديمها. وكان هذا النهج موضع تشاطر مع لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب عندما اجتمعنا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

أمّا نهجنا فيستند إلى ما يلي.

أولا، إنه يستند إلى تعزيز الحوكمة الأمنية على النحو الأمثل، وجعل الاطار القانوني لأنشطة مكافحة الإرهاب يفي بالغرض، واعتماد تشريعات جديدة ذات صلة، وتوخي اليقظة في مجال الأمن.

والعامل الثاني هو البدء عام ٢٠٠٥ بتنفيذ مبادرة وطنية للتنمية البشرية تركّز على الفرد كسبيل لمكافحة الآفات الاجتماعية، والاستبعاد، وتركز على تمكين المرأة. وقد شهدت المرأة تعزيز مركزها في المجتمع بفضل مشاركتها في جهود مكافحة الإرهاب، والجهود الرامية إلى التصدي للتطرف العنيف.

ثالثا، ركزنا على إصلاح الممارسات الدينية، لا سيما من خلال إنشاء مجلس من العلماء الدينيين يكون مسؤولا عن تفسير نصوص القرآن والحديث؛ وتدريب الدعاة من الشباب، رجالا ونساء على حد سواء، في مجال تعاليم الإسلام القائم على قيم الحوار، والتسامح، والاعتدال، والتعايش، واحترام الآخرين، على النحو الذي يتبناه الدين الإسلامي؛ وإطلاق برنامج القضاء على التطرف، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتجربة المغرب في ميدان تدريب الدعاة تتشاطرها مع عدة بلدان صديقة في أفريقيا، وفي العالم العربي، وفي أوروبا، من خلال اتفاقات ثنائية.

الرئيس (تكلم بالصينية) :أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد المومني (الأردن): بداية، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أتقدم إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة.

وأود اختصارا للوقت أن أتطرق إلى بعض النقاط التي نرغب في مشاركتها معكم بشكل موجز.

إن الأردن، بقيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظّم، حفظه الله، سيبقى في طليعة كل جهد دولي واقليمي لمجابهة عصابات الارهاب، وفقا لنهج شمولي يأخذ في الاعتبار المجابهة العسكرية والأمنية والفكرية. ولا بد هنا من التذكير بما قاله جلالة الملك بأن الحرب على هذه العصابات وخوارج العصر هي حربنا نحن العرب والمسلمين في المقام الأول، دفاعا عن ديننا الحنيف وحضارتنا النبيلة وحماية لها، وصونا لأمن شعوبنا ودولنا.

ولا يزال علينا العمل معا من أجل التصدي بشكل أكثر فعالية لمسألة استمرار تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والتطبيق الكامل للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). ومن المهم أيضا تعزيز قدرة الأطراف المحلية على محاربة عصابة داعش. وفي هذا السياق، رحّب الاردن بجهود المملكة العربية السعودية الشقيقة ودعَمها لتشكيل التحالف العسكري الاسلامي لمكافحة الارهاب، وهو التحالف الذي نشارك فيه وندعمه بقوة، وكنا من أوائل دعاة إنشائه.

إن جزءا من حل مشكلة الارهاب ينضوي تحت فهم جذور وأسباب انتشار التطرف والارهاب، حيث أن الدول الفاشلة، والفوضى في مناطق النزاعات، والانقسامات الطائفية، وسياسات التهميش والاقصاء، وتفتيت الدول وتقسيمها أمور تشكل أرضية خصبة لانتشار وباء الارهاب والتطرف. وكذلك، فإن الاخفاق في حل النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني يشكل عاملا رئيسيا في ذلك. والفشل في الوصول إلى تسوية سلمية وعادلة لهذا النزاع تمنح الارهابيين حجة تساعدهم على حشد الدعم والتأييد. ذلك لأنهم يستغلون الظلم والصراع الذي طال أمده لتجنيد المقاتلين الأجانب في جميع أنحاء العالم.

وفي السياق ذاته، لا بد من التأكيد أيضا على أهمية إيجاد حل سياسي للأزمة السورية. كما يجب التنويه بأن مكافحة تمويل الارهاب لا تتأتى بجهد وطني منفرد، أو جهد مؤسسي مستقل. فتعدد منابع تمويل الارهاب يحتّم علينا النظر في آليات ترتقي بمستويات تضافر الجهود البينية على صعيد المؤسسات الوطنية نفسها، وتتطلب تلك المؤسسات التعاون بعضها مع بعض على صعيدي الأقاليم والعالم.

إن عدم التنسيق على الصُعُد الدولية والإقليمية والوطنية على نحو كافٍ من بين الأسباب التي أدت إلى نجاح هذه التنظيمات الإرهابية في الحصول على هذه الموارد.

أود الإشارة وبكل أسف، إلى تنامي وتفشي ظاهرة الخوف من الإسلام والمسلمين على صعيد العالم، وهي ظاهرة هدامة تتغذى على الأفكار الخاطئة، ولا تخدم إلا غايات المتطرفين وأهدافهم الذين يسعون إلى تدمير القيم التي تجمعنا، وتوسيع الفوارق بيننا. فلا ينبغي لأي كان ربط الإرهاب بالإسلام، بل على النقيض من ذلك، فإن أكثر من يعاني من ويلاته وجرائمه هم العرب والمسلمون، ويعانون منه أكثر من غيرهم ممن ينتمون لى أعراق وأديان أخرى.

كذلك لا بد من التركيز على فئة الشباب، فقد كان الأردن في طليعة من دعا إلى أهمية التركيز على تحصين فئة الشباب، مؤكدا هنا على أهمية تنفيذ بنود قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والأمن والسلم، بناء على المبادرة التي أطلقها سمو ولي العهد، الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم، أثناء رئاسة الأردن لمجلس الأمن في شهر نيسان/إبريل عام ٢٠١٥، وإعلان عمان الصادر عن المنتدى العالمي للشباب والأمن والسلام في شهر آب/أغسطس ٢٠١٥. من جانب آخر، يجب التعامل مع معركة الفضاء الإلكتروني لمنع عصابة داعش من تجنيد أعضاء جدد على مستوى العالم، والتغرير بهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى استخدام الفضاء الإلكتروني للاتجار بالإرث الثقافي وتحقيق أرباح تصل إلى مئات الملايين من الدولارات سنويا. وعلى

صعيد متصل، يجدد الأردن دعمه لمبادرة الأمين العام التي أفضت إلى تطوير خطة لمنع التطرف العنيف، ويتطلع بإيجابية إلى محتواها مشددا على أهمية الحفاظ على المُلكية الوطنية للدول خلال تطويرها لخططها الوطنية.

ختاما، إن الجرائم الإرهابية البشعة التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية تبرهن بشكل لا لبس فيه على أن الإرهابيين يسعون للنيل من قيم العيش المشترك لنا جميعا، وأن الحرب على الإرهاب باتت فعلا حربا عالمية ثالثة بوسائل مختلفة تحتم علينا جميعا أن نتحد قولا وعملا في خوضها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يثني على الصين لتوليها رئاسة مجلة الأمن لهذا الشهر، ويعرب عن تقديره لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان جراء الأعمال الإرهابية.

إن الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا في جميع أنحاء العالم كشفت مجددا عن الطبيعة القاسية والبشعة للإرهاب. وتتجلى مظاهره في القتل العشوائي والتشويه، والإضرار بالممتلكات والهياكل الأساسية، وتصعيد الخوف في المجتمعات المحلية وتقويض الثقة الاجتماعية والاقتصادية. وفي حين أن التهديدات القديمة لا تزال قائمة، توجد تهديدات جديدة، وقد زادت جوانب الضعف مع ظهور تكنولوجيات جديدة متقدمة وجيل ماهر من الإرهابيين لديه طموحات إقليمية وعابرة للحدود الوطنية. وهذه الجماعات مستعدة للتضحية بالنساء والأطفال خدمة لقضيتها.

إن جنوب أفريقيا تقف بحزم مع بقية المجتمع الدولي في إدانته لهذه الهجمات، وتكرر موقفها ومفاده أنه من الحتمي إدانة الإرهاب، أيا كان شكله وأي كان مصدره.

ما برحنا ندرك أنه ما من بلد محصن من هذا الخطر ونحن جميعا عرضة له. إذ أن اقتران ذلك الخطر بالبعد العالمي للإرهاب وطابعه المتغير، يجعل التعاون الدولي أمرا حيويا للتصدي لذلك الخطر. من هنا، ينبغي للجهود الدولية أن تدعم نهجا شاملا ومتعدد الجوانب ومتكاملا للتصدي لتلك الآفة. وينبغي أن تركز الجهود على مكافحة التطرف وتجنيد الأفراد. ويتعين علينا أن نكبح حركة الإرهابيين وتدفق الأموال. أخيرا وليس آخرا، يتعين علينا رفض السرد الإرهابي ونقضه، لا سيما على الإنترنت.

لاحظنا جميعا أنه ما من بلد بمفرده بإمكانه أن يتحمل ذلك العبء. ولذلك تود حكومة جنوب أفريقيا أن تجدد تعهدها بتقديم الدعم الكامل للحملة العالمية لمكافحة الإرهاب ضمن إطار الأمم المتحدة. إن الدور المركزي للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية وتيسيرها أمر أساسي إذا ما أريد لنا أن ننجح. في مسعانا

كذلك نرحب بالمبادرات والجهود التي تعزز الحوار، والتسامح، والتنوع والتفاهم بين الشعوب، والثقافات والأديان. إن أعمال التعبئة الموجهة ضد الأفراد، أو المجتمعات أو الأمم، لمجرد عقيدتهم، أو لغتهم أو عرقهم لا يمكن تحملها.

تكرر جنوب أفريقيا وجهة نظرها ومفادها أنه لا يمكن دحر الإرهاب عسكريا، ولا يمكن التعامل معه باستخدام القوة أو التدابير القسرية فقط. ونعتقد أن السبيل الوحيد المفضي إلى نجاح جهودنا الجماعية يتمثل في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. وعلينا تفهم الظروف التي تجعل من الإرهاب خيارا جذابا للساخطين. فالمشاركة، بما في ذلك من خلال التعليم، والقضاء على الإجحافات والعمل مع فئات المجتمع المحرومة، لا سيما الشباب، ووضع الاستراتيجيات الملائمة على الصُعُد الوطنية، والإقليمية والدولية كلها مسائل تظل بالغة الأهمية.

في ذلك السياق، يصبح من المهم حل الصراعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك السعي إلى إحلال السلام الدائم

في الشرق الأوسط. إن النهوض بالحلول السياسية الرامية إلى تسوية النزاعات، وتهيئة الظروف من أجل مستقبل أفضل في الأجل الطويل سيتطلبان قطع شوط طويل في مواجهة تلك الآفة. وينبغي أن ترتكز تلك الحلول على حوار يشمل جميع الأطراف ومن دون المساس بأي طرف.

كذلك يجب أن يتضمن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب التزاما مشتركا بالقضاء على الفقر والتخلف. ولا يمكن استدامة التدابير المضادة إذا لم تعالج هذه العوامل بالترادف مع مبادرات مكافحة الإرهاب الأخرى.

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة بالإجماع، تظل أداة جماعية مرنة ومفيدة يهتدي بها المجتمع الدولي في تصديه للإرهاب. إن تلك الاستراتيجية بالاقتران مع خطة الأمين العام لمواجهة التطرف العنيف، توفر ردا شاملا ومتعدد الجوانب لهذا التحدي، رد يرتكز على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك سيادة القانون.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إذ تسلم بالحاجة إلى تعزيز التعاون ووضع نهج مشترك ومنسق للتصدي لذلك الخطر، وضعت استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، وتم اعتمادها رسميا في قمة رؤساء الدول والحكومات الـ ٣٥ التي انعقدت في آب/أغسطس ٢٠١٥.

أما على الصعيد الوطني، فإن جهود جنوب أفريقيا في مكافحة الإرهاب تسترشد بقيم الكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، على النحو المجسد في دستورنا. واعتمدنا استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب تتوائم بشكل وثيق مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وركائز تلك الاستراتيجية هي: أولا، التفهم والتنبؤ؛ ثانيا، الوقاية؛ ثالثا، التخفيف؛ رابعا، مكافحة الإرهاب؛ وخامسا، التعامل مع عواقبه. وتوفر استراتيجيتنا الوطنية ردا شاملا ومتناسبا على ما يشكله الإرهاب الدولي والتطرف من خطر على الديمقراطية في جنوب أفريقيا. فهي تأخذ في الحسبان أفضل الممارسات الوطنية والدولية مع الحفاظ في الوقت نفسه على حقوق الإنسان وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، فإن حكومة جنوب أفريقيا تعمل على نحو وثيق مع سائر المنظمات المنشأة بموجب دستورنا من أجل تشجيع وتعزيز الحوار الاجتماعي، والثقافي، والديني واللغوي، فضلا عن التماسك الاجتماعي.

في الختام، نعترف بالدور القيم الذي ما انفكت الأمم المتحدة تقوم به لمكافحة تلك الآفة. إن الأمم المتحدة، بفضل نطاقها وولايتها العالميين ولكونها بالذات هدفا للهجمات الإرهابية، أقدر جهة على التصدي لذلك الخطر بجميع أشكاله، بينما في الوقت نفسه تساعد في ضمان أن تكون الجهود العالمية ضاربة الجذور في احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيدة تان (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد سنغافورة البيان الذي أدلت به جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

لا يمكن لأي بلد إلحاق الهزيمة بآفة الإرهاب لوحده. إن الإرهاب لا يحترم الحدود الوطنية أو الجغرافية. ويستخدم الإرهابيون اليوم وسائط التواصل الاجتماعي لنشر الأفكار المتطرفة وتشجيع التطرف المصحوب بالعنف، عبر الحدود. ومنطقة جنوب شرق آسيا ليست منطقة في مأمن من الإرهاب. فبالإضافة إلى الهجمات التي وقعت خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في جاكرتا، إنضم الآن أكثر من ١ ٠٠٠ مواطن من منطقة جنوب شرق آسيا، إلى تنظيم داعش، بمن في ذلك عدد من السنغافوريين. وقوت عزيمتهم المعارك التي خاضوها، ولديهم مهارات قتالية وميول عنيفة ويتبنون أيديولوجية متطرفة.

وعندما يعودون، فإنهم يشكلون خطرا كبيرا. فهم يأملون في إسقاط الحكومات، وإقامة الخلافة في منطقة جنوب شرق آسيا.

وبوصف سنغافورة مركزا عالميا ومجتمعا متعدد الأديان، فإنها تأخذ على محمل الجد التهديد الذي يشكله تنظيم داعش، وغيره من الأيديولوجيات المتطرفة. إنهم يمثلون تهديدا ليس فقط للسلامة الجسدية، ولكن أيضا للانسجام الاجتماعي. وفي رأينا، هناك ثلاثة عناصر رئيسية في النهج الفعال للتصدي للتطرف المصحوب بالعنف، والإرهاب. أولا، لا بد من بناء قدرة وطنية. وتعد التنمية الاقتصادية الشاملة، والحكم الرشيد، والاستقرار السياسي والاجتماعي، نقاط انطلاق حاسمة في نهجنا. وعلى ذلك الأساس، يتعين علينا أيضا تعزيز التسامح والتفاهم المتبادل. وتعمل سنغافورة بشكل وثيق مع القيادات الدينية والمجتمعية، لتشجيع الحوار ومواجهة انتشار أيديولوجيات التطرف والتهميش. لقد اتخذنا مبادرات، مثل دوائر الثقة بين الأعراق والأديان، وغيرها من برامج المشاركة المجتمعية لبناء الثقة الاجتماعية. ويتمثل هدفنا في بناء شبكة قوية من الثقة بين مختلف جماعاتنا العرقية والدينية، حتى تكون ثمة مرونة أكبر للمجتمع المحلي للتعامل مع ”اليوم التالي“ لوقوع حادث كبير.

بالنسبة لأولئك الذي تعرضوا للتضليل، أكدت سنغافورة على التأهيل وإعادة الإدماج. وشكل مدرسون وأكاديميون محترمون في عام ٢٠٠٣ فريقا لإعادة التأهيل الديني، لإسداء النصح للمتطرفين المعتقلين وتصحيح الخطاب الديني الخاطئ. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نزال نحذر السنغافوريين من مخاطر التهديدات التي تشكلها شبكة الإنترنت على الأمن والوئام الاجتماعي. وتمكننا وسائل التواصل الاجتماعي بشكل متزايد من العيش في أماكن منعزلة، يوجد فيها فقط أشخاص يتفقون معنا. ومن الأهمية بمكان تذكير شعبنا باستمرار بالحاجة إلى التنوع والتسامح، على شبكة الإنترنت وخارجها. عندها فقط يمكن أن نحافظ على قوة روابط مجتمعنا المحلي.

ثانيا، من المهم قطع الموارد المالية للإرهاب. وتتبع سنغافورة نهجا جديا لحماية سلامة نظامنا المالي من مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونحن عضو فاعل في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وعضو مؤسس في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال. ولدى سنغافورة إطار قانوني وتنظيمي صارم لمواجهة تمويل الإرهاب من خلال نظامنا المالي. وطلبنا من المؤسسات المالية والقطاعات غير المالية المعنية، القيام بالرصد الشامل، واتخاذ إجراءات العناية الواجبة بما يتماشى مع المعايير الدولية. ويشرف على تلك الرقابة مشرفون قطاعيون لمراقبة الامتثال. ويتطلب التهديد الذي يشكله تنظيم داعش يقظتنا، ومواصلة العمل عن كثب مع القطاع المالي، لكشف هذه التدفقات غير المشروعة وردعها.

ثالثا، سيعزز التعاون الدولي الفعال، وتبادل أفضل الممارسات، الركنين الأولين من حربنا ضد الإرهاب. وتعاونت أجهزتنا الأمنية على الصعيد الثنائي، بشكل وثيق مع نظرائها. وتشارك سنغافورة على الصعيد الإقليمي، بنشاط في مبادرات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاجتماع الآسيوي الأوروبي، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. إننا نعتقد أن المجتمع الدولي بحاجة إلى مثل هذه البرامج لمناقشة وتبادل خبراتنا. وسيعزز العمل معا جهودنا الفردية. ولهذا السبب، عقدت سنغافورة ندوة مؤتمر قمة شرق آسيا بشأن إعادة التأهيل الديني والإدماج الاجتماعي خلال عام ٢٠١٥. وقمنا هذا العام، بتنظيم برنامج آسيا والمحيط الهادئ العاشر لكبار ضباط الأمن الوطني، وسنستضيف حلقة عمل أخرى في وقت لاحق هذا العام لوضع منظور إقليمي بشأن أفضل الممارسات والسياسات لتعزيز التسامح الديني وتعزيز الصمود.

وتدعم سنغافورة على المستوى المتعدد الأطراف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لوضع إطار للعمل الجماعي لمواجهة

التطرف المصحوب بالعنف. وشاركنا في تقديم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) المعني بوضع حد للتدفق الدولي للمقاتلين الإرهابيين، وبالتالي فإننا نرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب في الصين.

وبالنظر إلى التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات الإرهابية، فإننا نعتقد أن الإطار الناجح للعمل الجماعي يجب أن يتخذ نهجا شموليا. ويجب أن يعالج العوامل الرئيسية للإرهاب، بما في ذلك انتشار الأيديولوجيات المتطرفة، التي تشوه المفاهيم الدينية، والدور الذي تؤديه وسائط التواصل الاجتماعي، في نشر وتعزيز هذه الأيديولوجيات. ولكي يكون الإطار فعالا حقا، يجب أن يأخذ في الاعتبار العوامل المحلية والسياق، ويضع خطط العمل الوطنية في صلب سعينا الجماعي للتصدي لتحدي الإرهاب.

ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولكن إذا عملنا معا، يمكننا تحويل الصمود الوطني، إلى وحدة وقوة عالميتين. وستظل سنغافورة ملتزمة بأداء دورها في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم النجاح في مهامكم، كما أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأشكر الأمين العام على بيانه الذي ألقاه صباح اليوم.

ينعقد اجتماعنا هذا في ضل استمرار التحديات التي يشهدها العالم جراء الأعمال الإرهابية والتي يصعب على أي جهة دولا كانت أم مجتمعات، النأي بنفسها عنها أو عدم التأثر بها، فقط أظهرت التطورات الدولية الراهنة بأن الإرهاب لا دين ولا وطن ولا هوية له، وتختلف أشكاله وحدته من مكان لآخر. ويمكن أن يزداد ويتفاقم حجمه وشدته، ويهدد السلم والأمن الدوليين ما لم تتواصل الجهود لمكافحة الإرهاب وعلى جميع المستويات.

في ضوء التجربة الراهنة، والحقائق الماثلة أمامنا، ونحن نعمل سويا لمكافحة الإرهاب، كونه ظاهرة خطيرة تستهدف الإنسانية جمعاء، فإن علينا الإقرار بحقيقة أن الإرهاب لم ينشأ من فراغ بل إنه نما وتطور في بيئات هشة ساعدت على نمو التطرف والإرهاب، نتيجة للسياسات التي تتعامل مع المطالب الشعبية بالقوة فقط، ودون معالجة جذور وأسباب تلك المطالب، مما أعطى الجماعات الإرهابية الذرائع للادعاء بالدفاع عن حقوق الشعوب واللعب على الوتر الطائفي والمذهبي، وعليه ستساعد الاستجابة لتطلعات الشعوب، والفئات المهمشة، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقوية جهود التعاون، على تحقيق الهدف الذي نواصل تحقيقه منذ فترة طويلة.

تعتبر دولة قطر الإرهاب آفة على المجتمعات، ولا تتردد في جميع المناسبات، في التعبير عن موقفها وإدانتها لاستخدام العنف مهما كان نوعه بهدف تغيير وضع معين، كما تؤمن بأن القضاء على ظاهرة الإرهاب، يتطلب اعتماد نهج شمولي ينطوي على دحر الأعمال الإرهابية، وكذلك معالجة أسبابها الجذرية المتمثلة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتجدد دولة قطر التزامها بالتعاون الدولي لمكافحة آفة الإرهاب ولن تالو أي جهد ممكن للإسهام في الجهود الدولية في هذا الخصوص، والالتزام بما أجمع عليه المجتمع الدولي بشأن مكافحة الإرهاب.

وتجسيدا لرؤية دولة قطر، ممثلة بحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، فقد تعهد بلدي ببذل جهود على جميع الصعد، والعمل ضمن الآليات الإقليمية والأممية لاجتثات الإرهاب ومعالجة أسبابه، والعوامل التي أدت إلى بروزه لكونه يهدد المجتمعات ووحدتها الوطنية، ويشل قدرتها على العطاء والبناء والتفاعل الإنساني والحضاري.

والتزاما بالشراكة مع المجتمع الدولي في هذا المجال، واصل بلدي تعزيز التشريعات الوطنية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب لكي تتواءم مع التحديات الجديدة لهذه الظاهرة، وأنشأ مؤسسات وطنية مختصة، وهي تضطلع اليوم بدور فاعل في تنفيذ الآليات التي أقرها المجتمع الدولي بما يفضي إلى استئصال الإرهاب وتجفيف مصادر الجماعات الإرهابية بالتعاون مع الأجهزة المعنية بالأمم المتحدة. واستنادا إلى هذه الرؤية، يولي بلدي اهتماما خاصا بمكافحة التطرف العنيف لكونه يفضي إلى الإرهاب. حيث بادرت دولة قطر ودول أخرى إلى طلب عقد جلسة رفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الأطفال والشباب المتأثرين بالتطرف العنيف ووقايتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، وستعقد جلسة الجمعية العامة بتاريخ ٣ حزيران يونيه القادم.

وتؤكد دولة قطر أهمية احترام الأديان والحضارات وقيم التسامح، فالأديان لا تدعو في جوهرها إلى الإرهاب، وفي النصوص الدينية كافة ما يكفي من التعاليم التي تدعو إلى السلمية والتسامح والتعايش. ومن المهم انتقاء المسميات والمصطلحات المستخدمة في نعت المتطرفين والإرهاب والإرهابيين، وعدم استخدام مسميات خاطئة ومعممة، وعدم ربط حوادث العنف المنفردة والتطرف بدين أو حضارة أو عرق معين. كما أن الإساءة للرموز الدينية تعطي الذرائع للمتطرفين لتجنيد المزيد من الداعمين لفكرهم. ومن الضروري التفريق بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي الوقت نفسه يجب احترام أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في إطار مكافحة الإرهاب.

وختاما، فإن نجاح المجتمع الدولي في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، لا يعود بالفائدة على الدول التي تواجه هذا التحدي فحسب، وإنما سينعكس بشكل مباشر على تعزيز السلم والأمن الدوليين، ويجني ثمارها المجتمع الدولي بأسره، وسيظل بلدي جزءا فاعلا في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. النص الكامل لبياني متاح، ولكن نظرا لضيق الوقت سأدلي بنسخة مختصرة.

في البداية، أرحب بالرئاسة الصينية وأشكرها على مبادرتها بعقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مسألة هامة. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأشدد على صلاحية وسلامة المواقف المبدئية لحركة عدد الانحياز بشأن الإرهاب، التي تنعكس في الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر، وتشمل النقاط التالية.

تشكل الأعمال الإرهابية انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة. فهي تؤدي إلى حرمان الناس من التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعرض سلامة الدول الإقليمية واستقرارها، علاوة على الأمن الوطني والإقليمي والدولي، للخطر، وتزعزع استقرار الحكومات المشكلة بصورة شرعية أو النظم الدستورية القائمة ووحدة الدول السياسية، وتؤثر على استقرار الأمم والبنية الأساسية للمجتمعات. وتسفر الأعمال الإرهابية كذلك عن عواقب وخيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتسبب في تدمير البنى التحتية المادية والاقتصادية للدول.

وترفض حركة عدم الانحياز وتدين بقوة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره علاوة على جميع الأعمال والأساليب

والممارسات الإرهابية، أينما تقع وأيا كان مرتكبها وأيا كان المستهدف بها، بما في ذلك التي تتورط فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والتي لا يمكن تبريرها مهما كانت الاعتبارات أو العوامل التي يمكن التذرع بها لتبريرها.

ولا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية ولا ينبغي ذلك، ويجب عدم استخدام هذه النعوت لتبرير الإرهاب أو تدابير مكافحة الإرهاب التي تشمل، من جملة أمور، تصنيف المشتبه بهم في قضايا الإرهاب والتعرض لخصوصية الأفراد.

ولا ينبغي، في الوقت نفسه، مساواة الإرهاب بالنضال المشروع للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية والاحتلال الأجنبي في سبيل تقرير مصيرها وتحررها الوطني، لإطالة أمد الاحتلال وقهر الأبرياء مع الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا يعتبر نضال الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني إرهابا.

إن تمويل الإرهاب أمر يدعو للقلق الشديد ويجب محاربته بكل تصميم. وفي هذا الصدد، تدين حركة عدم الانحياز بشدة الحوادث الإجرامية المتمثلة في احتجاز الرهائن، الذي تقوم به الجماعات الإرهابية، بغرض الحصول على فدية أو تنازلات سياسية أخرى أو عليهما معا، وتطلب من جميع الدول أن تتعاون بنشاط بغية معالجة هذه المسألة من جميع جوانبها، بما في ذلك جوانبها القانونية. وتدعو حركة عدم الانحياز الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الإرهابيين من الاستفادة من احتجاز الرهائن، بما في ذلك دفع الفدى والتنازلات السياسية.

وأخيرا، أعيد تأكيد موقف الحركة المبدئي بشأن مكافحة الإرهاب الدولي، مع التشديد على ضرورة احترام القانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وفي ضوء المبادرات والاعتبارات السابقة التي اعتمدتها حركة عدم الانحياز واقتناعنا بأن التعاون المتعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، تحت رعاية الأمم المتحدة، هو أكثر الوسائل فعالية في مكافحة الإرهاب الدولي، أكرر دعوة الحركة إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لإعداد رد منظم مشترك من جانب المجتمع الدولي تجاه الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك تحديد أسبابه الجذرية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بالتهنئة إليكم، السيد الرئيس، وإلى جمهورية الصين الشعبية على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل وأعرب عن امتناني لتنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

يشاطر وفد بلدي الشواغل التي أعربت عنها العديد من الوفود في المجلس اليوم. ففي كل يوم نواجه بصور التطرف العنيف والعمل الإرهابي. إن الجرائم المروعة للتنظيم الذي يدعو نفسه الدولة الإسلامية في العراق والشام، تهدد السلام والاستقرار والأمن البشري في جميع أنحاء العالم.

وتدين حكومة كمبوديا الملكية بقوة جميع أعمال العنف التي نفذتها هذه المنظمة الإرهابية على الأقليات الدينية والإثنية، وخاصة النساء والأطفال، بما في ذلك الإعدام الوحشي للأبرياء.

ولا ريب أن الانتشار السريع للتهديدات الإرهابية أمر مثير للقلق. ومع أن آفة الإرهاب قد انتشرت سريعا وفي مسافات بعيدة جدا، فإنه لا يزال ممكنا دحرها باتباع نهج

مستمر وشامل. ويقتضي تواتر الهجمات الإرهابية وقوتها وعدم إمكانية التنبؤ بها زيادة التضامن والتعاون الدوليين، على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في صون السلم والأمن الدوليين. وإذ نعمل معا في ذلك الصدد، تود حكومة كمبوديا الملكية أن تعيد تأكيد التزامها القوي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تؤدي مبادئ احترام السلامة الإقليمية والمساواة في السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول دورا أساسيا في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وهذا أمر ضروري إن أردنا ضمان احترام مبادئ العدالة على النحو المبيّن في الميثاق، وهو أمر ضروري للركائز الثلاث لعمل المنظمة – وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ويجب أن تتبع الإجراءات المتخذة لمكافحة الإرهاب نهجا شاملا. ويجب على المجتمع العالمي – اتساقا مع القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) – أن يركز على مكافحة التطرف وتجنيد الإرهابيين عن طريق مكافحة الدعاية الإرهابية ومنع الإرهابيين من استغلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات الاتصالات لأغراض التحريض ونشر الرسائل المتطرفة العنيفة. ولأجل مكافحة الإرهاب بطريقة ناجحة، فإنه يجب علينا القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات. ويمثّل منع نشوب النزاعات شرطا مسبقا لتحقيق السلام المستدام واحترام حقوق الإنسان. ولن يؤدي الفقر والتمييز وعدم التعليم والاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة إلا إلى إدامة دورة العنف فحسب. ويمكننا وقف تجنيد الإرهابيين وانتشار الإرهاب على النطاق العالمي من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على نحو كاف ومستمر. ويجب علينا جميعا المشاركة في هذا الجهد، لأنه لن يتسنى لنا النجاح مطلقا في تحقيق هدفنا المشترك المتعلق بخطة التنمية المستدامة دون أن نكفل تهيئة مستقبل آمن ومزدهر لأطفالنا في المقام الأول.

وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري للغاية أن نعمل على حماية التراث الثقافي وحفظه لصالح الأجيال المقبلة. وتشعر حكومة كمبوديا الملكية بالقلق الشديد إزاء تدمير الإرهابيين المتعمد لمواقع التراث الثقافي وسرقة التحف القديمة التي لا تقدّر بثمن. وتؤدي هذه الممارسات التي لا توصف إلى تآكل النسيج التاريخي لمجتمعنا. وستدعم كمبوديا المجتمع الدولي في جهودنا العالمية للإبقاء على تاريخنا القديم. وعليه، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما القرارين ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) اللذين يهدفان إلى قمع تمويل الإرهاب، وبالتالي منع الجماعات الإرهابية ومؤيديها من تقويض السلم والأمن الدوليين.

ويقوض انتشار الإرهاب جهودنا الرامية إلى تعزيز الاقتصاد العالمي وضمان النمو المستدام وتحقيق التنمية للجميع. ولأجل مكافحته، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل حاسم وبطريقة موحدة وحسنة التنسيق. ويجب أن تتسق مكافحة الإرهاب مع القانون الدولي، وأن تتم في توافق تام مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأود في ذلك الصدد، أن أشدد مرة أخرى على أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة مسألة هامة لصون لسلم والأمن العالميين وتحقيق التنمية الاقتصادية وسيادة القانون وإحراز التقدم الاجتماعي، فضلا عن حماية حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، يتطلع وفد بلدي إلى استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المتوقع إجراؤه في حزيران/يونيه. وسوف نواصل العمل على نحو مجدٍ مع سائر الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة في جهودنا الرامية إلى زيادة تعزيز الاستجابة العالمية لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف .

السيد ساير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على عقد

مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع هام للغاية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن الموضوع صباح اليوم.

فأعمال الإرهاب مسألة تنتشر في العالم بأسره حاليا وتهدد بتقويض أسس السلم والأمن الدوليين بحد ذاتها. وتبيّن الزيادة المقلقة في عدد الهجمات الإرهابية المنظمة والفتاكة خلال العام الماضي أنه يجب علينا اتخاذ التدابير الحازمة وعلى وجه الاستعجال لإنهاء هذا التهديد قبل إزهاق المزيد من أرواح الأبرياء. وأود أن أتقدم – باسم حكومة وشعب ملديف – بخالص التعازي والمواساة لجميع البلدان والمجتمعات والأسر التي وقعت ضحية للهجمات الإرهابية التي شنت عليها مؤخرا وفي الماضي. ونلاحظ مع الشعور ببالغ القلق، تزايد وتيرة وقوع حوادث النشاط الإرهابي في جميع أنحاء العالم. ونحن مدركون لاحتمال عدم تعافي بعض البلدان أبدا من الأضرار المادية والاجتماعية والاقتصادية التي تسببت بها هذه الهجمات.

وتدين حكومة ملديف بقوة وتندد بجميع أعمال الإرهاب التي ترتكبها أي من الجماعات الإرهابية أو الأفراد ذوي الصلة. وسواء كانت كانت هذه الهجمات عشوائية أو محددة الأهداف، فإنها مضللة على نحو مخيف وتفتقر تماما إلى الأسس الأخلاقية واحترام الإنسانية. وبالتالي، فإنه لا ينبغي ربطها بأي حال من الأحوال بأي دين أو جنسية أو مجموعة عرقية، وأنه يجب الامتثال بهذا النهج امتثالا صارما عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات ووضع التدابير الوقائية وتبادل المعلومات على الصعيدين المحلي والدولي. وفي حال الفشل في القيام بذلك، فإنه لن يؤدي إلى عزل جزء كبير من سكان العالم وإدانتهم ظلما فحسب، بل يقوض أيضا الوحدة والثقة اللذين أنشئت عليهما الأمم المتحدة. فالإرهاب تهديد مشترك لنا جميعا ولا يمكن القضاء عليه إلا عن طريق التضامن والثقة والتفاهم المتبادلين.

ومن ذلك المنطلق، فقد اجتمعنا جميعا قبل ١٠ سنوات تقريبا لاعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد تمت تكملة تلك الاستراتيجية التي تسلّم بالتعقيدات المتعددة المستويات للأسباب الجذرية للإرهاب بمختلف القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة، علاوة على المبادرات التي تستهدف جوانب محددة من الإرهاب. وترحب ملديف بإحدى أحدث تلك المبادرات: خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، التي أسفرت عن المؤتمر المعني بمنع التطرف العنيف الذي عقد في جنيف في الأسبوع الماضي. ويدل ذلك على وحدة صف جميع البلدان في التنديد بالتطرف العنيف والإرهاب وإدانتهما بجميع أشكالهما.

وعلى الرغم من أن الهجمات الإرهابية مسألة عالمية، فإن الحلول الوقائية لها تكمن في اتخاذ الإجراءات في بلداننا على صعيدنا المحلي. ويجب علينا التسليم بأنه ليس ثمة بلد بمنأى عن هذا التهديد، وأن نكفل أن لدينا التشريعات القوية اللازمة للتصدي للأسباب الجذرية للإرهاب ومنع انتشاره – ويجب تنفيذ هذه التشريعات بفعالية فضلا عن إنفاذها بصورة مستمرة. وفي ذلك الصدد، سنّت ملديف قانونا شاملا منقحا لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٥، وأطلقت عددا من المبادرات على الصعيد الوطني لمنع انتشار الإرهاب والهجمات الإرهابية.

وهذا يشمل إنشاء الحكومة لمركز متعدد الوكالات لمكافحة الإرهاب في شباط/فبراير من هذا العام.

وإذ تسلّم ملديف بأن قطع قنوات تمويل الإرهاب خطوة من أهم الخطوات في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، فقد اعتمدت قانوناً لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠١٤. وأود أن أشدد على أهمية وجود قوانين شاملة بشأن هذه المسألة في كل بلد للتأكد من ألا تقع أي دولة من غير قصد ضحية كقناة لتمويل الإرهاب. وينشأ هذان التشريعان

الوطنيان عن القرار التاريخي ٢١٧٨ (٢٠١٤)، مما يبرهن على الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأمن في التفاعل بين القانونين الدولي والمحلي.

ومن الهجمات الأخيرة التي شهدناها، فمن الواضح أن أساليب واستراتيجيات وأهداف الهجمات الإرهابية قد تطورت على مر الزمن. ولا يجري استغلال التكنولوجيا ووسائط التواصل الاجتماعي والموارد الأخرى للتخطيط والقيام بهذه الهجمات فحسب، ولكن للتجنيد والاتصال بالجمهور أيضاً. ولذلك، فمن المهم التأكد من أن التدابير الوقائية والردود على هذه الهجمات تتسم بالدينامية كذلك. وعلينا أن نستخدم مواردنا الجماعية واستخباراتنا وسلطتنا لضمان أن نكون دائماً متقدّمين بخطوة حتى القضاء على هذا التهديد. وستكون إقامة شبكات إقليمية ودولية لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات أمراً مفيداً للغاية في التصدي الإرهاب واكنولوجيا ما بعد الحداثة التي تُستخدم لارتكاب أعمال إرهابية.

فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن ملديف تعطي الأولوية القصوى للمسائل المتعلقة بالإرهاب، فمن المهم أيضاً الاعتراف بأن ملديف بلد من البلدان الجزرية الصغيرة والمشتتة على نطاق واسع بموارد وقدرات محدودة. وعلينا أن نسلّم بأن كل بلد يواجه تحديات وأوجه ضعف فريدة، ونحن بحاجة إلى ضمان أن تحصل جميع البلدان على المساعدة التي تحتاجها لمنع وقوع الأعمال الإرهابية على أراضيها.

وفي الختام، أود أن أشدد على أننا يجب أن نواصل تعميق معركتنا ضد الإرهاب بعزم وتصميم. فهذه الهجمات الإرهابية لا تهدف إلى تدمير المباني والمنازل فحسب، بل أيضاً إلى هدم معنوياتنا وأملنا. وما دمنا لا نسمح بأن يحدث ذلك، فإننا سوف ننتصر في هذه الحرب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يهنئكم وفد كينيا، سيدي، على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، ويشيد بكم على قيادتكم الماهرة في تسيير شؤون المجلس.

وأشكر أيضاً الأمين العام على إحاطته الإعلامية وتعليقاته المستنيرة. ويقدر وفد بلدي أيضاً جميع التقارير التي جرى تشاطرها معنا، بما فيها المذكرة المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2016/306، المرفق)

وأودّ أن أكرر تضامن حكومتنا ووفدن بلدنا مع حكومات وشعوب البلدان التي عانت وما زالت تعاني من الخسائر التي لا داعي لها في الأرواح، المرتكبة عن طريق الاعتداءات الإرهابية الجبانة والمتخلفة والشريرة من جانب قوات الرجعية في مختلف أنحاء العالم.

إن التهديد الذي يشكله الإرهاب الدولي هو التحدي الأكبر لصون السلم واستدامة التنمية. وهو يشكل تحدياً عالمياً يتطلب الجهود الدولية المتضافرة للقضاء عليه. فالإرهابيون أصبحوا أكثر تطوراً وعولمة وقسوة ووحشية فيما يواصلون الانتشار. فتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب والجماعات الأخرى آخذة في الظهور في مختلف أنحاء العالم، وما زالت تشكل خطراً يومياً حقيقياً.

وترحب كينيا بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف كأساس لكي تقوم كل دولة عضو بترجمة إرادتها السياسية إلى إجراءات ملموسة ضد الإرهاب. وإننا نوائم استراتيجينا لمكافحة الإرهاب وخطط عملنا الوطنية مع خطة العمل حتى يتسنى لنا تعزيز الإجراءات الوقائية، ولا سيما من خلال نظم الإنذار المبكر على الصعيد المحلي وعلى مستوى القواعد الشعبية، لأن ذلك هو أحد أكثر السبل فعالية لقطع سلسلة الإمداد الإرهابية من المجندين الجدد. كما أن الوقاية ستترع

الشرعية عن الخطاب المغذي للتطرف والتطرف العنيف على شبكة الإنترنت وخارجها قبل أن يحرز تقدّماً على الأرض في أي مكان. وتركز خطة العمل على الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة برمتها وتدعوها للتعاون والعمل معاً لمعالجة هذه المشكلة بصورة حاسمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتوحّد تماماً لكي ينجح.

ويرى وفد كينيا أن للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، دوراً هاماً في إحراز التقدم بإيجابية في الحرب ضد الإرهاب. ومع ذلك، فهي لم تستخدم كامل قدرتها الهائلة على الحشد في هذه المسألة. إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وحدها، بدون وجود صك قانوني ملزم لمكافحة الإرهاب، لن تؤتي العوائد التي نطمح إليها جميعاً.

وعلى الصعيد الوطني، أنشأت كينيا المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، وهو منظمة مشتركة بين الوكالات تنسق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب وخطط العمل. وفي ظل التنسيق المعزز للجهود الوطنية، حققنا انخفاضاً في عدد الأعمال الإرهابية وكثافتها في بلدنا. ومن خلال زيادة المشاركة العامة على جميع المستويات، تتواصل الحرب ضد الإرهاب ويجري تنفيذها من قبل وكالات إنفاذ القانون والمواطنين والمجتمعات المحلية على حد سواء، إذ باتت تُعتبر الآن دعوة إلى الدفاع عن القيم الوطنية والديمقراطية والحرية، وبالطبع أسلوب الحياة في كينيا.

وتتخذ الجهود التي تبذلها كينيا لمكافحة التطرف العنيف نهجاً ثلاثياً.

أولاً، تستهدف التدابير الوقائية الأفراد والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر وفضح من يدعون للتجنيد في التطرف العنيف. وتركز هذه التدابير الوقائية على الاستثمارات، على سبيل المثال، في مجال التعليم من أجل مكافحة إيديولوجيات الإرهاب والتطرف العنيف. ونركز أيضاً على نظم الهجرة ومراقبة الحدود الذكية، وتقديم الخدمات العامة الفعالة، وحماية الحريات، وتعزيز الديمقراطية في بلدنا.

إن التدابير العلاجية والتأهيلية للتعامل مع من أصبحوا متطرفين ومع المجتمعات المتضررة تدابير ثانية هامة. وتعتزم الحكومة إنشاء سجن ومركز لإعادة التأهيل مخصصين لإعادة تأهيل الإرهابيين لمساعدتهم على الانتقال وإعادة إدماجهم في المجتمع بوصفهم أعضاء صالحين ومنتجين في مجتمعنا. إن التدريب والتعليم المستمرين لكل من ذراعي إنفاذ القانون وهما التحقيق والمقاضاة بشأن أفضل الممارسات في التحقيق وجمع الأدلة، وحماية وتعزيز سيادة القانون، والتدريب في سائر الجوانب الأخرى للعدالة الجنائية من أجل تعزيز وتوطيد الحرب ضد الإرهاب هي استراتيجية أخرى. وهناك أيضاً مركز للإبلاغ المالي هو الآن قيد التشغيل الكامل، وهو يعزز قدرة قطاع الخدمات المصرفية والمالية على منع وكشف ومكافحة تمويل الإرهاب في اقتصاد كينيا كله.

والاستراتيجية الثالثة هي بناء القدرات من أجل بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى مساعدتها على منع التهديدات ومواجهتها وفي إعادة تأهيل وإدماج أفراد هذه المجتمعات الذين نزعوا إلى التطرّف أو إرهابيين تم إصلاحهم. وهذا يساعد هذه المجتمعات على رفض الخطاب المتطرف العنيف والتعافي من أعمال التطرف العنيف. وهذا هو السبب في أن الحكومة ملتزمة التزاماً تاماً بنقل عمليات التصرّف في موارد الميزانية إلى مستوى المقاطعات من أجل المبادرات الإنمائية، لأننا أصبحنا ندرك أن هذا يساعد على إيجاد فرص العمل، وتقديم الخدمات وسحب الشرعية من خطاب التهميش الذي تلقيه الجماعات المتطرفة. كما استثمرت الحكومة الكينية الكثير أيضاً في الشباب والنساء. وأنشئت صناديق التنمية لتعزيز الإدماج المالي وتيسيره والمساعدة على كفالة مشاركة جميع قطاعات المجتمع في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام وفد بلدي بالتضامن الدولي في الحرب ضد الإرهاب، ونحن نتطلع إلى استعراض استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه ٢٠١٦، حيث نتوقع بعده أن نتمكن من اعتماد استراتيجية أكثر تقدمية تكون قادرة على التصدي للتحديات ومواجهة الحقائق الحالية والناشئة، بغية مساعدتنا في تحقيق تطلعاتنا الجماعية نحو القضاء على الإرهاب والتطرف العنيف. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) توفر لنا، كما نعلم جميعا، معيارا جماعيا وإطارا تحويليا لمعالجة التفاوتات الاقتصادية داخل الدول وفي ما بينها. فذلك سوف يساعدنا جميعا على التصدي للتغريب والاستبعاد، والتعصب والعنف، لأن تلك هي التحديات التي تمكّن الارهاب والتطرف العنيف، وتدفعهما إلى التزايد أينما كان في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): تود نيكاراغوا أن تهنئ رئاسة جمهورية الصين الشعبية على ما تقوم به من عمل ممتاز خلال هذا الشهر، وعلى عقدها هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع الهام جدا، الذي يتناول الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

يود وفدنا أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن نيكاراغوا تكرر بأشد العبارات إدانتها للارهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة الذي كانت نيكاراغوا وشعبها وحكومتها من ضحاياه. والإرهاب لا يمكن ربطه، بل ويجب عدم ربطه بأي دين، أو جنسية، أو حضارة، أو جماعة عرقية، وينبغي عدم استخدام هذه الصفات كتبرير للإرهاب.

وبالمثل، تدين نيكاراغوا الكيل بمكيالين، وهو ما تمارسه بعض البلدان التي تدّعي تعزيز القضاء على الإرهاب، ولكنها تأوي الإرهابيين داخل أراضيها، وترسل الإرهابيين إلى دول أخرى، وتموّل أعمالهم بهدف تغيير الأنظمة وإخضاع شعوبها. ومن الواضح أن الكثيرين الذين يدّعون تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون هم أنفسهم الذين ينتهكون بشكل فاضح للغاية حقوق الإنسان والقانون الدولي، ويسعون إلى تبرير ذلك باسم مكافحة الإرهاب. وهذه الأطراف ذاتها هي التي أنشأت الجماعات الإرهابية القائمة، وهي التي تموّلها وتنظّمها، ولا سيما في الشرق الأوسط. وتعرب نيكاراغوا عن إدانتها للأعمال العدائية التي يجري ارتكابها تحت راية الحرب على الإرهاب. فثمة أمم بأكملها كانت تتمتع بالتنمية والرخاء، لكنها اليوم غارقة في الأنقاض والدمار، مع وجود ملايين الضحايا. وثمة أسر بأكملها وملايين البشر يبحثون حاليا عن ملجأ لهم، هربا من الحالة التي نزعم مكافحتها باستخدام الأساليب القديمة نفسها.

ومكافحة آفة الإرهاب يجب أن تكون مكافحة مكشوفة ومنسقة، ويجري القيام بها في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مع كفالة أن تشارك فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة بشأن حقوقها واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية. وهناك الكثير الذي لا يزال يتعين القيام به بخصوص مسألة الإرهاب، ونحن نؤيد بقوة وضع اتفاقية حول الإرهاب، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى إبداء المرونة في هذا الصدد. وتؤكد نيكاراغوا من جديد رغبتها في الإسهام بأفضل طريقة ممكنة، بغية الانتهاء من إبرام تلك الاتفاقية. وفي الوقت نفسه، نحن ملتزمون بمواصلة العمل على تعزيز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ودعمها.

ووفقا لكلمات رئيس نيكاراغوا، دانييل أورتيغا سافيدرا،

”إن الجشع المتزايد للرأسمالية العالمية، لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا، سبّب الحروب وأنشأ وعزز

وشجع واستغل التعصب والارهاب، اللذين، بدورهما، ينشران انعدام الأمن والدمار ويسببان جميع أنواع الأزمات – وهي أزمات ذات أبعاد وتداعيات لا نهاية لها تكمن في صميمها أزمات الحرب والغذاء والبيئة والعمالة والمسائل الانسانية‘‘ (A/70/PV.23، الصفحة ١٤.)

وقد أصبح الارهاب يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. مرة أخرى، أعود إلى كلمات الرئيس أورتيغا:

‘‘وعلى منظمتنا تعزيز الاحترام والسلام والأمن السيادي والعدالة والتضامن فيما بين البشر. يجب أن تستجيب المنظمة في مواجهة هذا التدخل الوحشي في حياة ملايين الأسر وشعوب بأكملها وتعطيل هدوء حياتهم وحقهم في الازدهار‘‘ (المرجع نفسه، الصفحة ١٤).

والمسؤولية تقع على عاتقنا من أجل وضع حد لهذا التهديد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد رييس رودريغيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): ترحب كوبا برئاسة جمهورية الصين الشعبية لمجلس الأمن في هذا الشهر، ولا سيما بقيادتها لأعمالنا. وتؤيد كوبا تأييدا قويا الجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة في مكافحتها للإرهاب، وهي بالتالي تولي أهمية كبيرة لهذه المناقشة.

إن كوبا ترفض وتدين جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكالها ومظاهرها، أيا كان مرتكبها، وضد أي كان، وأينما كان، وأيا كانت دوافعها، بما في ذلك إرهاب الدولة. وأي حكومة تشارك في فعل من أفعال إرهاب الدولة يجب أن تخضع للمساءلة على الصعيد الدولي.

بيد أنه من المتعذر القضاء على الإرهاب إذا أدينت بعض الإرهابية فحسب، بينما يتم تجاهل غيرها من هذه الأعمال أو التغاضي عنها أو تبريرها أو تفسيرها، وهو النهج الذي يسعى إلى تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية الضيقة. ومن غير المقبول أن يسود الكيل بمكيالين والتحيز السياسي والإفلات من العقاب في مواجهة مسألة حساسة كهذه. إن كوبا بلد، بينما كان يسعى إلى الدفاع عن استقلاله وسيادته، عانى لعقود من عواقب الأعمال الإرهابية الفظيعة التي جرى تنظيمها وتمويلها وتخطيطها من الخارج، مما أسفر عن خسائر في الأرواح بلغت ٣٤٧٨ شخصا، وإصابة ٢٠٩٩ شخصا بجروح. ولقد عانى شعبنا ذاته بسبب هذه الآفة، وسوف نظل نعمل على مكافحتها.

وأحد هذه الأمثلة الملموسة على مكافحتنا للإرهاب هو القانون رقم ٩٣ الذي أصدرناه بشأن مكافحة الأعمال الإرهابية. فلقد دخل حيز النفاذ منذ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وهو جزء من قانوننا الجنائي مع أحكام معينة تتعلق بتحديد الجهود المبذولة لمواجهة السلوك الاجرامي الذي يتصف بطابع إرهابي. ونحن أيضا طرف في ١٨ اتفاقية دولية تتعلق بالإرهاب، حيث اتخذنا بموجبها تدابير قانونية ومؤسسية بغية التصدي بفعالية لهذه الظاهرة. وكوبا لم تسمح أبدا ولن تسمح أبدا باستعمال أراضيها للقيام بأعمال إرهابية من أي نوع كان، أو التخطيط لها، أو تمويلها ضد أي دولة، بدون استثناء.

ويجب على المجتمع الدولي ألاّ يقبل بأن يجري استخدام مكافحة الإرهاب كذريعة لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، أو القيام بأعمال عدوانية، أو السماح بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كالتعذيب، والاختطاف، والاحتجاز غير القانوني، وحالات الاختفاء أو الإعدام خارج نطاق القضاء، مما يقوّض السيادة الوطنية للدولة. وهذه الإجراءات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي. وحيثما تُنتهك تلك المبادئ القانونية والأخلاقية، فإن مشروعية مكافحتنا للإرهاب الدولي تتعرض للانتهاك.

واليوم، تتألف قضية الإرهاب من عدد من المسائل الهامة المرتبطة بتهديد السلم والاستقرار الدوليين. فبعضها أدرجت في الاستعراض الأخير لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تشكل، مع ركائزها الأربع، الإطار التوجيهي لمكافحة الأعمال الإرهابية على الصعيد العالمي.

يجب استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بما يتوافق تماما مع القانون الدولي. وينبغي حجب هذه التكنولوجيات عن أنشطة توظيف الإرهابيين وتمويل وتنفيذ الأعمال الإرهابية. كذلك يقع على الدول أيضا التزام بالامتناع عن اللجوء إلى تلك الأدوات لتقويض سيادة الدول الأخرى. وفي ذلك الصدد، يتعين علينا أن ندين ممارسات بعض الدول في تمويل، ودعم وتعزيز الأفعال التي تنتهك حق تقرير المصير للشعوب الأخرى، عن طريق الإنترنت أو محطات الإذاعة أو التلفزيون، فضلا عن رسائل التعصب ضد الثقافات أو النظم السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي لا تتفق مع الوصفات المفروضة على نماذجها المتمثلة في القوة المهيمنة.

يجب أن يكون تحقيق العدالة وتقديم الجبر للضحايا في صميم عملنا. تقع على الدول مسؤولية الوفاء بالتزاماتها الدولية وضمان إحقاق حقوق الضحايا، بما في ذلك العديد من ضحايا إرهاب الدولة.

تؤكد كوبا من جديد أن من واجب الدول أن تفي بالتزاماتها بمحاكمة وتسليم جميع الإرهابيين من دون استثناء كالإرهابي المعروف لويس بوسادا كاريليس، المسؤول عن أول هجوم إرهابي ضد الطيران المدني في النصف الغربي من الكرة الأرضية. في تلك الجريمة، حرّض المذكور على تفجير طائرة تابعة للخطوط الجوية الكوبية أثناء تحليقها قبالة سواحل بربادوس، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، مما أدى إلى هلاك ٧٣ راكبا.

تشارك كوبا بفعالية في أعمال وجهود الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي. ونؤمن إيمانا قويا بأن المنظمة هي المنتدى المناسب للتصدي لهذه الآفة بتصميم وطاقة ومن دون معايير مزدوجة. إن الكفاح ضد الإرهاب يتطلب تعاون الجميع، مع التقيد التام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد برهنت كوبا على التزامها وتأييدها الكامل لنداء الأمم المتحدة للدول، والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي بأن ترفض رفضا تاما تمويل أو تشجيع الأنشطة الإرهابية، أو تعزيزها بأي وسائل أخرى، أو توفير التدريب لها.

وتعتقد كوبا أن بوسعنا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير حيال مسألة مكافحة الإرهاب. وبوسع المجلس وجميع الدول الأعضاء التعويل على التزامنا القاطع بمكافحة تلك الآفة بجميع أشكالها ومظاهرها، أينما تحدث وبغض النظر عن الجهة التي ترتكب الأعمال الإرهابية. وبالتأكيد، نؤيد جميع الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيدة لينه (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على تنظيم هذه المناقشة.

منذ المرة الأخيرة التي تكلم فيها وزير خارجية إستونيا في الأمم المتحدة، في أيلول/ستمبر ٢٠١٥ (انظر S/PV.7527)، ما انفكت أعمال العدوان الإرهابي تجري بشكل مفجع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقتنا، وفي أوروبا وفي المنطقة المجاورة، حيث قُتل وأصيب مئات الأشخاص في الهجمات الإرهابية البشعة. وما برحت إستونيا متيقظة وملتزمة بالكفاح المشترك ضد الإرهاب.

إن الإرهاب ظاهرة عالمية، ويجب على المجتمع الدولي العمل معا من أجل منع ومكافحة الإرهاب بطريقة شاملة

ومستدامة. إن الأمم المتحدة هي الإطار المناسب لصياغة التدابير الدولية لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى اتخاذ القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وفي الآونة الأخيرة القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، فضلا عن خطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/764) التي قدمها الأمين العام.

إن إستونيا بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في المجلس اليوم.

تعزيزا للكفاح ضد الإرهاب، نؤيد التعاون الوثيق وتبادل المعلومات، داخل الإتحاد الأوروبي ومع البلدان والمنظمات الأخرى. ونشارك في العمل الجاري القيام به في إطار الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الكفاح ضد تمويل الإرهاب والقضاء على تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد وقعت إستونيا على البروتوكول الإضافي لاتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع الإرهاب وسوف تصادق عليه، وقُدمت إلى العدالة قضايانا التي تتعلق بتمويل الإرهاب.

يجب أن نركز على الوقاية في الأجل الطويل. إن التطرف ظاهرة اجتماعية أولا، ثم مسألة من مسائل إنفاذ القانون. لا بد من توفير التعليم، والإدماج، والعمالة، وفي نهاية المطاف إزالة التطرف وإعادة التأهيل من أجل منع التطرف العنيف. أما فيما يتصل بشبكة الإنترنت وخارجها يجب علينا أن نعمل في شراكات مع القطاعين الخاص والعام من أجل وقف الدعاية الإرهابية وتطوير خطاب مضاد. وبشكل عام، فإن الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان تظل مسائل أساسية في منع ومكافحة الإرهاب. وإستونيا تأخذ ذلك في الحسبان في أنشطتها على الصعيد الوطني وكذلك في تعاونها الدولي ومساعدتها الإنمائية.

في نهاية المطاف، يكمن الحل في معالجة النزاعات ومساعدة الدول الضعيفة حيثما ينشأ التطرف العنيف. ولمواجهة إحدى أخطر المنظمات الإرهابية في عصرنا، أي داعش، فإن إستونيا تدعم التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي نساهم به، وفقا لقدرتنا، من خلال تقديم المساعدات العسكرية والإنسانية.

وفي الوقت نفسه، يجب أن لا ننسى أن الإرهاب والتطرف العنيف لا يقتصران على الإسلام المتطرف ومناطق بعينها. ولا يمكن التغاضي عن أي مظهر من مظاهر الإرهاب أينما برز، بغض النظر عن الخلفية الدينية، أو السياسية، أو التاريخية أو العرقية أو الحافز.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد كفيلاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا للرئاسة الصينية على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة اليوم.

وتؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، أودّ إبداء بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن ما يتسبب به الإرهاب من عنف ووحشية للإنسانية مصدر قلق بالغ لنا. وإن الهجمات البغيضة على المدنيين الأبرياء في مختلف أنحاء العالم توضح بأن الإرهاب، وهو من بين أكثر التحديات إلحاحا في العالم المعاصر، أصبح بحكم طبيعته عابرا للحدود الوطنية. اما الحالة في الشرق الأوسط فتبين لنا بشكل واضح كيفية قيام الإرهابيين بإساءة استغلالهم بطريقة غير إنسانية الفرص التي تتيحها العصرية، والتكنولوجيات الحديثة والعولمة المتنامية.

فقد شجعت النزاعات في سوريا والعراق المتطرفين العنيفين على الانتقال إلى تلك البلدان من جميع أنحاء العالم. كذلك تم استهداف مواطني جورجيا للتجنيد خدمة لمصالح

المنظمات الإرهابية في الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وفي العصر التكنولوجي، لم يعد التجنيد يحتاج إلى الاتصال المباشر. إذ أن إرهابي داعش يستخدمون شبكات حديثة مشفرة، وهذا يشكل عقبة هائلة أمام إدارات إنفاذ القانون في ما يتعلق بعملية مكافحة الإرهاب.

وما من دولة بمفردها قادرة على الوصول الكامل إلى البيانات ذات الصلة. وللتصدي لتلك التحديات، قامت جورجيا وبطريقة ملموسة بتبسيط إجراءاتها المتعلقة بتبادل المعلومات الاستخبارية، وقد أظهرت الإدارات الخاصة لدينا ممارسات جيدة في مجال التعاون الدولي الناجح.

بالنظر إلى الزيادة السريعة في الدعاية لداعش، ينبغي الأخذ في الحسبان الأطر ذات الصلة التي من الممكن أن يمثل فيها التأثير الديني دورا رئيسيا بالنسبة للقادة الشباب. ولا بد أيضا من فعل المزيد لمعالجة الأسباب الجذرية المؤدية إلى انتشار التطرف العنيف، بما في ذلك وضع السياسات ذات الصلة الرامية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التعليم وعمالة الشباب، وتمكين المرأة، وتعزيز الملكية الوطنية الشاملة. لقد اتخذت جورجيا خطوات صوب الاندماج المجتمعي الكامل لبعض المتجتمعات الضعيفة بمشاركة المجتمع المدني وجماعات الدعوة.

ينبغي التأكيد بأن المحاكمة الجنائية بدون استراتيجية لإعادة الإدماج بشكل سليم في المجتمع لا يمكن أن تؤدي إلا إلى زيادة تفاقم التطرف.

ويزيد تنامي التهديدات التي تشكلها مختلف الجماعات الإرهابية من إمكانية استغلال الثغرات الأمنية بقصد جنائي أمرا ممكنا للغاية. وليس سرا أن بعض الجماعات الإرهابية قد أبدت بالفعل اهتماما كبيرا بالحصول على أسلحة دمار شامل لإرهاب العالم. ومن الناحية النظرية، يمكن للإرهابيين الحصول بطريقة غير مشروعة على أسلحة الدمار الشامل أو التكنولوجيات والمواد اللازمة لتجميعها. لذلك، في يوم من الأيام، سيبرز التهديد المتمثل في الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل، ويتخذ شكلا واضحا. ومن أجل منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل بشكل فعال، سيتعين علينا تعزيز البنية الأمنية القائمة، وتعزيز الأمن المادي للمواد الحساسة.

وتشكل المخاطر الناجمة عن احتلال الاتحاد الروسي العسكري غير الشرعي لـ ٢٠ في المائة من أراضينا السيادية، المشكلة الأكثر خطورة. واستخدمت المناطق المحتلة من جورجيا، مثل أي منطقة أخرى متنازع عليها، في جميع أنحاء العالم حيث تغيب الآليات الوطنية والدولية، في أنواع مختلفة من الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك التهريب والإرهاب. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الحاضرين، بأنه قد حصلت على مدى السنوات الماضية عدد من المحاولات المسجلة لتهريب المواد النووية والمشعة عبر المناطق الجورجية التي يحتلها الاتحاد الروسي، وجرت ملاحقتها قضائيا، وأبلغ المجتمع الدولي بها كما يجب.

ويجب إبراز الامتثال الكامل للالتزامات المترتبة بموجب الترتيبات الدولية ذات الصلة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، وقرار مجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، من بين أمور أخرى، باعتباره أولوية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد. أود أن أذكر المجلس بأن حكومة جورجيا نظمت، بالتنسيق مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، أنشطة جانبية رفيعة المستوى خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بشأن مواضيع تتعلق بالحد من مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وخلال شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، أنشأت جورجيا، والمملكة المغربية وجمهورية الفلبين، كرؤساء مشاركين، مجموعة الأمم المتحدة لأصدقاء

تخفيف مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وإدارة الأمن، لتعزيز مختلف المواضيع ذات الصلة بتلك المواد، في الأمم المتحدة من خلال الانخراط بنشاط مع الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة. وستساعد مجموعة الأصدقاء على دمج عنصر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، في البنية الأمنية الدولية وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي فيما يخص التحديات الناجمة عنها. وعندما عقدنا اجتماعنا الثاني على مستوى السفراء في ٦ نيسان/أبريل، شجعنا مرة أخرى الدول الأعضاء الأخرى المشاركة في مراكز امتياز الاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، على الانضمام إلى المجموعة.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا تصميم جورجيا وعزمها على مواصلة العمل مع الدول الشريكة والمنظمات الدولية، لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في الحد من التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الصينية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

يمثل الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف إهانة مباشرة لما تمثله الأمم المتحدة. وكهيئة رئيسية تسهر على تنفيذ ولاية ميثاق الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، يجب على مجلس الأمن أن يواصل مواجهة هذه التهديدات بشكل حاسم.

لقد إستمر تزايد الإرهاب وسيطرته على المزيد من الأراضي والمجتمعات المحلية. ونتيجة لسلسلة من الحوادث الوحشية من باريس إلى واغادوغو، ومن اسطنبول إلى لاهور، ظهر بوضوح بأنه لا توجد دولة واحدة بيننا في مأمن من الإرهابيين. وقد تكون لدينا مجموعة مختلفة من القراءات للدوافع الكامنة وراء الإرهاب، ولكننا نشترك كلنا في بعض المخاوف الأساسية. وفي حين نلجأ إلى أسلوب مكافحة الحرائق فيما يخص بعض التحديات المباشرة، يجب أن نعالج المظالم المتراكمة الأكبر، التي يميل الإرهابيون لاستخدامها لتعزيز صفوفهم.

وأخطأنا أيضا الهدف عندما حاولنا العثور على كبش فداء بدلا من إجراء بعض النقد الذاتي. وهذا يؤدي إلى الفزع، والاتجار بالكراهية عند الآخرين، الذين تختلف هويتهم تبعا للسياق. ولا يمكن إلصاق عمل قام به بعض أفراد ضالون بمجتمع بأكمله أو بدولة بطريقة عشوائية. إن هذا النوع من التعميم يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب، ويربك وحدة الهدف التي لا بد منها لإضعاف الإرهابيين وإلحاق الهزيمة بهم. وبالنسبة لنا، فإن الإرهابي هو إرهابي، وليس لديه أي دين أو معتقد أو عقيدة. ولا يوجد دين في العالم يبرر أو يتغاضى عن العنف غير المبرر، والهجمات ضد المدنيين الأبرياء بحجة تصحيح خطأ من الأخطاء.

وبناء على ذلك، إلتزمت رئيسة وزراء بنغلاديش، الشيخة حسينة بنهج عدم التسامح مطلقا، مع الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، بجميع أشكالهما ومظاهرهما. وقد قامت حكومتنا بالكثير لتفكيك الجماعات الإرهابية المتطرفة وفروعها. ونظل يقظين، من أجل تفادي إمكانية تجنيد مواطنينا كمقاتلين إرهابيين أجانب في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. لقد تأكدنا من عدم استخدام أراضينا من قبل أي كيان ارهابي يعمل ضد مصلحة الدول المجاورة لنا. وقد انضمت بنغلاديش للصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف، كبلد رائد لتعزيز الاستجابات المجتمعية المحلية، لانتشار التطرف المصحوب بالعنف المفضي للإرهاب.

ولا يزال يساورنا القلق جراء التكتيكات الإرهابية المحددة الأهداف، التي تستخدمها بعض الجماعات الارهابية المحظورة، وخاصة مجموعة من الناشطين على شبكة الإنترنت. وتعمل هذه الجماعات المحظورة في المقام الأول من خلال خلايا منشقة، مع أفراد تعرضوا للتلقين العقائدي، يعملون في إطار شبكة متباينة. ويشكل ذلك تحديا لعمليات التحقيق والملاحقة القضائية. وتتفاقم الأمور، جراء مزاعم غير مؤكدة عموما بتورط بعض الجماعات الإرهابية الدولية. وتظل حكومتنا ملتزمة بقوة بالتغلب على هذه التهديدات، والتحديات والحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين في إطار نسيجنا الاجتماعي الديمقراطي والتعددي.

هناك تحديات إضافية ناجمة عن استخدام الإرهابيين بشكل متزايد ومعقد لشبكة الإنترنت. ويتدفق الدعم المالي المزعوم إلى حد كبير من خلال وسائل غأأساليب ير رسمية، بما في ذلك من الخارج. وعلى خلفية جهودنا الرامية للحد من الفجوة الرقمية، لا تزال هناك ثغرات في النظام يمكن لإرهابيي الفضاء الإلكتروني، استغلالها في أي وقت. ولعل هذه التحديات لا تقتصر على بنغلاديش، بل يتعين التصدي لها، بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة المحلية ذات الصلة، وبدعم من شركائنا الدوليين. إننا نقدر في هذا السياق، عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، من بين أمور أخرى، فيما يخص تعزيز قدرة جهازنا القضائي ووكالاتنا الخاصة بإنفاذ القانون والمؤسسات المالية، على نطاق واسع بما يتماشى مع استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة الإرهاب.

وفي الختام، أود أن أعرض عليكم بعض الأفكار لكي ينظر المجلس فيها.

أولا، يجب على المجلس أن يبقي قيد نظره متابعة جهوده الرامية لمعالجة الأسباب الجذرية الأساسية للإرهاب الدولي، بما في ذلك، من خلال تسهيل استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، والوصول بها إلى نهايتها المنطقية.

ثانيا، ينبغي للمجلس، كما قام بذلك اليوم، إجراء تقييم لإسهامه في التنفيذ الشامل والمتوازن للأركان الأربعة للاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وزيادة ضبط استجابته، في ضوء نقاط القوة، ونقاط الضعف التي تم تحديدها.

ثالثا، نتوقع من المجلس توفير التوجيه المستمر للجان مكافحة الإرهاب المعنية، وأفرقة الخبراء التابعة له، للقيام بعملها في إطار مشاورات منتظمة مع عدد أكبر من الأعضاء والإسهام بشكل فعال في بناء القدرات على أساس الاحتياجات على المستويين الوطني والإقليمي .

رابعا، من الأهمية بمكان بالنسبة للمجلس إجراء تقييم موضوعي للتهديدات الإرهابية والروابط القائمة على الأدلة، واستبعاد التقارير أو التحليلات التي لا يدعمها بالضرورة فهم كاف للحقائق الميدانية.

خامسا وأخيرا، يجب على المجلس أن يتخذ نهجا مستنيرا وحذرا عند إسناد ولايات عمليات مكافحة إرهاب لعمليات حفظ السلام المنتشرة في الميدان، والتي هي في الغالب غير مجهزة للقيام بذلك.

إننا نتطلع إلى مواصلة هذا الحوار مع جميع الأعضاء، بما في ذلك خلال الاستعراض القادم لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، في شهر حزيران/يونيه.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الخياري (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أشكر جمهورية الصين الشعبية على تنظيم هذه المناقشة المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وهذه ليست مجرد مناقشة أخرى، إذ أننا نتحدث عن موضوع يتطلب أن نكثف جهودنا المشتركة لنستجيب على نحو أكثر فعالية وسرعة لنمو هذا التهديد غير المسبوق.

والنطاق الجغرافي للهجمات الإرهابية التي نُفذت في الأشهر الأخيرة – ولن أسرد أسماء المدن والبلدان لأن القائمة أصبحت، للأسف، طويلة جدا – يبين حجم التهديد. وقد بلغ عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب ٣٠ ٠٠٠ من أكثر من ١٠٠ بلد. فما الذي يجعل التطرف العنيف مغريا لهذه الدرجة؟ ولماذا لم يتمكن المجتمع الدولي من إحباط استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض شائنة، مما أسهم من دون شك في عولمة الإرهاب؟

ويذهب البعض إلى حد التساؤل عما إذا كان ينبغي إعطاء الأولوية لحرية التعبير على الحق في الحياة. ولا يخلو النقاش بشأن هذه المسألة من أهمية ويستحق، في رأينا، النظر فيه بتعمق.

وقد تمكنت تونس، بفضل التزام جميع أصحاب المصلحة بالحوار والتوافق ومشاركة المجتمع المدني، من التغلب على الصعوبات الكامنة في الانتقال إلى الديمقراطية. وقد مكنها هذا النهج، في جملة أمور، من الفوز بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن هذه الإنجازات مشرفة ولا يستهان بها، فإنها لا يمكن أن تحجب التحديات التي نواجهها. وأود أن أشير على وجه الخصوص، تمشيا مع مناقشة اليوم، إلى التحدي المتمثل في مكافحة الإرهاب.

فتونس تسعى حثيثا من أجل التصدي بفعالية لتحدي الإرهاب من خلال اعتماد نهج شامل وطويل الأجل. وهذه ليست معركة سهلة؛ فهي مكلفة وباهظة الثمن. وقد دفعت تونس ثمناً لذلك: الرجال والنساء الشجعان – والذين أود أن أحييهم بحرارة اليوم – الذين ساعدونا في الدفاع عما أحرزته من تقدم ديمقراطي وعن التزامها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ولضمان احترام خياراتها الاجتماعية ومواصلة ترسيخ هوية مجتمعها العربية الإسلامية وأخيراً، لترجمة نجاح انتقالها الديمقراطي إلى فوائد اقتصادية واجتماعية للشرائح السكانية الأكثر ضعفا، وبالتالي منع تغذية نزعة التطرف لدى الأفراد الأكثر حرمانا من الناحيتين المادية والفكرية.

ولن تكون المهمة سهلة في الأجل القصير. وما من أحد يجادل حول هذه النقطة ما دامت التداعيات القوية للتوترات والنزاعات، التي يبدو أحيانا أنه لا توجد أي فرص حقيقية لحلها بشكل دائم، مستمرة في إضعاف بيئتنا. ونحن عازمون على مكافحة هذه الظاهرة من خلال سلطة القانون، وهذا هو السبب في أننا اعتمدنا قانونا أساسيا جديدا لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال في آب/أغسطس ٢٠١٥، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). كما وضعنا مؤخرا، بالتعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، استراتيجية وطنية كلية متعددة القطاعات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، تقوم على أربع ركائز هي: الوقاية والحماية والمتابعة والاستجابة.

وقد وُضعت مجموعة كاملة من التدابير في هذا الصدد. وسأكتفي بالإشارة هنا إلى إطلاق وزارة الشؤون الدينية حملة في عام ٢٠١٦ تحت شعار ”غدوة خير“ (غدا أفضل)، تستهدف الشباب والتعريف بالوجه الحقيقي للإسلام المعتدل من خلال الفن والثقافة والاتصالات. وتجمع الاستراتيجية بين مختلف أصحاب المصلحة؛ فهذه معركة لا بد لنا جميعا من خوضها. فهي ليست مجرد كفاح من أجل حياة أفضل؛ إنها حرب من أجل الحياة نفسها. إنها حرب ضد عدو مشترك. ولهذا السبب يجب علينا ”نحن شعوب الأمم المتحدة“ – وأنا أقتبس هنا العبارة الشهيرة الواردة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة – أن نعزز دعمنا لجهود البلدان التي تحتاج إليه من أجل التخلص من هذا التهديد عبر الوطني.

ونرحب في هذا السياق بوضع فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب خطة للمساعدة في بناء قدرات البلدان على التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتوفر هذه الخطة نهجاً أكثر تنسيقاً وتماسكا تجاه هذه المسألة. ونود أيضا أن نقول إن الدعم الكافي لقائمة المشاريع ذات الأولوية وذات الصلة أمر حاسم إذا كنا نرغب في مساعدة البلدان على بذل الجهود اللازمة لتعزيز مراقبة الحدود، وهو مجال حساس للغاية، واستشهد به كمثال. وسنتمكن، في إطار هذا الدعم والمساعدة، من تقييم ما إذا كانت إجراءاتنا ترقى إلى مستوى كلامنا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق إلى الدور التوجيهي الاستراتيجي الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة في مواجهة التحدي الإرهابي. وفي هذا السياق، أود أن أكرر النداء الذي وجهه اليوم العديد من المتكلمين بشأن ضرورة تبني نهج أكثر شمولا لمنع هذه الظاهرة من خلال استكمال التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب، التي تظل بالغة الأهمية، بتدابير منهجية لمنع التطرف العنيف. وأود أيضا أن أشدد على أهمية خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف التي تهدف إلى تعزيز جهودنا المشتركة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء التطرف العنيف بكل تعقيداتها.

وأخيرا، نتطلع إلى أن نتمكن من مواصلة المناقشات الموضوعية بشأن الخطة بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير التي ستساعدنا على إحراز تقدم بخصوص مسائل على هذا القدر من الأولوية العاجلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هان تشونغي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت.

تمثل الهجمات الإرهابية المروعة الأخيرة في باكستان وبلجيكا تذكرة مؤلمة بالطابع الفتاك للتهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وبعد مرور عشر سنوات على اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، يظل دور الأمم المتحدة في مجال منع الإرهاب ومكافحته حاسما أكثر من أي وقت مضى.

وقد اتخذ مجلس الأمن، في السنوات الأخيرة، سلسلة من القرارات الرامية إلى التصدي للاتجاه الجديد الخطير لخطر الإرهاب الذي تشكله جماعات متطرفة مثل تنظيم داعش. وعززت هذه القرارات فعالية الإطار العالمي القائم لمكافحة الإرهاب بفرض تدابير جديدة لإيقاف تمويل الإرهابيين ومنع التحريض على الإرهاب ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومعالجة المسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في منع التطرف العنيف. وتقدر جمهورية كوريا الدور النشط الذي يضطلع به مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب، وهي ملتزمة التزاما كاملا بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل تشجيع التنفيذ الكامل لهذه القرارات من قبل جميع الدول الأعضاء.

واتخذت جمهورية كوريا، في الآونة الأخيرة، خطوة هامة صوب تعزيز تشريعاتها الوطنية لمكافحة الإرهاب عن طريق سن قانون لمنع الإرهاب لحماية الناس والسلامة العامة. ويجرم هذا التشريع الجديد طائفة واسعة من الأنشطة الإرهابية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك قانون الانضمام إلى الجماعات الإرهابية في الخارج بصفة مقاتلين إرهابيين أجانب وتمويل الأنشطة الإرهابية. كما يتضمن القانون الجديد تدابير وقائية قوية، بما في ذلك جمع المعلومات وتدابير مراقبة الهجرة ووقف المعاملات المالية في مواجهة الأفراد شديدي الخطورة. ويتوخى القانون إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب ليعمل بمثابة برج مراقبة لجميع تدابير مكافحة الإرهاب.

وبلتزم جمهورية كوريا بأن تنفذ بإخلاص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتمويل الإرهاب، بما في ذلك القرار الأخير ٢٢٥٣ (٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، تشارك جمهورية كوريا بنشاط في الجهود الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب من خلال رئاستها لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. كما تعزز جمهورية كوريا رصد الرسائل والأنشطة الإلكترونية ذات الصلة بالإرهاب بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة. واكتشفت اللجنة الكورية لمعايير الاتصالات، في الآونة الأخيرة، عدة حالات لمحتوى ضار على شبكة الإنترنت واتخذت تدابير للتخفيف من خطر هذا المحتوى.

وقد أصبح واضحا بصورة متزايدة، من خلال جهودنا السابقة لمكافحة الإرهاب، أن التدابير الأمنية وحدها لا تستطيع هزيمة الإرهاب.

ومن الضروري اتباع نهج أكثر شمولا للتصدي للدوافع العميقة الكامنة وراء التطرف العنيف. وفي ذلك الصدد، تؤيد جمهورية كوريا تأييدا تاما خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، وهي على أهبة الاستعداد للمشاركة بنشاط مع المجتمع الدولي بغية تنفيذها تنفيذا فعالا على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. وترحب جمهورية كوريا باعتماد الجمعية العامة القرار ٧٠/٢٥٤ بتوافق الآراء في الشهر الماضي، والذي يتعهد بمواصلة النظر في الخطة، وتأمل أن يسهم القرار إسهاما إيجابيا في الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المقرر إجراؤه في حزيران/يونيه.

في ملاحظة أخيرة، فمثلما شدد وفد بلدي على أهمية دور الشباب والتعليم في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في مؤتمر جنيف بشأن منع التطرف العنيف المعقود في ٨ نيسان/أبريل، أود أن أشير إلى أن الشباب يمثلون أغلبية كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينضمون إلى الجماعات المتطرفة، وأن الكثير منهم من المراهقين. وإذا أردنا هزيمة التطرف العنيف ومنع هؤلاء الشباب من الوقوع فريسة للأيديولوجيات والدعاية السامة في نهاية المطاف، فإن من الأهمية بمكان أن نعلمهم قيم الكرامة الإنسانية والسلام والتنوع والتسامح، على النحو الذي يؤكده مفهوم التثقيف في مجال المواطنة العالمية. وينبغي أن نكون قادرين – بواسطة التثقيف في مجال المواطنة العالمية بشأن نظام أفكارنا وقيمنا العالمية – على إقناع جيل شبابنا بأن مجتمعاتنا الحرة والمتنوعة، وليس الكراهية والعنف اللذين ينشرهما المتطرفون، هي التي توفر المسار النبيل نحو تحقيق الكرامة والأمل والسعادة للجميع. وستواصل جمهورية كوريا جهودها الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجال المواطنة العالمية باعتباره حلا أساسيا لظاهرة التطرف العنيف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الصين على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وتذكّرنا الهجمات الإرهابية التي شُنّت مؤخرا في أجزاء كثيرة من العالم بالحاجة الملحة إلى تضافر الجهود الدولية للتصدي لهذا الخطر المتنامي. ولهذا السبب فإن مناقشة اليوم هامة للغاية لكونها تتيح الفرصة لتقاسم الآراء قبل الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه.

وإذ عقدنا العزم على القضاء على الإرهاب، فإنه يجب على جميع الدول أن توحد صفوفها في إيمان راسخ بأنه لا مبرر لأي عمل إرهابي وينبغي إدانته بغض النظر عن دوافعه. وتؤمن مملكة تايلند إيمانا راسخا بأن الإرهاب لا يرتبط بأي دين أو جنسية أو حضارة. ومثلما أثبتت التجارب فالإرهاب لا يميز بين ضحاياه، وأن عواقبه تؤثر على الجميع من شتى مناحي الحياة. وعليه، أود أن أشاطر المجلس منظور تايلند بشأن الكيفية التي يمكننا بها التصدي للإرهاب بطريقة منسقة.

فعلى الصعيد الوطني، يتعين وضع تشريعات قوية لمنع الإرهاب وملاحقته قضائيا، فضلا عن التنفيذ الفعال والحسن

التوقيت لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة ما يتعلق منها بتمويل الأنشطة الإرهابية. وفي مملكة تايلند، فقد أدرجت جرائم الإرهاب في قانون العقوبات الوطني منذ عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠١٣أصدرنا تشريعا جديدا بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بهدف تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

ويمكن أن تكون وسائط التواصل الاجتماعي أداة فعالة تمكّن الإرهابيين من الوصول بسرعة إلى الفئات المهمشة والشباب الساعين إلى الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وإذ نكفل حماية حرية التعبير، فإنه يجب علينا أيضا أن نضع نظما وطنية فعالة بشأن استخدام الفضاء الإلكتروني ومنع إساءة استخدام وسائط الإعلام الإلكترونية وتعزيز الدور البنّاء لوسائط التواصل الاجتماعي في مكافحة نشر الدعاية الإرهابية والأيديولوجيات العنيفة.

وهناك ضرورة أيضا للتعاون الإقليمي الوثيق. وما تزال مملكة تايلند مؤمنة بأهمية المشاركة النشطة في المحافل الدولية لمكافحة الإرهاب، من قبيل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، والاجتماع الآسيوي الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويتيح التكامل الاقتصادي حرية تدفق السلع وتنقّل الأشخاص في العديد من المناطق بصورة أكبر. ومن المهم أن تتعاون الدول على تبادل المعلومات الاستخباراتية ومكافحة تمويل الإرهاب وبناء القدرات، ولا سيما بشأن أمن الحدود. ويجب في الوقت نفسه كفالة حرية التجارة وتنقّل الأشخاص، وهو واجب يجعل هذه المهمة أكثر تعقيدا.

وعلى الصعيد الدولي، يجب علينا أن نعمل معا على تحقيق الزخم وحشد التأييد اللازم لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وعمل وكالات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب. وسيكون الاستعراض المقبل للاستراتيجية في حزيران/يونيه فرصة مناسبة للدول الأعضاء كي تنظر في أوجه التآزر الممكنة بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، ما يساعد على مكافحة الإرهاب بمزيد من الفعالية.

ويجب أيضا أن تلتزم الدول الأعضاء تماما بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الرامية إلى وقف أنشطة تمويل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتجنيدهم وتنقّلهم. ومن جانبنا، ما برحت مملكة تايلند تبذل قصارى جهدها لأجل الوفاء بالتزاماتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة في ذلك الصدد. وشرعنا مؤخرا – وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة – في تنفيذ نظام الفرز المسبق لبيانات المسافرين لضمان زيادة فعالية مراقبة الحدود. واستطعنا في الشهر الماضي في بانكوك، أن نتشاطر خبرتنا في هذا المجال مع الدول الأعضاء في حلقة العمل الإقليمية التي عقدتها الأمم المتحدة بعنوان ”الارتقاء بمستوى الوعي وبناء القدرات في مجال المعلومات المسبقة عن المسافرين“ التي سعت إلى ترسيخ فهم مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والجهود التي ينبغي للمجتمع الدولي بذلها للتصدي لذلك التهديد.

ولدينا إيمان راسخ بأن العالم بات بحاجة إلى صك دولي ملزم قانونا شاملا لمكافحة الإرهاب. وعليه، فإننا ندعو إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي التي ما تزال قيد الانتظار. ويجب على البلدان أن تعمل بنشاط معا للتغلب على المأزق الحالي، وخاصة إيجاد حل توفيقي لوضع تعريف واضح ودقيق للإرهاب.

ويجب علينا – إلى جانب الجهود المكثفة المبذولة لمكافحة الإرهاب على جميع المستويات – مواصلة التصدي المستمر لأسبابه الجذرية. ويهيئ الفقر وانعدام التعليم وضعف سيادة القانون وعدم إمكانية الوصول إلى العدالة والاستبعاد السياسي والاجتماعي معا الظروف والتظلمات التي قد تؤدي إلى العنف. ويجب تعزيز المساواة والتسامح والتفاهم، بما في ذلك الحوار بين الأديان والثقافات، بغية المساعدة في منع التحريض على الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد فتح الله (جامعة الدول العربية): شكرا سيدي الرئيس، واسمحوا لي أن أهنئ بلدكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأعرب عن تقديري لعقدكم هذه الجلسة الهامة والمخصصة للنقاش حول مسألة محورية ألا وهي مسألة ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية – مكافحة الإرهاب“. كما أتوجه بالشكر على الإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المسألة قيد النقاش.

تعقد هذه الجلسة الهامة والعالم بأكمله، لا سيما منطقتنا العربية، يمر بمنعطف تاريخي خطير من جراء العمليات الإرهابية التي تعددت أسبابها وتكاثرت بؤرها وتزايدت منابعها، الأمر الذي يستوجب من الأسرة الدولية النظر وبجدية وحزم في كيفية تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين لمحاربة ظاهرة الإرهاب والحدّ من أنشطتها التخريبية التي باتت تهدد كل مقوماتنا الحضارية والثقافية والتاريخية، إضافة إلى أهمية تكثيف الجهود الدولية في هذا الإطار لقطع تمويل الإرهابيين وتجفيف منابعهم استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

يقف العالم اليوم مشدودا قلقا لما تشهده الساحة الدولية من تصعيد لأعمال الجماعات الإرهابية التي بدأت ومنذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي ولم يلتفت إليها العالم بالطريقة الكافية لمعالجتها حينئذ، وبالتالي أدت هذه الظاهرة إلى انتشار جماعات لا تمتُّ بفكرها وممارساتها المتطرفة إلى أي دين أو عرق أو حضارة بصلة، في أرجاء المعمورة عابرة كل الحدود والقارات. ولعل الوقائع الفظيعة التي حدثت مؤخرا، سواء في فرنسا أو بروكسل أو غيرها من بلدان الشمال الأفريقي أو بلدان منطقتنا العربية، بتوقيع واعتراف من رواد هذه الظاهرة المجتمعية الدخيلة على ثقافاتنا وحضاراتنا، والتي تعمل وبكل ما أوتيت من قوة على تهديد السلم والأمن الدوليين من خلال ترويع المدنيين الآمنين وحصد المزيد من أرواح الأبرياء منهم، لهي أكبر دليل على ذلك.

وإذ نجتمع اليوم تحت مظلة هذه المنظمة العريقة، وبصفة خاصة جهازها الرئيسي المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين، للتداول في كيفية محاربة هذه الجماعات الإرهابية المتطرّفة بفكرها وممارساتها ومنهجها، فإن اتفاق المجتمع الدولي على مفهوم الإرهاب أصبح ضرورة ملحّة، حيث فشلت الأمم المتحدة حتى الآن في التوصّل إلى تعريف واضح له، وهو ما ساهم في انتشار هذه الظاهرة المدمرة للسلم والأمن الدوليين. وهذا المفهوم لا يتقاطع في حال من الأحوال مع مفهوم المقاومة الحقة للشعوب الرازحة تحت الاحتلال، وحق هذه الشعوب في تقرير مصيرها ودحض أي استعمار لأراضيها.

ولعل اجتماعنا هذا اليوم يأتي تنفيذاً للإرادة الدولية في تجسيد الحوكمة العالمية حول حفظ الأمن والسلم الدوليين والتي أشرت إليها في اجتماعنا السابق حول الأمن والسلم الدوليين وضرورة تغيير الكثير من المفاهيم وآليات العمل الدولية وأن يقوم المجلس بوضع سياسات جديدة لإنفاذ قراراته المعنية بمعالجة المخاطر التي تهدد أمننا وسلمنا، بحيث تكون آليات تنفيذ القرارات ذات الصلة أكثر فاعلية.

كما نأمل أن تسهم جهود الأمم المتحدة الرامية لمراجعة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتي ستعقد في حزيران/يونيه من العام الجاري في تعزيز العمل الدولي الجاد، بحيث تتكامل الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية مع الاستراتيجيات الدولية بعيداً عن ازدواجية المعايير، وبما يجدد التأكيد على ضرورة عدم ربط الإرهاب بأي ديانة أو جنسية أو حضارة معينة، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، وعدم حرمان الشعوب الرازحة

تحت الاحتلال من تحقيق مصيرها مع ضمان الحق المشروع لهذه الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي لأراضيها. والتأكيد أيضاً على أهمية تجفيف مصادر تمويل الأنشطة الإرهابية لهذه الكيانات الإرهابية التي حددتها مختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن جامعة الدول العربية والهيئات والمنظمات التي تعمل في إطارها تضع ملف مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الشعوب في صلب اهتماماتها وأولوياتها، الأمر الذي طالما أكدت عليه القمم والمجالس الوزارية للجامعة العربية في قراراتها ذات الصلة، والتي كان آخرها اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، والذي أدان جميع الأعمال الإرهابية وممارستها بكافة أشكالها ومظاهرها، وأياً كان مرتكبوها بما فيهم الإرهابيين الأجانب وأياً كانت أغراضها، والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى هذه الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، وأخص بالذكر هنا الفقرة ١١ من قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٨٠١٨ المؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠١٦، التي تدعو الدول العربية إلى تجريم تنقّل مواطنيها أو إرهابيين أجانب من أراضيها للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية، والعمل على وضع النظم القانونية والإجراءات الإدارية المناسبة لمعاقبة هؤلاء المقاتلين، والحد من الخطر الذي يمثلونه لدولهم الأصلية، والدول التي يعبرونها، والدول التي يُسافرون إليها.

وإنه لمن دواعي الأسف الشديد أن يقف المجتمع الدولي عاجزاً وبجميع آلياته وبما تملكه الأسرة الدولية من إمكانيات مادية وعسكرية وفكرية في مواجهة الجهات من غير الدول ووضع حد لعملياتها الإرهابية التي تتحدى العالم أجمع من خلال تدمير الشعوب ومقومات الدول، خاصة وأن تنوّع التقنيات المستخدمة من قبل الكيانات الإرهابية والأفراد المرتبطين بها أو المتفرعين عنها قد منح هذه الكيانات مرونة في التحرّك بسهولة ويسر، مما يحتّم على المجتمع الدولي تكثيف الجهود الدولية لتطوير شبكة إعلام تكنولوجية مضادة للتصدي لأفكار هذه الكيانات الإرهابية، ومنعهم من استقطاب العقول ونشر التطرّف عبر الإنترنت.

وقد جددت الجامعة العربية دعوتها خلال مجلسها الوزاري الأخير في دورته الـ ١٤٥ في الفقرة ١٤ من نفس القرار المشار إليه وأقتبس: ”دعوة الدول العربية إلى التعاون لمنع الإرهابيين من استغلال تكنولوجيا المعلوات والاتصالات والإنترنت للتحريض على دعم أعمال الإرهابيين أو تمويل أنشطتهم أو التخطيط أو الإعداد لها، ووضع آلية وطنية للتعامل مع المواقع الإلكترونية ذات الصلة بالتنظيمات الإرهابية“، وهو ما يتفق مع ما تضمنته قرارات مجلس الأمن المعنية بتدابير مكافحة الإرهاب وضروة محاربة هذه الظاهرة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الإلكتروني، القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بالإضافة إلى القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) والذي شمل وحده ثلاث فقرات أشار من خلالها المجلس إلى الخطر القائم من استخدام الإعلام الإلكتروني.

إن عدم التنفيذ على أرض الواقع لمختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، والخاصة بوضع حد لتفاقم المشاكل في منطقة الشرق الأوسط وحلها على وجه السرعة من أجل استعادة الاستقرار، سوف يؤدّي بلا شك إلى ازدياد وتيرة العمليات الإرهابية في العالم بأكمله وهو ما دلّت عليه مؤخراً أحداث بروكسل الإرهابية.

وإدراكاً منها للدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي في التوعية والارتقاء بالأفكار، قامت الجامعة العربية في إطار تعاونها القائم مع الأمم المتحدة للعمل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال متابعة التطورات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على العالم العربي، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، بعقد المنتدى الإعلامي العربي

الأول حول دور الإعلام في مكافحة الإرهاب وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة وهي لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، وذلك بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وقد شملت خلاصة مناقشات ومداولات المنتدى الحاجة إلى استمرار الحوار بين جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وجميع الدول الأعضاء والقطاع الخاص لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى ضرورة معالجة سوء استخدام وسائل الإعلام للترويج لهذه الأعمال الإجرامية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت عقب تقديم الأمين العام خطة عمل لمنع التطرف العنيف، وبعد أقل من أسبوع على انعقاد مؤتمر جنيف بشأن نفس الموضوع.

تؤيد رومانيا البيان الذي أُلقِي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشدد على أن بلدي مساهم نشط في سياسات الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب. وسأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد ركّز أكثر من نصف القرارات التي اتخذها مجلس الأمن خلال السنة الماضية على هذا الموضوع. ومع ذلك، لا يزال الإرهابيون ينشرون الخوف في أجزاء كثيرة من العالم. يشكل الإرهاب تهديداً مستمراً ومنتشراً للبشرية. إن الهجمات الإرهابية الأخيرة، التي قتلت مئات الأشخاص في سورية والعراق وأفغانستان وليبيا ولبنان ومالي وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وبلجيكا وتركيا وباكستان وفي أجزاء أخرى من العالم، تذكرنا بأنه لا يوجد بلد أو منطقة بمنأى عن آثارها.

ومنذ بداية الحرب والعنف في سورية والعراق وليبيا، ما فتئنا نواجه ظاهرة المقاتلين الأجانب.

كما أنهم يشكلون تهديدا خطيرا للأمن عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. ويتضاعف الأثر من خلال حملة عدوانية في وسائط التواصل الاجتماعي للحصول على المعدات والروابط اللوجستية. وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد أدمجت تدابير لرصد انتشار التطرف العنيف على الإنترنت في استجاباتها لمكافحة الإرهاب، لا يزال منع استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية تحديا رئيسيا بالنسبة لمعظم الدول.

ويجب أن تكون مكافحة الإرهاب جزءا من استجابتنا. وتحليل الشبكات، وخفض التمويل الخاص، ومكافحة التطرف، وضربات العمليات الخاصة كلها أمور ضرورية. إلا أنه لا يمكن التصدي للإرهاب من خلال التدابير الأمنية أو العسكرية فقط. وقد أكد الأمين العام بان كي – مون مجددا، عندما تكلم يوم الجمعة الماضي في جنيف وهنا هذا الصباح، على الحاجة إلى زيادة التركيز على الأسباب الجذرية للإرهاب، مشيرا إلى أنه عندما يتعين على المرء مكافحة الإرهاب، فإن ذلك يكون بعد فوات الأوان، وأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المتطرفة الأخرى تنتشر الآن كالسرطان في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فإنه عند مكافحة الإرهاب تكون لا بد من الرؤية الطويلة الأجل والاستجابة القصيرة الأجل لا لز

ونحن بحاجة إلى استراتيجية متكاملة أوسع نطاقا تراعي المجموعة الكاملة من الأنشطة، بما في ذلك المساعدة الإنسانية. ويتعين على خطط العمل الرامية إلى مكافحة الإرهاب تحسين التدابير المتخذة لمكافحة الدعاية التي تقوم بها داعش على الإنترنت، والاتجار بالأسلحة النارية غير المشروعة، وتمويل الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك، على سبيل المثال، مراقبة منصات التجارة بالعملات الافتراضية على الإنترنت، والتعاون الفعال فيما بين وحدات الاستخبارات المالية. ويجب أن تكون

المشاركة الإيجابية للشباب، وتحسين التعليم، وتعليم احترام حقوق الإنسان والتنوع والمساواة بين الجنسين، وتيسير العمالة لمكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي جميعها جزءا من استراتيجيتنا.

كما يجب أن تشمل مكافحة داعش استهداف الجماعات المنتسبة لها، التي تناصرها وتتمتع بامتيازات في حيز أكبر من المنطقة التي تسيطر عليها داعش نفسها، لأنها تمكن التنظيم من توسيع نطاق عمله. وإذا كان المجتمع الدولي يريد دحر داعش، فعليه العمل ضد الجماعة ككل، وليس ضد الجزء الأبرز منها فحسب. وبنفس القدر من الأهمية، ينبغي ألا يتم ربط الإرهاب والتطرف العنيف بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. ويجب علينا ألا نسمح للإرهابيين باستغلال حالة اللاجئين والتلاعب بالرأي العام واستقطابه ضد المهاجرين الذين هم أنفسهم يفرون من الأراضي التي يحتلها الإرهابيون من أجل إنقاذ حياتهم. وأخيرا وليس آخرا، فإن التعريف القانوني للأفعال الإرهابية لا يزال يمثل شاغلا رئيسيا، مما يؤثر على التعاون الدولي في تعقب الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

وإذ نستلهم من مونتسكيو، ينبغي لنا أن نعطي الأسبقية لسيادة القانون لأن سيادة القانون هي الأساس لجميع عناصر المجتمع. والأمم المتحدة في موقع فريد للنهوض بهذه الجهود. فهي توفر المحفل اللازم لبناء تحالف عالمي وتضمن الشرعية العالمية للاستجابة للإرهاب على المدى الطويل. وتوفر اتفاقيات الأمم المتحدة بالفعل إطارا قانونيا للعديد من الخطوات التي يجب اتخاذها للقضاء على الإرهاب. وسيكون استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه هذا خطوة أخرى إلى الأمام. وتؤيد رومانيا بقوة هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بافن (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تشكركم بلجيكا، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن موضوع يهم المجتمع الدولي بأسره والذي قد ضرب بلجيكا بكل قوة في ٢٢ آذار/مارس، كما حدث مؤخرا في فرنسا، ولبنان، وباكستان، وكوت ديفوار، وتركيا، وكذلك العديد من البلدان الأخرى. وأود أن أعرب عن انضمام روح مناقشتنا لجميع ضحايا هذه الفظائع. كما أود أن أشكر العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية التي قدمت دعمها الأخلاقي أو العملي في تلك الأوقات العصيبة. وتعد هذه المبادرات دليلا على التزام المجتمع الدولي ككل بالإبقاء على وجود جبهة موحدة ضد الإرهاب الدولي.

ولم تكن بلجيكا في انتظار وقوع هذه الأحداث المأساوية على أراضيها لتتحمل مسؤوليتها. وقد أظهرت لنا الهجمات أن علينا مواصلة جهودنا بإصرار وبالتعاون الوثيق مع شركائنا. وعلى مدار عدة سنوات، اتخذنا تدابير عديدة من أجل تعزيز قدراتنا، سواء كانت قانونية أو قضائية أو شرطية أو عسكرية أو من حيث المعلومات الاستخبارية. وقد تأثرت بلجيكا – شأنها شأن الكثير من الدول الأخرى – من جراء ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتعطي أولوية في الاهتمام لتنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وقد اتخذت الخطوات اللازمة لمكافحتها بقوة. فالقانون الجنائي البلجيكي يجرم تحديدا الرحلات لأغراض التدريب في مناطق النزاع، والمشاركة في النزاعات في الخارج.

وعند التصدي للإرهاب والتطرف العنيف، يجب أن تكون الاستجابة متكاملة وشاملة ومنسقة. فتعقيد هذه الظاهرة يقتضي منا أن نتعامل معها بطريقة وقائية وعقابية وعلاجية. وبعد أن أصبح بلدي على بينة من مشكلة التطرف في مرحلة مبكرة، فإنه صاغ خطة عمله الأولى لمكافحة التطرف في عام ٢٠٠٥ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، اعتمدت حكومة بلدي

أول برنامج وطني للوقاية من التطرف، الذي استند إلى تحسين فهم عمليات التطرف، وتعزيز التدابير الوقائية الاجتماعية، وتعزيز قدرة الفئات الأضعف على التكيف، والتوعية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

ويتطلب التصدي للإرهاب والتطرف العنيف على النطاق العالمي توفر استجابات متعددة. وأود أن أناقش ثلاثا منها في سياق مناقشة اليوم.

أولا، فيما يتعلق بالدفاع عن القيم المشتركة لمجتمعاتنا وما تتسم به من مرونة، فإننا إذا لم نعالج الأسباب الجذرية سيُحكم علينا بأن نرى ظهور التطرف العنيف مجددا في أماكن أخرى، حيثما تمكنه الفوضى من التجذر. ويعد الأمن واحترام المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحريات الفردية عناصر مكملة ويعزز بعضها بعضا. وهذه رسالة نعرب عنها بقوة، سواء داخل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو المجلس الأوروبي.

ويتأكد النهج الشامل الذي تلتزم به بلجيكا في خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، التي نشرت في كانون الثاني/يناير. ونحن نرحب بها ندعمها. فإلى جانب أن الخطة تدعو كل دولة ومنطقة إلى تحمل مسؤوليتها، فإنها تؤكد على الروابط التي ينبغي إقامتها مع أهداف التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، ودعم حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز التسامح. وفي هذا الصدد، فإننا مقتنعون بأن الشباب، والنساء، والتعليم، والحصول على عمل لائق عناصر ستؤدي دورا رئيسيا في نجاح هذه الاستراتيجية. ويعد نهج ”إشرك الأمم المتحدة برمتها“ رئيسيا في هذا الصدد.

ثانيا، فيما يتعلق بالوقاية والتسوية السياسية للتراعات الدولية، لا يمكننا دحر آفة الإرهاب إذا كنا نسمح للإرهابيين بالسيطرة على الأقاليم التي يمكنهم منها تطوير قدراتهم ونشر أيديولوجيتهم والتحضير لهجماتهم. ومن الضروري للمجتمع الدولي أن يبقى متحدا من أجل تسوية التراعات بالوسائل السلمية والسياسية، لا سيما تلك التراعات التي تهيئ الفوضى التي تتيح نشوء الجماعات الإرهابية.

وتمثل سوريا أول بؤرة يجب إخمادها في هذه الأزمة. وفي هذا السياق، نشيد بالعمل الدؤوب الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا. غير أن العمل لا يقف عند هذا الحد. فللأسف، هناك مناطق أخرى من العالم تعاني من مشاكل كبيرة لا تتوقف على توفير فرص للجماعات الإرهابية لتوسيع شبكاتها. وتؤيد بلجيكا الأمم المتحدة التي – بموجب ولايتها وشرعيتها وقدراتها – لديها دور لتضطلع به أكثر أهمية من أي وقت مضى في مكافحة هذا الاضطراب العالمي الجديد.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالاستجابة الأمنية، بنهج متكامل، فإن وجود استجابة من هذا القبيل أمر بالغ الأهمية. ولهذا السبب يجب أن نواصل الكفاح دون فتور ضد أشباه الدول من قبيل داعش وتنظيم القاعدة. ومن ثم فإن بلجيكا تشارك بنشاط في التحالف الدولي ضد داعش. وهو أيضا السبب في التزام بلجيكا التزاما ثابتا بتعزيز وسائلها الخاصة للاستجابة للتهديد، ومواصلة العمل نحو توثيق التعاون مع شركائها.

وهذا التعاون الدولي يصبح ضروريا بشكل متزايد لأن خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى بلدانهم الأصلية يشتد ويواصل تشكيل تحديات جديدة. وأعني، على سبيل المثال، إقامة صلات بالجريمة المنظمة، أو استعمال مواد كيميائية بسيطة من أجل صنع القنابل، أو استخدام أماكن افتراضية جديدة غير مراقبة، من قبيل Darknet، أو الاتجار بالأسلحة غير المشروعة. لذلك، من الحيوي أن نعمل معا على التكيف والرد الفوري.

وفي هذا الصدد، إن تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع

جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يساعد على مواجهة اقتناء العصابات الإجرامية أو الإرهابيين لتلك الأسلحة. وثمة العديد من المبادرات الرامية إلى تحسين تبادل البيانات والمعلومات قد تم الاضطلاع بها، ولا سيما من جانب الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وجرى بالفعل اتخاذ العديد من الخطوات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومن واجبنا الآن أن نركّز على تنفيذها، ونظل متيقظين للتأكد من أن يكون بإمكانها مساعدتنا في التصدي لهذه التهديدات المتطورة باستمرار.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة الجارية اليوم، وأن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وألقي الآن بيانا بصفتي الوطنية.

إن الهجمات الإرهابية الأخيرة في جميع أنحاء العالم أظهرت مرة أخرى أنه لا يوجد بلد في مأمن من خطر الإرهاب. فتركيا أيضا مستهدفة من تنظيمات ارهابية، ولا سيما تنظيم داعش، وحزب العمال الكردستاني، ووحدات الحماية الشعبية. ولقد أودت آخر الهجمات بالقنابل في أنقرة واسطنبول بحياة ١٨٤ من الأشخاص الأبرياء، وخلّفت مئات الجرحى، ولكنها لم تؤد سوى إلى تشديد عزم الحكومة التركية على مكافحة آفة الإرهاب، والتأكيد على ضرورة التعاون والتضامن الدوليين في مكافحتها.

والإرهاب ظاهرة عبر وطنية متعددة الأوجه، والتصدي له يتطلب تعاونا فعالا على الصعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. والتعاون الدولي أمر أساسي، خاصة في الجهود الرامية إلى هزيمة داعش أو الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش)، الذي تعتبره تركيا تهديدا مباشرا للأمن الوطني. ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينضمون إلى صفوف داعش/تنظيم الدولة الإسلامية هو جزء لا يتجزأ من جهودنا الفردية والجماعية. وفي هذا الصدد، اتخذت تركيا التدابير الإدارية والمادية والتكنولوجية اللازمة، مثل الشروع في تنفيذ القائمة التي تتضمن الآن ما يزيد على ٧٠٠ ٣٧ من الأسماء التي يُمنع أصحابها من الدخول إلى تركيا؛ وإنشاء وحدة لتحليل المخاطر في المطارات ومراكز النقل حيث دققت حتى الآن في ٠٠٠ ٩ شخص، ومنعت أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص من الدخول. ومنذ عام ٢٠١١، رحّلت تركيا ما يزيد على ٠٠٠ ٣ شخص.

وفي الواقع، منذ بداية الأزمة في سوريا، وقبل وقت طويل من اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٥)، الذي كنا أحد مقدميه، ناشدت تركيا مرات عديدة قيام المزيد من التعاون الدولي وتبادل المعلومات بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى أنه وفقا لذلك القرار، ينبغي منع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من مغادرة بلدانهم في المقام الأول. وإذا لم يتحقق ذلك، فإن تبادل المعلومات الاستخبارية بصورة عملية يصبح أمرا أساسيا في الوقت المناسب.

إن تركيا تقاتل داعش/تنظيم الدولة الإسلامية على جبهات متعددة، وكبح تمويله يشكل أولوية أخرى. وفي هذا السياق، تعاونت تركيا عام ٢٠١٥ مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، التابعة للولايات المتحدة، في مشروع يتعلق بأساليب تنظيم داعش ونطاق تمويله. بالإضافة إلى ذلك، تقوم وحدة الاستخبارات المالية في تركيا بالتعاون مع وحدات أخرى من هذا القبيل. وحتى قبل إدراج مسألة كبح تمويل داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في جدول الأعمال الدولي – ناهيك عن استيلائه على مطارات رئيسية في سوريا – كانت تركيا تعزز جهودها الرامية إلى مكافحة شبكات التهريب والأنشطة الأخرى خارج سوريا. ووفقا للقرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، الذي كنا أحد مقدميه، تعمل تركيا بانتظام على توفير المعلومات

للجنة مجلس الأمن ذات الصلة، والجهود التي نبذلها في هذا المجال مستمرة. واليوم، نحن بصدد إنشاء نظام للأمن العيني على الحدود السورية. وهنا أيضا، من المهم أن نفعل المزيد بغية منع داعش/تنظيم الدولة الإسلامية من الوصول إلى النظام المالي الدولي، ولا سيما إجراء التعاملات المالية في مهدها – أي في بلدان المنشأ. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في ظل التحالف ضد داعش/تنظيم الدولة الإسلامية، تشارك تركيا في قيادة الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتشارك أيضا في الفريق العامل المعني بمواجهة التمويل.

وعمدنا كذلك إلى تعزيز التدابير القائمة من أجل منع النقل غير المشروع للتحف التاريخية من بلدها الأصلي، وحرّكنا جميع المؤسسات والوكالات ذات الصلة وفقا لالتزاماتنا بموجب الصكوك الدولية. وتواصل السلطات التركية المراقبة في هذا الصدد، وتتعامل مع هذه المسألة بمنتهى الرعاية والعناية الممكنة. وتشجب تركيا وتدين بشدة الهجمات التي تسفر عن تدمير الممتلكات الثقافية التي تشكل جزءا من التراث المشترك للبشرية. وباختصار، فإن تركيا في واجهة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش، وتكمن أولويتنا في بذل كل جهد ممكن لمكافحته. لذلك، نشعر بمنتهى الأسى إزاء التصريحات الأخيرة التي تشكك في عزم تركيا على مكافحة داعش/تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق.

والمزاعم التي أطلقها الاتحاد الروسي حول تركيا اليوم لا أساس لها من الصحة، ونحن نرفضها. وكل من يطلق هذه المزاعم عن سوء نية ينبغي أن يراعي حقيقة أن تركيا تعرضت للهجوم على أيدي إرهابيي داعش ثلاث مرات في أقل من سنة. ومن خلال هذه المزاعم، يحاول الاتحاد الروسي صرف انتباه الناس عن الأضرار الهائلة التي سببتها عملياته الجوية للمدنيين في سوريا، فضلا عن مشاركته لأفراد وشركات مرتبطين بتمويل داعش في سوريا. ومن المؤسف بالتأكيد أن روسيا حاولت استغلال الجلسة المنعقدة اليوم بغية المضي قدما في جدول أعمالها السياسي المشؤوم ضد تركيا. والمداولات التي تجري في مجلس الأمن ينبغي أن تلتزم بمبدأي المسؤولية والنضج السياسي.

ونحن نوافق على أن هناك حاجة حتمية إلى تجنب الكيل بمكيالين في مكافحة الإرهاب. ولا يمكن وجود أي مجال للنسبية الأخلاقية في هذا الكفاح. فسواء كان التنظيم المعني هو جبهة النصرة، أو داعش، أو جماعة بوكو حرام، أو حزب العمال الكردستاني، أو وحدات الحماية الشعبية، أو حزب التحرير الشعبي الثوري في تركيا – الجبهة، يجب أن نتحد في موقفنا ضد تهديد الإرهاب. إن جهودنا لمكافحة الإرهاب تستهدف جميع الجماعات التي تلجأ إلى الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وفي الوقت نفسه، لا يمكن ولا ينبغي ربط الارهاب بأي دين، أو جنسية، أو جماعة عرقية.

وبما أن الآلاف من الشباب يُدفعون إلى التطرف نتيجة الخطابات المتطرفة لتنظيم داعش والجماعات الأخرى، ويغادرون بلدانهم الأصلية للسفر إلى مناطق الصراع بهدف القتال إلى جانب تلك التنظيمات الإرهابية، فإننا نؤيد تماما رأي الأمين العام في سياق خطة عمله المتعلقة بمنع التطرف العنيف، ومفاده أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد نهجا شاملا لا يضم تدابير أمنية لمكافحة الإرهاب فحسب، بل أيضا تلك التي تتصدى لدوافع التطرف العنيف على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية.

وفي المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي شاركت تركيا في رئاسته من عام ٢٠١١ إلى يوم أمس، عندما انتقلت الرئاسة إلى المغرب، ما فتئت مسألة التطرف تحظى بتركيزنا الرئيسي منذ البداية، وقد وضع المحفل عددا من الوثائق المتعلقة بالممارسات الجيدة، التي أشيرَ إلى بعضها في البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وبذلك، حاولنا صياغة ووضع حلول دائمة للمشاكل القائمة في منطقتنا. ونحن لا

يسعنا أن نقضي على داعش أو جبهة النصرة بدون التصدي لجميع المظالم والعوامل التي أدت إلى ظهور هاتين الجماعتين.

وفي هذا الصدد، ينبغي ألاّ ننسى أن قمع النظام للتطلعات الديمقراطية للشعب السوري، وسياساته التي تقوم على الشقاق الطائفي، وارتكابه جرائم حرب، وانتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان هي أمور أوجدت أرضا خصبة للراديكالية والتطرف، وتجنيد داعش للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومن المؤسف أن ممثل النظام، الذي فقد شرعيته منذ زمن بعيد، اختار مرة أخرى إساءة استخدام هذا المنبر لتشويه الحقائق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع في الاعتبار أن الفظائع والكوارث الإنسانية المستمرة في سوريا لا يمكن مواجهتها إلا بالتصدي للسبب الجذري للمشكلة: ألا وهو القمع العنيف للتطلعات الديمقراطية للسوريين.

تعتبر تركيا الأمم المتحدة المنبر الرئيسي لتعزيز موقف موحد ضد الإرهاب. إننا إذ نقترب من استعراض فترة العشر سنوات لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أكرر بأن تركيا مصممة على الإبقاء على نهج حاسم ومتسق في مكافحة الإرهاب من أي نوع كان بالتعاون مع شركائها وحلفائها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشارد (كندا) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أبدأ كلمتي، أود أن أقول إنه من دواعي الشرف والامتياز لي أن آخذ الكلمة لأول مرة في المجلس، وأن أمثل بفخر كندا. باسم كندا وباسم نساء ورجال كندا، أود أن أتقدم لجميع الذين سقطوا مؤخرا ضحايا للإرهاب ولأعضاء أسرهم بخالص مشاعر العزاء والمواساة، وأعرب عن مشاعر الدعم والصداقة لهم خلال تلك الأوقات العصيبة هذه.

سوف أتطرق إلى جانبين للموضوع المطروح أمامنا: من جهة، القيم التي توجه سياستنا وأفعالنا، ومن الجهة الأخرى، طبيعة الجهود التي تبذلها كندا في آن واحد معا لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي.

أولا، فيما يتعلق بقيمنا، أود أن أقول إننا في كندا، نتطلع إلى إقامة مجتمع يتسم بالشمول والمساءلة، والتعددية السلمية، واحترام التنوع، وحقوق الإنسان. في نهاية المطاف فإن معركة القيم تكمن في جوهر كفاحنا ضد التطرف. فنحن لا نسعى إلى الانقسام بل إلى التنوع وإلى مجتمع يشعر فيه الجميع بالانتماء، وتُحترم فيه جميع الحريات، ويعامل فيه كل فرد بكرامة. بل نسعى إلى بناء مؤسسات خاضعة للمساءلة ضمن إطار يتيح الفرص للجميع. ذلك أننا نؤمن بأن المجتمعات التي تسعى إلى تحقيق تلك الأهداف هي مجتمعات أكثر مرونة في التعامل مع التطرف.

نحن لا ندعي بأننا حققنا تلك الأهداف. ولايزال يتعين فعل الكثير. مع ذلك، نحن مقتنعون بأن جهودنا في ذلك الاتجاه جزء لا يتجزأ من بناء مجتمع أكثر أمنا ومن مكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، من الضروري تعزيز التفكير النقدي من خلال التعليم، لدعم تمكين المرأة وضمان الانخراط الفاعل للشباب في مجتمعنا، وبالتالي إقامة مجتمعات سلمية ومزدهرة الحيلولة دون التطرف العنيف.

(تكلم بالإنكليزية)

إن مكافحة الإرهاب لا تقتصر على إنفاذ القانون والتدابير الأمنية، إنما تتعلق أيضا بالانخراط مع المجتمعات المحلية في نواح عديدة.

(تكلم بالفرنسية)

أظهرت الجهود المضطلع بها محليا نتائج واعدة. فعلى سبيل المثال، هنالك مبادرتان محليتان تنطويان على القدرة لإلهام المجتمع الدولي، وهما مركز الوقاية من التطرف المفضي إلى العنف والكائن مقره في مونتريال والذي زاره الأمين العام

خلال زيارته الأخيرة لكندا في شباط/فبراير، وبرنامج إعادة التوجيه برعاية دائرة شرطة كالغاري.

كذلك أود أن أتحدث عن استراتيجيتنا في مكافحة الإرهاب. تعتقد كندا أن الطريقة الوحيدة لضمان إثمار جهودنا في الكفاح ضد الإرهاب تتمثل في العمل الجماعي الرامي إلى إنهاء أنشطة الجماعات الإرهابية. وتعتقد كندا أيضا أن الأمم المتحدة تقوم بدور حاسم في هذا النهج. فالمنظمة في وضع فريد يُمكِّنها من زيادة الاتساق والتعاون في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف. وتؤيد كندا تأييدا كاملا أعمال مجلس الأمن الموجهة صوب إرساء نهج موحد في مكافحة الإرهاب. وبناء على ذلك، شاركنا في تقديم القرارين ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥). كذلك يتضح دعمنا من خلال اعتزام كندا السعي إلى الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢.

إن كندا بوصفها بلدا تكمن قوته الكبرى في احترامه للتنوع والتعددية، تعتقد أن بوسعها منفعة البلدان الأخرى من خلال تبادل خبراتها في بناء مجتمع سلمي ومرن، لا سيما في ضوء الحاجة الحالية إلى منع التطرف العنيف. وتؤيد كندا تأييدا تاما النهج المبين في خطة العمل لمنع التطرف العنيف التي قدمها الأمين العام، فضلا عن دعوته لتحسين التعاون الإقليمي في هذا المجال. سيكون من الجوهري ضمان الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتنفيذ الفعال لخطة العمل التي قدمها الأمين العام.

(تكلم بالإنكليزية)

بغية حماية الكنديين من التهديد الإرهابي الذي يطل برأسه علينا ما فتئت حكومة كندا طيلة السنوات القليلة الماضية تسن التشريعات التي توفر أدوات جديدة تمكن أجهزة إنفاذ القانون والأمن الوطنية من اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك معالجة مسألة المسافرين المتطرفين. إن الحكومة الكندية ملتزمة بضمان أن تعمل أدواتنا على إقامة التوازن المناسب بين أمننا الجماعي وحقوقنا وحرياتنا. وتؤيد كندا بقوة الجهود الجارية والرامية إلى وقف حصول الإرهابيين على الأموال. وقد أثبت أعضاء المنظمات الإرهابية وغيرهم من المجرمين قدرتهم على التكيف وانتهازيتهم. فهم يستغلون مواطن الضعف في الهياكل التنظيمية الدولية التي تمكنهم من تمويل أنشطتهم غير المشروعة خلسة.

للتخفيف من تمويل الإرهاب وغسل الأموال، يتعين على جميع البلدان إزالة تلك الثغرات التنظيمية من خلال التنفيذ الفعال للمعايير العالمية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وما برحنا نعمل بشكل وثيق للبناء على الاستعراض الأخير لفرقة العمل بشأن تنفيذ التدابير لقطع دابر تمويل الإرهاب. ويتعين على البلدان أن تتخذ إجراءً فوريا في المجالات التي تم تحديد وجود ثغرات فيها. إن كندا ملتزمة بنظام قوي وشامل في طليعة الحملة العالمية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتعمل كندا أيضا على مكافحة استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت. ولكن في الوقت نفسه، نقر بضرورة حماية حرية التعبير. وتعمل كندا مع عدد من البلدان على مكافحة الدعاية التي يبثها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الإنترنت وإحباط قدرته على توظيف الأعضاء فيه وتمويل عملياته عن طريق المناشدات عبر الإنترنت. وتعمل كندا كذلك مع عدد من الدول لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية على الإنترنت عن طريق الاتصالات الاستراتيجية والأنشطة المتعلقة بالخطاب المضاد. وهذه الأنشطة تساعد على تقويض قدرة داعش على توظيف الأعضاء، وتمويل عملياتها من خلال المناشدات عبر الإنترنت ونشر إيديولوجياتها. وترحب كندا بالجهود الرامية إلى دعم الأطراف الثالثة في قيامها بمكافحة رسالة تنظيم الدولة الإسلامية وتعزز الخطابات الإيجابية والواقعية البديلة في المنطقة وخارجها.

إننا إذ نشرع في الاستعراض العاشر لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ندرك التحديات الجديدة،

غير أننا نعتقد أيضا أن ثمة ما يدعو إلى الأمل. نحن نعي بأن الإرهاب قد تطور، ونشهد أساليب ونُهج وأدوات جديدة تقوم الجماعات الإرهابية باستغلالها. ولكننا نشعر بالتفاؤل الحذر، لأننا نرى المجتمع الدولي يتحرك صوب استجابة منسقة وشاملة. ويتعين علينا إبقاء التحرك في ذلك الاتجاه وتعزيز نهجنا من خلال العمل معا. وتتوق كندا إلى أن تكون جزءا من الحل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد صبر الله خان (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ونود أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

اليوم عطلة رسمية في سري لانكا. فهو يصادف حلول العام الجديد عند السينهالا والتاميل، وبعثتنا الدائمة مغلقة بمناسبة تلك العطلة. ولهذا السبب فإني هنا بمفردي ومن دون أي شخص يجلس خلفي في القاعة.

يحتفل اليوم جميع أبناء سري لانكا بالسنة الجديدة، غير أن الحالة قبل بضع سنوات فقط كانت مختلفة جدا. إن سري لانكا كونها بلدا رزخ تحت نير الإرهاب القمعي لما يقرب من ثلاثة عقود حتى عام ٢٠٠٩، تدرك التحديات ذات الصلة وتشجع على بذل جهود حقيقية لتعزيز منظومة الأمم المتحدة ودورها وفعاليتها في التصدي لهذه المسألة. وتدين سري لانكا إدانة قاطعة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. إنه آفة لا تقتصر على أي بلد أو منطقة، إنما آفة تنتشر عبر الحدود الوطنية.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التهديد الشديد والمتنامي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. لقد اتخذت هذه الظاهرة أبعادا خطيرة، نظراً للموت والدمار الذي تسببه هذه المنظمات. وعلينا أيضا أن ننظر في سبل جديدة ومبتكرة للتصدي لهذا الخطر المتنامي.

واليوم، فإن الإرهاب يستهدف المجتمعات المحلية والأطفال والأقليات والنساء والفتيات الضعيفة والمهمشة. ولذلك من الضروري أن ندرج ونشرك بشكل استباقي تلك الكيانات لمنظومة الأمم المتحدة التي تتعامل مع الأطفال والأقليات والنساء والفتيات. إن القضاء على الفقر بالتناغم مع زيادة الفرص الاجتماعية والاقتصادية، أمر لا غنى من أجل مواجهة إحباط الناس وخطر التطرف. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب.

ويجب أن ندرك أيضا أن اللبنات الأساسية لتعزيز التعاون الدولي في هذه المجالات تتضمنها بالفعل الجهود التي تضطلع بها الجمعية العامة، وتحديدا اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب الدولي. ولا بد لي أن أذكر في هذا السياق، أنه بالرغم من تأييد أغلبية الدول الأعضاء وولاية الجمعية العامة للتوصل إلى إطار قانوني شامل من أجل سد الثغرات المحتملة في الاتفاقيات القطاعية القائمة المتعلقة بالإرهاب، كان هناك فشل في تعبئة الإرادة السياسية اللازمة لكسر الجمود الحالي المحيط بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

ومن المناسب في هذا الوقت التذكير بأن إبرام اتفاقية شاملة من هذا القبيل كان من المكونات الرئيسية لخطة عمل مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٥. ويحث وفد بلدي، مع التنويه بهذه الجهود المتواصلة، الدول الأعضاء على التعاون بشكل كامل في حل أي مسائل معلقة من أجل كفالة إبرام اتفاقية شاملة بنجاح. ونظرا للتهديدات التي نواجهها اليوم، فالآن هو أكثر الأوقات إلحاحا للقيام بذلك، فاللبنات الأساسية لصياغة استجابة شاملة لهذه التهديدات للسلم والأمن الدوليين موضع نظرنا بالفعل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا الا الآن ماوريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على الدعوة إلى المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة بهذه الأهمية للمجتمع الدولي، وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية في بداية هذه المناقشة.

إن الأرجنتين تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتعتقد أن الأعمال الإرهابية لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين فحسب، بل وللكرامة البشرية والتعايش السلمي والحضاري والاستقرار وتوطيد الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. إن الأعمال الإرهابية أعمال إجرامية وغير مبررة، مهما كانت دوافعها وأينما ترتكب وأيا كان مرتكبها. يجب مكافحة الإرهاب في إطار سيادة القانون واحترام الحقوق الأساسية، الأمر الذي يتطلب التعاون الحقيقي والمتواصل مع الشرعية القانونية ووفقا للقانون الدولي والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني والمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. نحن مقتنعون بأن التصدي للأعمال الإرهابية لا يمكن ولا يجب أن يكون تجاه أحادي البعد، ولكن يجب أن يستند إلى نهج شامل، كما ينعكس ذلك في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويجب أن تستند الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في هذا المجال إلى التنفيذ المتوازن للركائز الأربع للاستراتيجية.

علينا أن ندرك أن ظهور هذا العنف المفرط يرجع في كثير من الحالات، من بين عوامل أخرى، إلى أسباب جذرية ترتبط بالدوافع العرقية والدينية والثقافية والاقتصادية وانتهاك حقوق الإنسان المدنية والسياسية وعدم المساواة والفساد والفقر وسوء الإدارة. ولذلك يجب أن نعمق الأنشطة الوقائية. وفي هذا الصدد، لا يمكن المغالاة في التشديد على الأهمية الحاسمة للتعليم في مكافحة التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية وأشكال التعصب الأخرى، وكذلك في تعزيز ثقافة التسامح والحوار والتنوع. وفي هذا السياق أيضا، يكتسي دور وسائط الإعلام أهمية أساسية.

ولهذا تؤيد الأرجنتين خطة العمل التي قدمها الأمين العام لمنع التطرف العنيف، نظرا لطابعها الوقائي، الذي يسعى إلى توفير إطار شامل في مكافحة التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب، في إطار من الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين.

وتوافق الأرجنتين على أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يشكلون تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وتؤكد من جديد على ضرورة امتثال الدول لالتزاماتها الواردة في القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) من بين قرارات أخرى. والواقع أن شدة وتعقيد التهديد الحالي، الذي يتضمن تدفقا غير مسبوق للمقاتلين الإرهابيين الأجانب وشبكات تيسير تؤجج العديد من النزاعات في مختلف أنحاء العالم، تزيد بلا شك من خطر الهجمات الإرهابية.

وتستند أيضا مشكلة ظهور ومشاركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مسائل كامنة، بما في ذلك الإقصاء الاجتماعي والتمييز والتعصب الديني والأيديولوجي والعرقي، من بين عوامل أخرى. ولذلك من الضروري اعتماد نهج شامل متعدد الأبعاد ومتعدد التخصصات يقوم على التعاون الدولي، الذي يتطلب الالتزام والترابط فيما بين الوكالات الأمنية والمنظمات التي تتعامل مع التنمية والسياسات الاجتماعية والتثقيف الجماهيري.

وبالنسبة إلى منطقتنا، وإن كانت بعيدة عن منطقة النزاع، فإن خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يزال أحد الشواغل التي تتطلب اتخاذ إجراءات وقائية. وفي هذا السياق، فإن المسألة يدرسها المنتدى المتخصص المعني بالإرهاب في السوق

المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، والذي تؤكد فيه الأرجنتين أهمية تعزيز التعاون مع بلدان المنطقة من خلال التعاون والمراقبة الفعالة للحدود.

ومن الضروري مضاعفة جهودنا من أجل منع ووقف تمويل الإرهاب، وهو ما يتطلب العمليات التالية؛ تنسيق أعمال الشرطة والمحققين والمدعين العامين؛ والحصول على الأدلة الدامغة والحفاظ عليها؛ والتعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف القوى. وفي هذا الصدد، يجدر إبراز المرسوم الأرجنتيني رقم ٢٠١٢/٩١٨، الذي ينص على التجميد الإداري للأصول أو الأموال الخاصة بالأفراد الذين يحددهم مجلس الأمن عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وببلدان ثالثة وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وقد تغيرت وتحولت الظاهرة الإرهابية في السنوات الأخيرة، ولا سيما في مراحل الدعاية والتجنيد واستخدام التكنولوجيات الجديدة والاستفادة من أدوات الاتصال، بما في ذلك استخدام شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي. فشبكات التواصل الاجتماعي وسيلة هامة لنشر الدعاية والتجنيد. ويوجه على نحو متعمد أسلوب الدعاية المعقد للجماعات الإرهابية إلى الشباب من مختلف المجتمعات ويمثل مجموعة جذابة من المثالية والإثارة ومحتوي العضوية والدموي.

ومن الضروري العمل بشكل وثيق مع مقدمي هذه الخدمات لمواجهة الأعداد المتزايدة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، لا لكشف تجنيدهم ومنعهفحسب، بل ولتحييد أسلحة الدعاية الجماهيرية التي تبرر الجرائم وتمجدها. والمسألة الهامة الأخرى هي تقديم المساعدة لأسر الضحايا، لا للتخفيف من احتياجاتهم وتقديم المساعدة النفسية والحفاظ على ذاكرة الضحايا حية فحسب، بل ولكي تضطلع أيضا بالدور الهام المتمثل في التشديد على الخطاب المضاد الإرهاب.

يتابع بلدنا، الذي كان ضحية لهجمات إرهابية دموية، هذه المسألة بأكبر قدر من الاهتمام، كما يدل على ذلك تصديق الأرجنتين مؤخرا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لعام ٢٠٠٥ ومشاركتها مؤخرا في مؤتمر اتفاقية جنيف بشأن منع التطرف العنيف. وبالمثل، فإن الأرجنتين ستشارك بنشاط في الاستعراض الخامس الذي يعقد كل سنتين للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي سيعقد في حزيران/يونيه.

وأخيرا، فإننا نؤكد من جديد على الدور المركزي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، بوصفها ركنا من أركان النظام المتعدد الأطراف ومنظمة تضم عضوية عالمية مسؤولة أساسا عن صون السلم والأمن الدوليين. ونحن مقتنعون بأن العمل المتعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة، وفقا لمبادئ المنظمة، سيمكننا من التصدي لتهديد الإرهاب في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتحقيق عالم أكثر أمنا للجميع.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين جراء الأعمال الإرهابية. إن ما تشير إليه الهجمات الإرهابية التي ظللنا نشهدها بوتيرة أكبر في مختلف أنحاء العالم هو أن الإرهاب والتطرف العنيف يمثلان في الواقع تهديدا مشتركا للسلم والأمن يطالنا جميعا، وأنهما يتطلبان استجابتنا الجماعية المشتركة.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام على مبادرته بحشد العمل الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وأشارك الآخرين في الإعراب عن تقديري له على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

إننا لا نفتقر إلى التزام رسمي بمكافحة الإرهاب نظراً لأننا جميعا قد أعلنا عن ذلك الالتزام. غير أن ما ينقصنا على نحو خطير هو، بطبيعة الحال، العمل المنسق والفعال على جميع

المستويات. ومع ذلك، فإن طبيعة التهديد الذي نواجهه قد تطورت واتسع نطاقها على مدى العقد الماضي. وقد أسست الجماعات الإرهابية وفروعها للتنسيق فيما بينها على نحو أفضل من ذلك الذي اجتهدت الدول الأعضاء في إقامته فيما بينها. وصارت أكثر براعة في استخدام شبكة الإنترنت ووسائط الإعلام الاجتماعية بفعالية لنشر أيديولوجيتها المتطرفة وتجنيد المقاتلين الأجانب. إن لمسألة المقاتلين الأجانب تاريخا طويلا وقد مرت أوقات وجدت فيه بلدان مثل بلدي صعوبة في إيصال رسالتها عندما كانت تدعو إلى اليقظة.

ومن المستحيل مواجهة التهديد المتزايد لهؤلاء الإرهابيين والمتطرفين بدون إقامة تعاون وتنسيق عمليين، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخبارية وتحسين أمن الحدود وإنشاء آليات للتعاون وتبادل الخبرات القيمة بين الدول الأعضاء في منظمتنا وفيما بينها. غير أن علينا الاعتراف بأن ما يتجلى من نفاق وكيل بمكيالين في نهجنا حتى الآن قد أدى إلى تقويض جهودنا الرامية إلى مواجهة التهديد الذي يشكله الإرهاب على نحو فعال ومتماسك ومنسق.

ويسرني أن المذكرة المفاهيمية (S/2016/306، المرفق) قد أقرت بهذا التحدي، ولا يسعني إلا الاتفاق مع ما ورد فيها بشأن الحاجة إلى تفادي هذه النقائص إذا أردنا حقا تحقيق أثر ملموس في الميدان. وهذا يعني أنه ينبغي لنا أن نمعن التفكير في جهودنا لمكافحة الإرهاب، وآمل أن يلقي استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه مزيدا من الضوء على التحديات التي ووجهت في تنفيذها، وتقديم توصيات مناسبة بشأن كيفية المضي قدما.

وأخيرا، أود أن أعيد تأكيد التزام إثيوبيا القوي بمكافحة آفة الإرهاب وعزمها الوطيد على إقامة تعاون فعال على الصعيدين الإقليمي والدولي في هذا الصدد. وتجد إثيوبيا نفسها في إحدى أكثر المناطق اضطرابا في أفريقيا، وهي تواجه مستويات متزايدة من الإرهاب والتطرف. وقد تفاقت الحالة في الآونة الأخيرة جراء آثار النزاع اليمني وتعهد بعض عناصر حركة الشباب بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية.

وجعل هذا من الضروري جدا أن تكون لدينا آليات فعالة للتعاون الأمني المشترك، ولهذا السبب اتفقت الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على إقامة إطار تعاون أمني إقليمي ومنبر للحوار الأمني المنتظم والتنسيق لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية المشتركة. ولن تكون جهودنا في مكافحة الإرهاب ذات أثر مجد إلا من خلال هذا التعاون والتنسيق، ونعتقد أنه يمكن للأمم المتحدة أن تسهم إسهاما كبيرا من خلال دعم هذه الآليات الإقليمية وبناء قدراتها.

وأختتم ملاحظاتي بالإعراب عن أملي في أن ننتقل من الكلام إلى العمل في الكفاح ضد الإرهاب والتطرف العنيف. وهذا بالفعل ما يقتضيه الأمر، وينبغي لنا جميعا أن ننهض لمواجهة هذا التحدي.

الرئيس (تكلم بالصينية): طلبت عدة وفود الكلمة للإدلاء ببيانات أخرى. وأعتزم تلبية هذه الطلبات؛ غير أنني أرجو أن يلتزم كل وفد بالإدلاء ببيان إضافي واحد فقط.

وأعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد هويمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): وددت لو أننا لم نضطر للإدلاء ببيان إضافي، غير أن العديد من الدول أفصحت اليوم عن نواياها الحقيقية. وهي لا ترى في مناقشة اليوم منتدى لمكافحة الإرهاب، بل تراها منبرا لإفراد إسرائيل واستهدافها باتهامات غير مؤسسة وتصريحات تحريضية.

والحقيقة هي أن إسرائيل على الخط الأمامي لمكافحة الإرهاب. وقد يكون سهلا توجيه أصابع الاتهام إلينا، غير أن ذلك لا يعالج جوهر المشكلة. وبدلا من التركيز الحصري على

إسرائيل، ينبغي للممثلين إدانة الجناة الإرهابيين الحقيقيين. وقد تجلى خلال مناقشة اليوم أن لدى بعض الدول الكثير لتقوله عندما يتعلق الأمر ببلدي. وأقترح أولا أن تلقي هذه البلدان نظرة على مسائلها الداخلية الخاصة بها قبل نشر اتهامات لا أساس لها من الصحة عن الآخرين.

وأنا واثق من أننا سنسمع بعد لحظات إيران، مرة أخرى، وهي تحاول توجيه الاهتمام بعيدا عن حقيقتها، غير أن في الشرق الأوسط أينما وجد الإرهاب توجد إيران. فهي على رأس زعزعة الاستقرار والتطرف. فهي ترعى الإرهاب في لبنان وغزة واليمن، على سبيل المثال لا الحصر، وتصدره إلى جميع أنحاء العالم باستخدام حزب الله كوكيل.

كما أريد التعليق، بصفة خاصة، على ملاحظات الممثل السعودي. فما يستغرب له أن المملكة العربية السعودية تبدو واثقة في توبيخ الآخرين. ويبدو أن النهج الذي تتبعه المملكة العربية السعودية في إدارة التراع هو شن عمليات قصف جوي واسعة النطاق وعشوائية في استهتار بأرواح الرجال والنساء والأطفال على الأرض. فقد قتل الآلاف في عمليات القصف هذه. وقد قتلوا في حادثة واحدة، ما يزيد على ٧٠ مدنيا عندما قصفوا بشكل مباشر حفل زفاف في اليمن.

إن اتهام ممثل السعودية بأن الإجراءات التي يتخذها بلدي لحماية مواطنيه تؤجج الإرهاب، يبرهن على عدم فهم تام لماهية الإرهاب وأسبابه وكيفية التصدي له. وبما أن ممثل السعودية يبدو مشوشا بشأن هذا الموضوع، دعوني أرحب به ترحيبا حارا وأقدم له دعوة هو ومستشاريه لحضور إحدى دورات الخبراء الدوليين الإسرائيلية العديدة حول مكافحة الإرهاب. وإنني على يقين من أنها ستعود عليه بالفائدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): استمع مجلس الأمن اليوم إلى ممثل أحد الداعمين الرئيسيين لإرهاب الدولة – السلطة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية – يدلي ببعض الملاحظات الوهمية غير المقبولة الموجهة إلى بلدي، وهي نفس الملاحظات الواهية التي لن تبرح تتكرر هنا إلى ما لا نهاية. والواقع أنه ينبغي ألا يتفاجأ أحد بأن ممثل نظام إرهابي معروف جيدا على هذا النحو منذ ولادته يتهم أمة شهدت فقدان أكثر من ٠٠٠ ١٧ من مواطنيها خلال السنوات الخمس وثلاثين الماضية، وقد سقط عدد كبير منهم ضحايا لهجمات إرهابية شنيعة ترعاها عناصر ذلك النظام بصورة مباشرة. وكلنا نتذكر المثال المعروف جيدا الخاص بالعلماء النوويين الإيرانيين الذين قتلوا بصورة وحشية أمام أعين أفراد أسرهم المليئة بالرعب.

وتشكل وحشية الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أخطر أشكال الإرهاب. ونرى أنه ما من شك في أن هذا النظام هو المسؤول عن العدوان؛ والاحتلال؛ وقتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛ وجريمة الإبادة الجماعية؛ والجرائم ضد الإنسانية؛ وجرائم الحرب وغيرها من الأعمال الإجرامية، فضلا عن تحويل ملايين السكان الفلسطينيين إلى لاجئين، بعيدا عن ديارهم. فشبكة إرهاب الدولة الخاصة بهذا النظام لديها قائمة طويلة من العمليات الماحقة في جميع أنحاء العالم، ولا تزال تهدد بوقوع المزيد من عمليات القتل.

وأود أيضا الرد على الادعاءات التي لا أساس لها التي وجهها ضد بلدي سفير المملكة العربية السعودية صباح اليوم في جلسة مجلس الأمن هذه، وهي الادعاءات التي أرفضها رفضا قاطعا. فقد كانت هذه محاولة من السعودية لصرف الانتباه الدولي عن المصدر الرئيسي للخطر في منطقتنا، وهو الإرهابيين والجماعات المتطرفة المستوحاة من الإيديولوجية التكفيرية، ولا سيما داعش. فخطاب المملكة العربية السعودية

ضد إيران لا يخدم سوى مرتكبي الجرائم ضد الفلسطينيين وتلك الجرائم التي يرتكبها المتطرفون العنيفون.

فقد اتهم سفير المملكة العربية السعودية إيران زورا بزعزعة استقرار المنطقة عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ولكن ذلك في الواقع هو أيديولوجية الاستبعاد المتصورة على نطاق العالم الإسلامي لعقود من داخل المملكة العربية السعودية التي ألهمت معظم القوى المدمرة في الشرق الأوسط. ونحن على علم بمن دعم حركة طالبان وهوية العديد من العناصر التي تتألف منها قيادة تنظيم القاعدة وداعش وجنودهما، ومن أمدهم بالمساعدة المالية لسنوات عديدة.

وثمة عامل آخر يتسبب في زعزعة الاستقرار يتمثل في محاولات المملكة العربية السعودية لتهميش فئات معينة من السكان. ونرى أن هذا النهج – سواء داخل المملكة العربية السعودية أو في بعض بلدان المنطقة – أمر يؤدي إلى الطائفية. وقد أدى هذا النهج إلى التدخل العسكري السعودي في اليمن، بما نتج عنه من عواقب إنسانية وخيمة، ومحاولة فرض إرادتها على بعض البلدان الأخرى لتهميش الفئات السكانية التي لا تروق لها. وفي حين لم تقم إيران أبدا بغزو أي بلد، فإن المملكة العربية السعودية قد غزت اثنين من جيرانها خلال السنوات القليلة الماضية لإخماد الانتفاضات. وينبغي للمملكة العربية السعودية أن تكف عن سياساتها الطائفية وأن تعمل من أجل إعادة إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة.

وما فتئت إيران حاضرة وتعمل بنشاط في مكافحة الجماعات الإرهابية والمتطرفة في المنطقة. ويتعين علينا أولا وقبل كل شيء تأمين حدودنا لمنع أي تحركات إلى المناطق التي تسيطر عليها هذه الجماعات أو منها. وفي حالات كثيرة، أوقف المسؤولون الإيرانيون أفرادا حاولوا استخدام الأراضي الإيرانية للعبور أو إرسال مساعدة مادية إلى الإرهابيين، وقبضوا عليهم. وسنواصل كفاحنا الحازم للمساعدة في وقف هذا التهديد.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥.